

بث مباشر من جهنم

اسم الكتاب: بث مباشر من جهنم
تأليف: تامر أبو عرب
تصميم الغلاف : عبد الرحمن الصواف
رقم الإيداع: 2015/7882
التقييم الدولي: 978-977-6376-81-6



إشراف عام:
محمد جميل صبري
نيفين التهامي

كيان للنشر والتوزيع - 22 ش الشهيد الحي بجوار مترو ضواحي الجيزة - الهرم
محمول: 01000405450 - 01005248794 - 01001872290 - أرضي: 0235688678
www.kayanpublishing.com - info@kayanpublishing.com
kayanpub@gmail.com

© جميع الحقوق محفوظة، وأي اقتباس أو إعادة طبع أو نشر في أي صورة كانت
ورقية أو إلكترونية أو بأية وسيلة سمعية أو بصرية دون إذن كتابي من الناشر؛
يعرض صاحبه للمساءلة القانونية.

بث مباشر من جهنم
تامر أبو عرب

إهداء

إلى كارمن تامر أبو عرب.. التي جعلت حياتي أجمل.

إلى باسم يوسف وبلال فضل ومحمود سعد ويسري فودة.. الذين أحببتهم قبل أن أعرفهم وعندما عرفتهم أحببتهم أكثر.

إلى أحمد سمير ومحمد أبو الغيط وأحمد الدريني.. الذين حافظوا على نظافتهم في المعركة القذرة.

مقدمة

لن يكون من السهل على أي باحث بعد سنوات من الآن معرفة حقيقة ما شهدت مصر في الفترة منذ عزل مرسي يوم ٣ يوليو ٢٠١٣ وحتى منتصف عام ٢٠١٥، ذلك لأن الإعلام المرئي والمسموع عكف طوال هذين العامين على إخفاء الحقائق ومنع أي صوت مخالف لتسونامي الكراهية والانتقام من تسجيل شهادته على ما حدث.

لم تعد وسائل الإعلام المملوكة للدولة وحدها هي التي تتبنى خطابها وتؤيد خطواتها وتفتسر أعداءها، بل أصبحت الوسائل «المستقلة» تجاوزا، والمملوكة لرجال أعمال مبارك تزايد على الإعلام الرسمي في الكذب والتضليل والإقصاء، لذلك فإن فهم ما حدث في مصر خلال هذين العامين الفارقين من تاريخ البلاد سيصبح مهمة ثقيلة وصعبة على أي راغب في قراءة روايات أخرى بخلاف الرواية الرسمية التي سُمح بتوثيقها عن هذه الفترة.

هذا الكتاب حاول أن يوفر هذه الرواية المختلفة، يمكنك اعتباره صرخة في وجه سياسة الصوت الواحد، خطوة صغيرة في طريق إفساد مخططات التزييف والتضليل، محاولة متواضعة لرؤية الجانب الآخر من الصورة وسماع شهود آخرين في القضية، لا يدعي الكتاب أو كاتبه احتكار الحقيقة أو عدم النطق عن الهوى، لكنه يؤمن بحق الأجيال القادمة في قراءة روايات مختلفة غير محسوبة على طرفي الصراع «العسكري - الإخواني»، ثم بناء وجهة نظرها الحرة بشأن ما حدث في هذا البلد خلال هذه السنوات بعد الاستماع لأكثر من رواية، بدلا من أن يبقى الجميع أسرى لرواية واحدة هي تلك التي سمحت السلطة بتوثيقها.

هذا الكتاب يحمل شهادتي ومشاهداتي عن الفترة التي تلت ٣ يوليو ٢٠١٣، هذه الفترة التي بدأت بحلم إزاحة الإخوان عن حكم أثبتت الجماعة أنها ليست أهلا له، وبناء نظام ديمقراطي يقبل التعدد ويحترم الرأي الآخر ويملك حلولا حقيقية لمشاكل مصر بخلاف مشروع النهضة الوهمي، وانتهى بكابوس فاق في سواده ما كان الوضع عليه أيام الإخوان، حيث حل الاستبداد العسكري محل الاستبداد الديني، واحتكار الوطنية محل احتكار الدين، وأصبح التعبير عن الرأي جريمة تستوجب الحبس، وبانت ٢٥ يناير نفسها أثرا بعد عين وأصبح كل من ينتمي إليها عرضة للملاحقة والإقصاء والتنكيل، وتحولت الصحف والقنوات الفضائية مستباحة للمخبرين والمضللين وعملاء أمن الدولة، وحُبس الإعلاميون الحقيقيون في منازلهم اختيارا أو إجبارًا.

كنت أمام خيارين، إما الاقتناع بأن هذا الشعب لا يستحق إلا ما هو فيه ولا ينبغي المخاطرة لأجله ومن ثم ممارسة عملي الصحفي في صمت والتفرغ لتربية لطفلاي، أو الإيمان بأن هذا الشعب ضحية لمنظومة خربة وتعليم فاسد وتضليل يحاصره من كل جانب ومن ثم مضاعفة الجهود لإخراجه مما هو فيه.

انحزت للخيار الثاني، إن لم يكن لدواع وطنية ولقناعة بأن هذا البلد يستحق وضعاً أفضل مما هو فيه بكثير، فبمنطق نفعي بحث يقول إنه لأحافظ على سلامة أسرتي وطفلاي يجب أن أسعى لتحسين المجتمع الذي يعيشون فيه بدلا من أن أفقدهم أو يفقدونني في حادث على طريق جعله الفساد مصيدة للموت أو بعلاج خاطئ كتبه طبيب تخرج في نظام تعليمي فاشل.

سنكمل مشوار ثورة ٢٥ يناير، لأنه ببساطة ليس لدينا بديل، فإما النصر في معركتنا مع الدولة القديمة، أو الموت برصاصها وإهمالها.

تامر أبو عرب

القاهرة في ٢٥ مارس ٢٠١٥

الفصل الأول

.. ثورة ..

«ثورة أحد».. يا عزيزي كلنا «رُماه»

«إن رأيتُمونا تخطفنا الطير فلا ترحوا مكانكم هذا حتى أرسل إليكم، وإن رأيتُمونا هزمتنا القوم ووطنناهم فلا ترحوا مكانكم هذا حتى أرسل إليكم».

كانت هذه هي الكلمات الأخيرة التي قالها النبي محمد- صلى الله عليه- وسلم قبل بدء غزوة أحد لـ ٥٠ رامياً وضعهم على الثغرة الوحيدة الموجودة بأرض المعركة وهو جبل يقع على الضفة الجنوبية من وادي مناة.

كلمات النبي كانت واضحة لا تقبل التأويل، لكن بعد أن أصبح النصر قريباً من المسلمين، وبدأ جيش قريش في الانسحاب من أرض المعركة، ترك ٤٠ رامياً أماكنهم التي أمرهم بالبقاء فيها حتى يرسل إليهم وأياً كانت نتيجة الحرب، ونزلوا إلى أرض المعركة يجمعون الغنائم التي تركها القريشيون وهم يولون الأدبار.

تقارب يصل إلى حد التطابق بين غزوة أحد وثورة ٢٥ يناير، فقد كانت الحسابات المنطقية في صالح قريش قبل بدء المعركة، وكذلك كانت دولة مبارك، وحقق الثوار نصراً مؤزرًا في البداية وكذلك جيش المسلمين، وترك الرماة أماكنهم التي تضمن عدم عودة فلول جيش قريش للحصول على أكبر قدر من الغنائم قبل غيرهم، وكذلك فعلنا جميعاً، فعادت دولة مبارك إلى الحياة وعادت الثورة إلى الوضع الدفاعي، وكذلك ابتلي جيش محمد.

ترك الثوار أماكنهم في حماية ظهر الثورة فأغار عليهم أعداؤها وأخذوا منهم المكسب تلو الآخر، لكن هذا حديث الماضي، فماذا عن المستقبل؟.

بم أن أحداث ثورة ٢٥ يناير هي نفسها أحداث غزوة أحد، فإن الطريق الذي يجب أن يتخذه الثوار لتجاوز آثار الهزيمة هو نفسه الطريق الذي اتخذه الرسول- صلى الله عليه وسلم- لتجاوز آثار هزيمة أحد.

١- التمهيد:

«مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ
وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ».

تكون الهزائم ضرورية أحياناً لتستطيع الفرز بين من معك ومن عليك، ففي وقت اليسر تجد الجميع بجوارك، وفي وقت العسر ينفذ الكثيرون من حولك وربما يتحالفون مع أعدائك، فاستغل النبي الهزيمة في معرفة المؤمنين برسالته حقاً والمنافقين الذين تظاهروا بالإيمان وأخفوا الكفر.

بعد المعركة اكتشف الرسول أن رجلاً مثل الحارث بن سويد بن الصامت، وهو من الأنصار، خرج إلى المعركة أحد خصيصاً كي يقتل المجذر بن زياد، وهو من الأنصار أيضاً، ليشفي غليله من ثأر قديم، فنفذ فيه الرسول حد القتل، أما عبد الله بن أبي بن سلول فحاول أن ينصح أتباعه في صلاة الجمعة بطاعة الرسول، فأخذ المسلمون بثوبه وقالوا له «اجلس عدو الله، لست لذلك بأهل».

يوم ١١ فبراير وبعد انصرافي من ميدان التحرير، بعد إعلان تنحي مبارك، وجدت مصر كلها في الشارع، الكل يرفع الأعلام ويضرب الكلاكسات ويوزع الشربات، من كان ضد الثورة إذن؟ ولماذا قبلها بعدة أيام كان واحد من كل خمسة أكلهمم يؤيد الثورة، بينما يتراوح الأربعة الآخرون ما بين كاره لها ومقتنع بأنها مؤامرة، وكاره للأوضاع تحت حكم مبارك لكنه لا يجد بين الموجودين بديلاً يملأ فراغه، ومؤمن بالتغيير التدريجي الإصلاحي وليس التغيير الشوري.

هي فرصة حقيقية لتعرف الثورة المؤمنين بأهدافها حقًا والصادقين فعلا في مطالب العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، من الراغبين في استبدال نظام أو الباحثين عن نصيب في الكعكة.

ستعرف الثورة في هذه المرحلة أعداءها بوضوح، بعدما ينتقل الذين تظاهروا بالإيمان بها إلى جيش أعدائها الواضحين.

٢- الانتقال السريع للهجوم:

«إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ».

لم يمنح الرسول الكريم لخصومه فرصة الاستمتاع بنشوة النصر، فأراد أن يوصل لهم رسالة بأن جيشه مازال قويًا وقادرًا على المبادرة، وأن الهزيمة في أحد لم تؤثر في عزيمته على إتمام الرسالة.

بعد ٣ أيام من هزيمة أحد وبالتحديد في ليلة ١٠ شوال خرجت قوة من المسلمين، وعلى رأسهم الرسول- صلى الله عليه وسلم- في غزوة حمراء الأسد، لمقابلة جيش أبو سفيان العائد إلى مكة.

طلب الرسول أن يخرج معه المسلمون الذين قاتلوا في أحد فقط، وكان معظم من خرج، وعلى رأسهم الرسول، جرحى، وكان منهم من به ١٠ جراحات، وكان الرسول نفسه مجروحًا في الوجه والشفة السفلى والركبتين.

حرمان خصمك من الاستمتاع بنشوة الانتصار انتصار في حد ذاته.

مطلوب من الثوار كثير من الضربات الاستباقية في الفترة المقبلة، وعدم التفرغ لكتابة بكائيات عن الثورة التي ضاعت ونظام مبارك الذي عاد، مطلوب تحرك جديد ليعرف الحكام الحاليون ومن يفكرون في الوصول إلى الحكم قريبًا

أن الثورة لم تمت، وأن الثوار لم يستسلموا لليأس، وأن مطالب العيش والحرية والعدالة الاجتماعية صارت أكثر ضراوة بعد التخلص من نظامي مبارك والإخوان اللذين لم يستجيبا لها.

يجب أن يتحرك الثوار في هذه الفترة أكثر من تحركهم في أي وقت مضى، يكونوا وفودًا، من بينهم لطرق أبواب الوزارات والهيئات الحكومية لمحاصرتها بمطالب الثورة، والنزول إلى الشوارع لتذكير الناس بمطالب الثورة وإزالة آثار كفرهم بها بفضل ممارسات الإخوان وبعض المحسوبين على الثورة، بالإضافة إلى التواجد بمواقع العمل إلى جانب العمال والفلاحين والحرفيين وعدم الاكتفاء بمخاطبتهم بمصطلحات فوقية عبر الفضائيات.

٣- مراجعة التحالفات.

كان الرسول- صلى الله عليه وسلم- قد تحالف مع يهود المدينة فور هجرته إليها قادمًا من مكة، واستمرت الأوضاع هادئة حتى انهزم المسلمون في أحد فاستغل يهود بني النضير الفرصة ونقضوا العهد الذي كان بينهم وبين النبي، فأخرجهم من المدينة وتحالفوا مع قريش.

كذلك نقض يهود بني قريظة عهدهم مع المسلمين بمهاجمتهم من الداخل عندما أثناء غزوة الخندق حتى يسهل على الحشد الكبير للأعداء دخول المدينة، وبعد أن فشلت قريش والأحزاب المتحالفة معها في دخول المدينة وعادوا من حيث أتوا، أمر النبي يهود بني قريظة بمغادرة المدينة ودون أن يأخذوا شيئًا من متاعهم.

بعد الأزمات يجب أن تقف لتراجع تحالفاتك، فتتخلص من التحالفات التي تضر بك وتبني تحالفات جديدة تدعم موقفك، مئات الائتلافات القزمية يجب أن تتوحد في كيان واحد يضم شباب الثورة المشتتين، الثوار الحقيقيون يجب أن

يعقدوا تحالفا مع الشعب باعتباره العنصر الحاسم في أي خلاف بين السلطة والمعارضة، وباعتباره بعيداً عن التوازنات السياسية تمام كالشوار الذين يصرون عليها، رغم أنهم ما زالوا لا يجيدونها.

٤- نسيان الهزيمة وتذكر دروسها.

نسي المسلمون بعد أحد هزيمتهم التي أفقدتهم ٧٠ من خيرة الصحابة، لكنهم أبداً لم ينسوا الدروس التي خرجوا بها منها، لم يفرحوا بأي انتصار قبل أن يتم ويصبح واقعاً، علموا أن كونهم على الحق ليس سبباً كافياً للنصر دون اجتهاد وأخذ بالأسباب، تعلموا أن يحذروا عدوهم مرة ويحذروا صديقهم ألف مرة، لأن الخيانة تكون أكثر قسوة وأبهظ ثمناً عندما تأتي من داخل معسكرك.

أدرك المسلمون الأوائل بعد غزوة أحد أن الأسبقية إلى الإسلام «إلى الثورة» ليست معياراً وحيداً للمفاضلة، فيومها ترك سيدنا عثمان بن عفان أرض المعركة عندما أدرك أن النصر في طريقه لجيش قريش، بينما تحلق حول النبي من هم أحدث منه عهداً بالإسلام للدفاع عنه والموت دونه.

٥- خسرنا معركة وربما معارك، لكن الحرب على «كل مبارك» لم نخسرها بعد.

الحقيقة وراء ٣٠ يونيو.

-١-

في ٣٠ يونيو كانت الحشود الهادرة مفاجأة للجميع بمن فيهم الداعون للمظاهرات، وبالقطع كانت مفاجئة للإخوان.

بعد التأكد من ضخامة الحشود، بدأ الكثيرون يتقربون المساء، فحدث عنف، وإسالة دماء في هذه الليلة يزيد المشهد صخباً، ويزيد موقف مرسي ضعفاً، ويزيد معارضيهِ إصراراً على مواصلة الحراك لإسقاطه.

مرت الليلة دون عنف يذكر، وجاء صباح اليوم التالي على متظاهرين أقل عدداً بكثير مما كان في اليوم السابق، وبدت ميادين بعض المحافظات خاوية في ظل حرارة الشمس، وبرودة رد الفعل من جانب نظام الإخوان.

السيناريو الذي وضعه الإخوان يقترب من التنفيذ.

مظاهرات تخرج في اليوم الموعد، وتفتر بمرور الوقت، حتى يقتصر الأمر بعد عدة أيام على اشتباكات محدودة أمام فندق سميراميس، أو اعتصام في محيط الاتحادية يسهل اتهام المشاركين فيهما بالبلطجة والتعدي على الممتلكات.

الفارق فقط أن الأعداد التي خرجت في ٣٠ يونيو كانت أكثر مما توقعه الإخوان، وهذا لا يعني شيئاً ما دامت النهاية واحدة.

في ١ يوليو، وتحديداً في الرابعة والنصف عصرًا زال الغموض، الذي اكتنف موقف الجيش بعد تصريح سابق للفريق أول السيسي يؤكد أن نزول الجيش يعيد البلاد عقوداً إلى الوراء، وأن الوقوف لساعات في طوابير التصويت أسهل كثيراً من تبعات نزول الجيش، حيث أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة

بينما أمهلت فيه «الجميع» ٤٨ ساعة لإزالة الاحتقان، الذي يهدد الدولة، واعتبره الإخوان، بغباوة منقطعة النظر، موجها للمعارضة وليس للرئاسة، وبهذا اتضح أن المؤسسة العسكرية تتبنى إسقاط مرسي مثل ملايين المصريين، وليست طرفاً محايداً يقوم بتأمين المظاهرات، وضمان عدم حدوث عنف ضد المتظاهرين فحسب.

وبالتزامن سارت الشرطة على خطى الجيش، وبذلك صارت كل المؤسسات التي كانت الجماعة قد دخلت معها في خصومة منذ وصولها إلى الحكم مثل الإعلام والقضاء، إلى جانب قطاع ساحق من الشعب، مع رحيل محمد مرسي، إذن فاحتكم الأمر.

تدخل الجيش كان سريعاً جداً، وبيانه جاء أسرع مما توقع أكثر المتفائلين، وطني أن قياداته تخوفت مما كان يتخوف الكثيرون منه، أن ينطفئ وهج التظاهرات، ويعود الوضع إلى ما كان عليه قبل ٣٠ يونيو، لذلك أراد بيانه أن يبقى على المتظاهرين في الشوارع، لمساندة قراره، الذي سيتخذه بعزل مرسي بعد ٤٨ ساعة.

طبعاً لم تكن الـ ٤٨ ساعة مهلة لإزالة الاحتقان، بل كانت وقتاً بدل ضائع منحه الجيش لمرسي للملمة أوراقه ومتعلقاته من قصر الاتحادية، أو محاولة جديدة لإبراء الذمة أمام الداخل والخارج، لأن الجيش أول العالمين بأن مرسي وجماعته لن يتغير موقفهما في هذه المهلة القصيرة.

الفريق أول السيسي نفسه قال إنه عرض على محمد مرسي أكثر من مرة الدعوة لاستفتاء على بقائه، أو لانتخابات رئاسية مبكرة، لكنه كان مصمماً على إكمال سنواته الأربع.

كذلك كان يمكن للجيش أن يمنع محمد مرسي من الظهور على التلفزيون الرسمي عشية ٣ يوليو، لكنه لم يفعل، لأنه يعرف أن ظهوره وحديثه لن يؤدي

إلا لزيادة الغضب الشعبي منه، وزيادة أعداد النازلين إلى الشوارع ضده في اليوم التالي، وهو ما حدث.

«تقرر الخروج في مسيرة بعربات النقل إلى الاتحادية في ٣٠ يونيو، لتسليم الرئيس استمارات تمرد، والمطالبة بسحب الثقة منه، والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة».. زياد العليمي في ٢٩ مايو ٢٠١٣.

إذن فقبل ٣٠ يوما من اليوم الموعد كان الداعون لـ ٣٠ يونيو يتعاملون مع مرسي باعتباره الرئيس، الذي يُطلب منه ويُسلم إليه، وكان المقرر في حالة رفض مرسي الطلب أن يعتصم معارضوه أمام قصر الاتحادية لحين إعلان استقالته، ولم تطلب الحملة من الجيش التدخل بأي صورة، فما الذي تغير في هذا الشهر؟

-٢-

تدخل الجيش لعزل رئيس الإخوان جنب البلاد الكثير من المخاطر، لكنه وضعها أمام مخاطر أخرى.

عزل مرسي جنب البلاد حربا أهلية كانت وشيكة، وأزال نظاما مستبدا كان يخطط لبقاء طويل يقصي خلاله معارضيه، ويتغول على كل سلطات الدولة، ويأخون الفساد ليضمن حمايته إذا لفظه الشعب يوما.

في المقابل، وضع عزل مرسي مصر أمام مخاطر أخرى تتعلق بدور المؤسسة العسكرية في السياسة، وانشغالها عن مهمتها الأصلية، وعودة رجال مبارك إلى الحياة بعد غسيل سمعتهم على حساب أخطاء الإخوان، وتراجع الحريات وضياع مكتسبات ثورة ٢٥ يناير، التي يعتبرها كثير ممن شاركوا في ٣٠ يونيو ليست ثورة أصلا!

لجأ الجيش للخيار الأول لحسابات هو يعرفها، وهو أدري بها، وسيحاسبه

التاريخ على موقفه، لنتقل إلى الحاضر والمستقبل.

كل الشواهد تؤكد أننا أمام محاولات واضحة وممنهجة، للقضاء على ثورة ٢٥ يناير، وتشويه سمعتها، واختصار الأمر في ثورة ٣٠ يونيو، رغم أن الداعين لـ ٣٠ يونيو أنفسهم أكدوا مرارا أن هذا اليوم مجرد موجة ثالثة من موجات ثورة ٢٥ يناير بعد الموجة الثانية في نوفمبر ٢٠١١ والتي كانت موجهة ضد الجيش نفسه.

فتحت القنوات الحكومية والخاصة أبوابها للشتامين ومحامي النظام السابق وبقياه ليستندوا إلى قصاصات من الصحف وبلاغات وهمية غالبيتها تم حفظها، لإثبات أن من ارتبطت أسماؤهم بـ ٢٥ يناير مدفوعون من الخارج لتنفيذ مخطط ضد مصر، ويسافرون إلى إسرائيل لتلقي التعليمات.

استغل أبواق نظام مبارك، الذين كانوا في السابق درع مخطط التوريث وسيفه، استقالة الدكتور البرادعي من منصبه كنائب للرئيس، للحديث مجددا عن دوره في حرب العراق، والعلاقة بينه وبين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ودخوله في صفقات مع الإخوان، باعتبار الرجل أحد أبرز الداعين لثورة يناير، ومن ثم فإن تشويبه وإثبات علاقته بالغرب يعني سحب ذلك بالتبعية على ٢٥ يناير نفسها.

تلقف إصدار صادر عن مؤسسة الأهرام «الحكومية» تصريحات أدلى بها الدكتور عمرو حمزاوي حول اختلافه مع طريقة فض اعتصام رابعة ليقول إنه «أحد مرتزقة نكسة ٢٥ يناير»، وهي بالقطع كانت نكسة على كل من خان وباع وفسد وأفسد وداهن وناقق.

يجعل البعض الخلاف مع الإخوان - على كثرة أخطائهم - ذريعة لشرعة عودة الاعتقال العشوائي، الذي يطال المتهمم وأبناءه وبناته وسائقيه والموظفين عنده تحت دعوى «محاربة الإرهاب»، التي قد تصبح تهمة جاهزة لكل من

يعارض أو يقول «لا».

نعم.

هي محاولة جادة لطمس «٢٥ يناير»، فلا أحد يتحدث الآن عن العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وأصبح القبض على كل من ينتمي للإخوان المسلمين هو الهدف الأول، وربما الأوحيد للثورة، رغم أن ٣٠ يونيو قامت على محمد مرسي أصلاً، لفشله في تنفيذ أي من مطالب الثورة، وللتذكير بها مجددًا.

لذلك:

نتفهم سعيهم المحموم لتشويه ثورة ٢٥ يناير، التي وقفت كالشوكة في حلوقهم، وأفقدتهم مزايا اكتسبوها عبر ٣٠ عامًا من الفساد، لكن ما نستطيع تأكيده لهم أن الذين خرجوا من التاريخ من باب ٢٥ يناير لن يعودوا إليه من شباك ٣٠ يونيو.

أخطأنا.. ونعتذر

-١-

إنه الوقت الأمثل لإعادة الحسابات، لأن العودة إلى نقطة البداية من منتصف الطريق خير من مواصلة السير في الطريق الخطأ.

«أخطأنا. ضلنا. تفرقنا. انشغلنا عن أم المعارك بمعارك جانبية، لكننا لم نسرق أموال الشعب، لم نُمرضه، لم نعدبه ولم نقتله، والآن نتوقف لنراجع حساباتنا ونتعلم من أخطائنا ونصح مسار ثورتنا لتعود أكثر قوة وتحقق أهدافها التي لا يختلف أحد على نبلها».

ظني أن هذا هو الكلام الأمثل الذي يجب أن يبدأ به النشطاء والشباب المحسوبون على ثورة ٢٥ يناير خطابهم في هذه المرحلة، بعد أن فعلت حملات التشويه بهم ما لم تفعله برموز النظام السابق رغم ما هم عليه من فساد وإجرام.

أساءت أذرع مبارك الأمنية والإعلامية إلى النشطاء، وأساء النشطاء إلى الثورة، لأنهم تفرقوا حين كان يجب أن يتحدوا، وتكلموا حين كان يجب أن يعملوا، وأمنوا بقدرتهم على التغيير بعيدا عن الشعب، وقد علمتنا التجارب أنه لا بد من التغيير بالشعب إلا تغيير الشعب.

-٢-

ربما تكون التسجيلات التي أديعت مؤخرا لبعض النشطاء فرصة ليعيدوا تقديم أنفسهم بشكل مختلف يتجاوزون فيه أخطاء الماضي، وبافتراض صحة التسجيلات المذاعة، فإنها تمثل أخطاء في التقديرات والحسابات وليست جرائم يصعب تجاوز عنها، فلا التسجيلات أثبتت علاقة أيهم بدول أجنبية، ولا هي

كشفت تضخم ثرواتهم ولا فساد ذممهم المالية. هي انحيازات وخيارات خاطئة لا أكثر، ولو كانت هذه التسجيلات تهمة في حد ذاتها ما فوّتت الجهة التي سجلت هذه الفرصة ولقدمتها فوراً إلى جهات التحقيق خاصة أنها كانت في أشد الحاجة إلى دليل إدانة مقنع بدلا من حبس النشطاء بتهمة مضحكة اسمها التظاهر بدون ترخيص. ولو سلّمنا معا بأن ما فعله النشطاء أخطاء لا جرائم، فإن الأخطاء لا تستدعي السجن والذبح والتخوين، وإلا لحبسنا وذبحنا كل من قال نعم لدستور الإخوان، ووقف في طابور طويل يومي الثلاثاء والأربعاء ليقول نعم للاستفتاء من أجل القضاء على الإخوان.

لن نتحدث عن حق الجهة التي قامت بالتسجيل أصلا في التلصص والتنصت على مكالمات شخصية دون إذن قضائي، لأن القضاء عند هؤلاء صنما من العجوة، كما لم نتحدث عن مدى صحة هذه التسجيلات من عدمه، خاصة أن كثيراً من أبطالها يؤكدون أن بها الكثير من التلاعب، لأن من تلاعب بشهادات صلاحية لتسميم الناس لن يتأفف ضميره إذا تلاعب في تسجيل صوتي، لكننا سنتحدث عن أعطى مخلفات مبارك فرصة لتعيد تدوير نفسها وتعود في صورة جديدة.

-٣-

الخطوة الأولى يجب أن تأتي من النشطاء والمحسوبين على الثورة، بأن يدعوا إلى مؤتمر عام تحضره كل الوجوه الثورية المعروفة والقوى السياسية الفاعلة والشخصيات العامة الموثوق في حكمتها وولائها للثورة.

في هذا المؤتمر يعلن النشطاء صراحة عن الأخطاء التي وقعوا فيها، ويعتذروا للشعب عنها، ويكشفون عن خطتهم لإصلاح هذه الأخطاء وإعادة الثورة إلى مسارها الصحيح، واستعدادهم لسماع أي اقتراحات من شأنها إعادة ثورة يناير إلى الصورة المشرقة التي كانت عليها يوم ١١ فبراير قبل أن تطالها يد التشويه، ويؤكدون عملهم إلى جانب من هم أكثر من خبرة سياسية وحياتية من أجل تحقيق أهداف الثورة التي لا يختلف أحد على نبلها.

عندما تعرضت دولة مبارك لضربة قوية في ٢٥ يناير ٢٠١١ تماسكت وتوحدت عناصرها وكانت واثقة من العودة، ربما لاطمئنانها إلى عدم وجود قائد يوجه الثورة إلى اتجاه صحيح حين تقف في مفترق طرق، ويكون رأيه هو الفصل عندما تتعدد الآراء.

فطن الكثيرون لهذه الإشكالية بعد أيام من إزاحة مبارك، وطالبوا بتكوين كيان كبير يجمع الثوار ويوحدهم لخوض المعارض التالية مع بقايا النظام البائد ورجاله، لكن هذه المطالبات ضاعت سدى وتفرق الثوار على عشرات الأحزاب والائتلافات القزمية والمتنافرة، فمنحوا لخصمهم الموحد فرصة القضاء عليهم. لذلك لا بد أن ينتهي المؤتمر «الافتراضي»، بالإعلان عن تأسيس كيان كبير يضم كل المؤمنين بثورة يناير والمتمسكين بأهدافها، ربما يتعرض كيان من هذا النوع لمضايقات كثيرة من الدولة والمتأثرين بدعايتها لفترة ما، ولكن مرور الوقت وتأكد الناس من صدق نوايا من فيه، وعدم تكرارهم أخطاء الماضي ستغير الصورة تدريجياً.

سجن أم الدنيا.. قد الدنيا

-١-

يوم الثلاثاء ٨ إبريل ٢٠١٤ طلعت الشمس في موعدها على مصر، يُجهز الإخوان لمظاهراتهم الأسبوعية، تتواصل محاولات الصلح بين الهلايل والدابودية في أسوان، تُفكك الشرطة قنابل يدوية حول المدارس والمصالح الحكومية، يتأرجح مؤشر البورصة صعوداً وهبوطاً، يعتصم عمال كثيرون للمطالبة بالحد الأدنى للأجور، يواصل السيسي استقبال ممثلين للعواقل والقبائل والعائلات ويكأننا في معركة انتخابية.

لم يغير الحكم الذي صدر في اليوم السابق بتأييد حبس أحمد دومة وأحمد ماهر ومحمد عادل ٣ سنوات لاتهامهم بخرق قانون التظاهر أي شيء، ولن يغير، لأن السلطة التي تنقل من تاريخ المستبدين، تواجه شعباً جعل المستبدين تاريخاً.

تظاهر أحمد دومة ضد مبارك والعسكر والإخوان والعسكر ثاني فلم يصدر ضده حكم نهائي إلا في حضرة من وعدنا بأن نكون نور عينيه، وفشلت الأنظمة السابقة في إثبات عمالة أحمد ماهر للغرب فوجد النظام الحالي أن «أي تهمة تؤدي الغرض»، وخشي ورثة مبارك القول بأن السابقين كانوا أسوأ منهم فاعتقلوا علاء عبد الفتاح.

-٢-

«هل من الممكن أن يكرروا ما حدث معكم لنا، وأن نجدهم في يوم من الأيام يضربوننا لأي سبب؟ لا أظن. هكذا قلت لنفسي ولكن لا أعرف لماذا كنت مطمئناً؟ خالد وناجي وعبد الله ومحمد السائس أعذر لكم أنني ظننت

أنني بمعزل عما حدث لكم وظننت أنهم لن يستطيعوا إعادة الكره معي. ساذج. ما الذي يمنع الشرطة من الاعتداء علي إذا كان حادث الاعتداء عليكم في الترحيلات أو المحكمة مر مرور الكرام».

أحمد ماهر في رسالة من سجنه.

-٣-

«الداخلية» فاشلة في مواجهة الإرهاب وضبط الشارع والقبض على المجرمين وتنظيم المرور والإشراف على موسم الحج، لكنها تثبت كفاءة عالية في تسييف الأوراق وتطبيق الاتهامات وتقديم أدلة إدانة مقنعة للنيابة، وهذا الأمر طبعاً لا يسري على مبارك وابنيه ورجاله، فلأجلهم تُفرم المستندات وتقدم طازجة مع صوص هاردات أمن الدولة التالفة.

اتهمت الداخلية «ماهر وعادل» بالدعوة لمظاهرة مجلس الشورى ومخالفة قانون التظاهر الذي كات قد صدر قبلها بساعات، وعندما سلما نفسيهما إلى النيابة وأخلت سبيلهما من محكمة عابدين، أُلقت القبض عليهما من أمام المحكمة واتهمتهما بالاعتداء على قوات الأمن وإصابة عدد من الجنود وتحطيم أحد المقاهي وثقب خرم الأوزون.

أعدت الشرطة ماهر وعادل إلى النيابة فقررت حبسهما ثم إحالتهما إلى المحاكمة التي قضت بحبسهما ٣ سنوات، لتخرج من شارع الشيخ ریحان ضحكات شريرة متقطعة.

«أصبح اشتياقي للأشياء التافهة موجعا للغاية. أن تدخن سيجارة في شرفة منزلك، تتمشى ليلاً في شوارع وسط البلد، تجلس مع رفاقك على القهوة، تأكل الآيس كريم المفضل وأنت تقرأ، تقف بجوار صديق يحتاجك، تتلقى العزاء حتى في صديق مات.. لا تعرف قيمة الأشياء في حياتك وإن بدت تافهة إلا بعد فقدانها».

أحمد دومة في رسالة من سجنه

عبد نظام مبارك تحالف ٣٠ يونيو حتى أزاح محمد مرسي ثم أكله، هجر البرادعي، وفتت تمرد، وأخون حمدين، وحبس ٦ إبريل، وتزوج حزب النور عرفياً.

لم يتبق من التحالف إلا بيان العزل، ولم يترك بيان العزل إلا حرباً على الإرهاب، ولم يستفد من الحرب على الإرهاب إلا عبدالفتاح السيسي.

نظام المرشح المحتمل والرئيس الأكيد لا يعرف الحلول الوسط، إما أن تكون معه فتحارب من يحاربه وتحب من تحبه وتعادي من يعاديه، أو تكون ضده فينالك ما ينال المغضوب عليهم.

نسي المشير السابق أنه بينما كان أحمد ماهر ورفاقه يتظاهرون بالبرسيم أمام منزل مرسي كان يقابله هو بابتسامة عريضة وتحية عسكرية، ونسي محمد إبراهيم أنه بينما كان الإخوان يضربون أحمد دومة أمام مقر مكتب الإرشاد، كان يخصص فرقا من القوات الخاصة لحماية المكتب ومرشده ورجاله، ونسيت أحزاب «أبيع ياباشا» أنه بينما كان علاء عبد الفتاح في سجون العسكر كانوا

هم يخوضون الانتخابات على قوائم الحرية والعدالة.

خرجنا في ٣٠ يونيو لإعادة مصر إلى بعد ١١ فبراير، وخرجوا في ٣ يوليو لإعادة مصر إلى ما قبل ٢٥ يناير.

-٦-

«لتفهم لماذا يحذرون من عودة دولة مبارك رغم أن دولتهم فاقت دولته في الإجرام عليك أن تتعلم المنهج الضمني، لتفهم لماذا يحذرون من عودة التعذيب رغم يقينك أنهم يعرفون أن التعذيب يوماً لم يتوقف؛ عليك فهم المنهج الضمني، لتفهم لماذا يتحدثون عن انتهاك دستور كتبوه وهم على يقين أن الدولة لن تلتزم بمواده؛ عليك أن تعود للدستور الضمني.

نعم لم تكن للدستور المكتوب بل كانت للدستور المستتر الذي طالما حُكِّمنا به واحتاجت الدولة لتجديد مشروعيته».

علاء عبد الفتاح في رسالة من محبسه

-٧-

متي يفهم الأغبياء أن السجن لا يحبس حلماً؟

متي يفهم الأغبياء أن القتل لا يميت فكرة؟

متي يفهم الأغبياء أن الأموال لا تشتري ذمة؟

متي يفهم الأغبياء أن الجيوش لا تهزم أمة؟

متي يفهم الأغبياء أن الأحرار لا يسجدون لبقرة؟

الأمعاء الخاوية VS العقول الخاوية

-١-

هل جربت أن تدخل غرفة في بيتك وتغلق الباب عليك لعدة أيام وتخرج ساعة واحدة فقط خلال ٢٤ ساعة؟ هل جربت أن تجلس في مكان ما لا ترى فيه أستاذك لأسبوعين متتاليين؟ هل جربت أن تستيقظ من نومك ولا تتناول طعام الإفطار وتعود من عملك دون أن تتناول الغداء وتذهب إلى النوم دون عشاء؟

المسألة عسيرة على الفهم فعلا، من الصعب أن تقنع أحدا اعتاد على منافقة رئيسه في العمل وقبول صفقة من الضابط في الكمين بصدور ربح ودفعة فاتورة الكهرباء دون السؤال عن سبب الزيادة ورشوة أمين الشرطة حتى لا يحرر له مخالفة، أن معهم على نفس الكوكب شبابًا لا يقاوضون الخبز بالكرامة، يقبلون بالسجن والتخوين والتغريب ويمتنعون عن الطعام بإرادتهم للمطالبة بالحرية غيرهم وبحكم رشيد عادل لوطنهم.

لا تبذل جهدا لإقناع مثل هؤلاء بعدالة قضية المضربين عن الطعام، هم في قرارة أنفسهم يعرفون أنهم أفضل منهم، ولذلك يتعلقون بقشة التمويل الأجنبي والانحلال الأخلاقي للسجناء حتى لا يكونون مضطرين لمساندتهم أو الاعتراف بأنهم عاجزون عن دفع ثمن الحرية غيابها بالنسبة لهم أهون من دفع ثمنها الباهظ الذي يدفعه نيابة عنهم هؤلاء القابعون في السجون.

إياك أن تدخل معهم في نقاش من نوعية «لا يوجد دليل واحد علي تلقي النشطاء تمويلا من الخارج» أو أن «السجناء يملكون كل مقومات الحياة الكريمة خارج السجن ولكنهم اختاروه مكرهين قربانا للحرية»، فهؤلاء أحفاد من لم يلوموا على الملك ولا على ضعف الجيش ولا على انتهازية بريطانيا عندما

احتلت مصر عام ١٨٨٢، بل بصقوا على عرابي لأنه طالب بالحرية فجاهم بالاحتلال.

-٢-

«القضية ليست في الامتناع عن الطعام. كل شيء يروح مذاقه حين تغيب الحرية» هذا ما قاله محمد سلطان حين اقترح عليه أصدقاؤه تناول بعض الطعام في غياب السجناءين».

لخص محمد القضية في عدة كلمات، فالطعام متعة من متع الحياة، وفي غياب الحرية يصعب عليك الإحساس بطعم أي شيء، لكن هذا الأمر حصريا على الأحرار لأنه في عصور سابقة، وحالية، كان العبيد يتناولون طعامهم ويضحكون بينما أيدي أسيادهم تجلد أفضيهم.

أضرب محمد عن الطعام لشهور ولحق به علاء عبد الفتاح وماهينور ومحمد عادل وأحمد ماهر إلى جانب عشرات المجهولين الذين تحولوا إلى أرقام في لائحة المضربين الطعام، في معركة الأعماء الخاوية يحارب محمود باشا، ومدحت رمضان، وأحمد شوقي جاد، وأحمد جمال سعد، ومريم ثابت، وضحى علاء، ومحمود حسن رضوان، وحنان رضا، وفايدة صالح عبد الفتاح، وأحمد علاء خليل، وحازم الدسوقي، ومحمود مطر، وأحمد صياد، وعمرو يسرى، وكمال الدين سعيد، وعشرات غيرهم في جميع سجون مصر.

طبعا لن تعرف أسماء هؤلاء لأن من كانوا يمنحون الضوء الأخضر للإعلام ليعارض مرسي ويسقطه، يضعون أمامه الخطوط الحمراء الآن حتى لا يعرض آيات الظلم المنتشرة في سجون مصر، وعلامات الإخفاق التي تملأ الدنيا خارجها، مطلوب من الإعلام الآن فقط أن يرافق الرئيس في تحركاته ويبدل جهدا مضاعفا لتسويق مشروعاته، الوهمية منها قبل الحقيقية.

لا يطالب المضربون عن الطعام بالحرية لنفسهم فقط، لكنهم يطلبونها

لخصومهم من قبلهم، يطالبون بإلغاء قانون التظاهر الذي وضعته الحكومة فقط لتحبس خصومها السياسيين، بينما أعداؤها الإرهابيون لا يهتمون في المظاهرات أصلا، لذلك فأحمد ماهر ومحمد عادل وسناء سيف، بينما (س) وضع القنبلة أسفل الضباط أمام وزارة الخارجية فانفجرت فيهم وعاد هو إلى بيته سالما.

النتيجة (س) في بيته، وسناء في سجن القناطر.

-٣-

هي معركة بين بطون خاوية وعقول خاوية؛ بين من جاعت بطنه ليشبع عقله ومن ملأ بطنه فنام عقله، بين منطق لا يملك لسانا وبين ألسنة تسوق اللامنطق.

يواجه المضربون عن الطعام حكاما يعتقدون أن صوت الثورة سيسكت إذا هم أسكتوا عدة أصوات، وجمهورا يعتقد أن النظام الذي يخالف القانون لحبس معارضيه سيحترم نصوصا تتحدث عن حق الناس في عيشة كريمة، وإعلاما يعتقد أنه حين يقدم فروض الولاء للنظام بتشويه معارضيه وشيطنتهم لن يصبه الدور عندما يقرر النظام وضع كروته المحروقة في أقرب سلة مهملات.

الإضراب عن الطعام الذي أعلنه من قبل مانديلا وغاندي وغيرهما سيبقي وسيلة لتعلم الأنظمة الفاسدة إن المناضلين من أجل الحرية لن يغيروا مواقفهم بالاعتقال ولا القهر؛ بل هم مستعدون أيضا للموت جوعا قبل تغيير موقف يقتنعون به.

نعرف جيدا نوعية التعليقات التي ستذيل كلاما كهذا لتتمني موت جميع المضربين وحبس كاتبه وتخوين كل المخالفين؛ لكن من قال إننا نراهم أو أنهم

أصلا طرف في المعادلة؛ هم مجرد جمهور في مباراة كرة قدم يهمل لفريقه
ويسب المنافس ثم يعود إلي حياته دون استفادة من تشجيع ولا ضرر من سباب
لتبقي المباراة مستمرة بين طرفيها؛ الطرف الذي يخوض المباراة ليفوز بالحكم،
والطرف الذي يخوضها ليفوز بالعدل.

أسباب نجاح مؤامرة يناير

-١-

«نحتاج أن نتعلم من هذه التجربة الأمريكية في التعرف على حقيقة ما حدث في ٢٥ يناير وما بعدها، من خلال إنشاء لجنة مستقلة تتولى تقصي حقائق هذه الفترة والتعرف على ملابساتها، وكيف تجمعت خيوط المؤامرة، وماهى الثغرات التى نفذ منها التمويل وتهريب البشر والسلاح، وكيف ازدادت قوة جماعات الإسلام السياسى إلى هذه الدرجة، وكيف تم إدارة الأزمة وماهى أوجه القصور فى هذا الشأن، وكيف يمكن تلافيها فى المستقبل».

هكذا كتب الدكتور محمد كمال فى مقاله المنشور بـ«المصري اليوم» بتاريخ ١٧ أغسطس الحالى معرفاً نفسه فى المقال بين قوسين على أنه «أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة»، لكنه نسي أن يضيف إلى التعريف وظيفة «أمين التثقيف والتدريب السياسى بالحزب الوطنى سابقاً، غير أنني لو كنت مكانه ما فعلت غير ذلك، فثمة أشياء لا تدعو للفخر.

كانت ٢٥ يناير فى الأشهر التالية لسقوط مبارك ثورة شعبية أبهرت العالم، ثم أصبحت فى الأشهر التالية لحكم مرسي ثورة عظيمة ركبها الإخوان، ثم أصبحت فى الأشهر التالية لـ٣٠ يونيو حراكاً شعبياً استغلته أطراف خارجية، والآن يبدى مقال القيادى السابق بالحزب «المنحل» مرحلة جديدة أصبحت الثورة فيها مؤامرة كاملة يجب التوقف أمام أبعادها لضمان عدم تكرارها مجدداً.

غير أن هناك رأياً يجب أن يسمعه الدكتور كمال يبدو أكثر تعقلاً واعتراضاً بأسباب ومطالب وأدوات ثورة ٢٥ يناير، وأكثر تحليلاً للأسباب التى أدت إليها

وأنجحتها، وهو مقال تحت عنوان «ثورة المدن من القاهرة إلى كييف»، ويقول في أجزاء منه:

«ما الذى يربط بين المظاهرات الشعبية التى انطلقت فى القاهرة فى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، وتلك المندلعة حالياً فى العاصمة الأوكرانية كييف؟، يربط بينها أشياء كثيرة منها أن غالبية من شارك فيها كان من المتعلمين، خاصة من الشباب، ولم تكن لها قيادة محددة أو طابع أيديولوجى معين، وارتبطت بقوى سياسية جديدة وليس الأحزاب القائمة، وتمت الدعوة لها من خلال الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة»، ويختم الكاتب الهادئ مقاله بعبارة: «المدن المصرية وعلى رأسها القاهرة هى شرارة الثورات».

هذا الكاتب يسوّي بين ما حدث فى ٢٥ يناير وفى ٣٠ يونيو باعتبار كليهما ثورة شعبية قادها المتعلمون والشباب دون قيادة وارتبطت بالقوى السياسية القائمة، ويعتبر القاهرة شرارة الثورات، هذا الكاتب هو الدكتور محمد كمال، أمين التثقيف والتدريب السياسي بالحزب الوطني المنحل، وهذا المقال منشور فى «المصري اليوم» بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١٤.

-٢-

حسنًا. يريد الدكتور كمال أن يتم تشكيل لجان تقصي حقائق لكشف أبعاد مؤامرة ٢٥ يناير وأسباب نجاحها على غرار اللجان التي شكلتها الولايات المتحدة عقب أحداث ١١ سبتمبر، ولأن هذه اللجان غالباً تنتهي إلى لا شيء، ولأن الوقت يداهمنا والمؤامرات تحاصرنا من كل جانب يمكن أن نوفر عليه وعلى الدولة المصاريف، ونكشف له الأسباب التي أدت لنجاح المؤامرة هكذا مجاناً

- فشل الحزب الوطني:

نعم. حزبك فاشل يا دكتور. الحزب الذي كنت تتولى مسؤولية تدريبيه سياسياً فشل في تعلم أبجديات السياسة، أن تحتكر كل شيء هذا يعني أنك في الطريق لخسارة كل شيء، أن تطمع حتى في الفتات الذي كنت تعطيه لمعارضيك وتحجبه عنهم في آخر انتخابات هذا يعني أنك تقتلهم إكلينيكيًا وما دام خصمك قد عرف أنه أوشك على الموت سيقتلك معه أو سيقتلك لينجو، أن يقول رئيس حزبك للجميع «خليهم يتسلوا» فهذا خطأ جعله يقضي ما تبقى من سنوات عمره متسلياً في قاعات المحاكم.

- إجرام داخلية «العادلي»:

سأتفق معك أن ٢٥ يناير مؤامرة لإسقاط الدولة وحرمانها من الرخاء الذي نعمت به في عهد مبارك الطويل، لكن لماذا يهاجم مئات الآلاف أقسام الشرطة في كل محافظة ومدينة وقرية في مصر؟ بالقطع ليس كل من هاجم قسماً كان له سجين داخله يحاول تهريبه ناهيك عن أن حجز الأقسام أصلاً يتواجد به عدد محدود من المحتجزين على ذمة القضايا لحين الفصل في قضاياهم وترحيلهم إلى السجون العمومية، وإذا كان هدف هؤلاء جميعاً بالفعل تهريب المحبوسين أو سرقة الأسلحة، فلماذا أحرق الناس نقاط الشرطة والسجل المدني والجوازات ومباني الأكنمة وحتى أكشاك المرور وكل شيء يمت لوزارة الداخلية بصلة؟

الإجابة في أبسط صورها أن ما فعله حبيب العادلي وبعض سابقه في وزارة الداخلية جعل لكل مصري معها ثأر انتظر أي فرصة لتصفيته، بدءاً ممن لفقت لهم قضايا أو اعتقلوا لسنوات بلا تهمة وصولاً بصاحب السيارة الذي أجبره أمين شرطة على دفع إتاوة حتى لا يحرر له مخالفة وهمية. لم يشعر أحد بتعاطف يذكر مع الداخلية حينها لأنها لم تعاطف من قبل مع أحد، ولم يحاول المصريون أن يحموا مبانيها لأنهم لم يشعروا يوماً بأنها موجودة لحمايتهم.

- توطين الفقر:

التقرير الصادر عن لجنة الإنتاج الزراعي بمجلس الشورى أواخر ٢٠١٠ وقبل عدة أشهر من سقوط نظام مبارك أكد أن ٤٥% من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر، أما تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية فأكد أن ١% من سكان مصر يسيطرون على نصف الثروات. أي سياسة اقتصادية تلك التي تجعل نصف سكان بلد يعيشون تحت خط الفقر، ليحيى ١% من سكانه؟ وما المؤامرة في أن يخرج الملايين من هؤلاء الذين يعيشون تحت خط الفقر مردين هتافات تطالب بالعيش والعدالة الاجتماعية؟.

- تجريف الثقافة:

نعم يا مسؤول التتقيف الأول في الحزب الحاكم المنحل، عمد حزبك ونظامك إلى دولجة الثقافة وإدخال المثقفين حظيرة تسيطر عليهم فيها حتى لا ينشروا الوعي أو يفتحوا أعين الناس على حقوقهم، كان مطلوباً أن يكون الشعب جاهلاً حتى يسهل خداعه والسيطرة عليه، وأن يكون الخطاب الثقافي الوحيد المسموح به هو الذي تختاره الدولة.

لم تكن السلطة تعلم أن وصايتها على الأفكار ستدفع الأجيال الجديدة إلى البحث عنها بنفسها وبطريقتها، وأن أفكار التحرر والتغيير والثورة ستصل إلى مئات الآلاف عبر وسائل اتصال جديدة لا تعرفها السلطة العجوزة، وكان محمد كمال شريكا في تضليل حزبه بتجاهل ما يجري على مواقع التواصل الاجتماعي، حتى إنه قال في حوار مع جريدة الأهرام يوم ١٠ أغسطس ٢٠١٠ «الحزب الوطني لن يدخل في منافسة وسباق على صفحات الإنترنت فهو عالم خيالي وغير واقعي، والحزب يعايش مشاكل الناس ويسعي لحلها على أرض الواقع».

ومن ثم لم يغير في الواقع شيئا إجماع «كمال» ورفاقه من قيادات الحزب على الاستقالة من مناصبهم أوائل فبراير ٢٠١١ لتفادي الموجة، وانتهى الأمر بسقوط النظام كاملاً.

- توريث الفشل:

تحمل المصريون عقوداً من الفشل في عهد الرئيس الأسبق مبارك اعتماداً على أن الأيام المتبقية له في الحكم والحياة ربما لا تكون كثيرة، لكن ظهور سيناريو التوريث جعل الكثيرين يتوقعون امتداد معاناتهم مع مبارك لسنوات طويلة أخرى في حكم ابنه جمال، ولذلك كان التحرك ضرورياً لقتل هذا المخطط في مهده بإسقاط مبارك نفسه باعتبار ذلك إسقاطاً لخليفته المحتمل بالتبعية، حتى محمد كمال الذي كان أحد أصدقاء جمال المقربين داخل الحزب قال في حوار له السابق الإشارة إليه في الأهرام قبل ٣ شهور من الثورة: «الحزب ليس له أي علاقة بحملات تأييد جمال مبارك، ومن السابق لأوانه الحديث عن مرشح الحزب لانتخابات الرئاسة».

لم ينف «كمال» احتمالية إتمام سيناريو التوريث، قال فقط: «ليس الآن».

-٣-

لا ننتظر من محمد كمال أن يوجب ثورة أطاحت بنظام يمثله وأنهدم مشروعاً كان يتطلع إليه إلى جوار نجل الرئيس المخلوع، نريده فقط أن يتذكر أن عودته لكتابة المقالات والتحليل والتنظير كان بعد ٣٠ يونيو، لم ينطق الرجل بكلمة ضد الإخوان في فترة حكمهم، ولم يخرج منه تصريح واحد ضد الثورة في مجدها، ولم يساند الجيش والشرطة ببنت شفة في معاركهم وأثر الاختفاء والاختباء حتى زوال الخطر، قبل أن يظهر أخيراً ليتناول على ٢٥ يناير في محنتها ويتجاسر على الإخوان بعدما سقطوا.

يا ثورة ما يهزك «ديب»

(المشهد الحالي)

بعبارات حادة وأداء تمثيلي مبالغ فيه وقف فريد الديب، محامي الجاسوس عزام وعزام والرئيس المخلوع حسني مبارك، واصفًا ثورة يناير بالموامرة، ومتهما الثوار بالسذاجة والانقياد خلف مجموعة تستغل غضبتهم.

بعبارات حانية وكلمات رقيقة وقف فريد الديب، محامي الجاسوس عزام وعزام والرئيس المخلوع حسني مبارك، واصفا موكله بطاهر اليد ونقي القلب وعفيف اللسان والساھر من أجل شعبه ووطنه.

ينسى الديب أنه ترافع لأربعة أيام دون أن يثبت على واحد من المحسوبين على الثورة تهمة التآمر أو النفاق أو التلون، وأنه حين فعل ذلك فعله مع المحسوبين على نظام مبارك فأبحر في أوراق تاريخهم وكتاباتهم وأقوالهم لإثبات نفاقهم وتلونهم.

وينسى الديب أن موكله الذي يصفه بطهارة اليد يجلس في القفص مرتديا البدلة الزرقاء بعد إدانته قضائيا بالاستيلاء على أموال القصور الرئاسية، وأن الرجل الذي يؤكد سهره على راحة شعبه رعى بنفسه عمليات التزوير التي تحدث عنها الديب نفسه في مقال سابق بالمصري اليوم.

لكي تحول مبارك من متهم إلى بطل، يجب أن تحول ٢٥ يناير من ثورة إلى مؤامرة أولا، عندها سيصبح القتل دفاعا عن الوطن كما أصبح القتل الآن حربا على الإرهاب.

(فلاش باك)

«لم أقبل هذه القضية إلا مفتنعاً بأن عزام لم يرتكب جرمًا. وقت ما قابلت القضية إحساسي و يقيني، واستمتت في الدفاع عما اعتقدت أنه هو الحق».

فريد الديق بعد قبوله الدفاع عن عزام عزام مطلع ١٩٩٧.

«السجن خمسة عشر عاماً مع الأشغال الشاقة على المتهم عزام عزام بتهمة التجسس ونقل معلومات عن المنشآت الصناعية المصرية إلى إسرائيل»

محكمة أمن الدولة تقضي بإدانة عزام بالتجسس في يوليو ١٩٩٧.

«قبلت الدفاع عن عزام من أجل مصر ومظهرها الحضاري أمام العالم، من حيث كفالة حق الدفاع لكل متهم يحاكم أمام محاكمها بنص المادة ٦٧ من الدستور».

فريد الديق في تصريحات لجريدة الشرق الأوسط في ديسمبر ٢٠٠٠

«إطلاق سراح عزام بعد قضائه حوالي ثماني سنوات في السجن، بعد قضائه نصف مدة العقوبة، وتم الإفراج عنه بصورة مفاجئة وفي إطار ما وصف بكونه صفقة خرج على إثرها ٦ طلاب مصريين كانت إسرائيل قد ألقت القبض عليهم قرب حدودها، وبعد أن كانت قضية عزام محور حديث أي مسؤول إسرائيلي كبير يزور مصر بدءاً من رؤساء الوزراء الثلاثة الذين تعاقبوا على إسرائيل ووصول إلى رؤساء الموساد».

الإفراج عن عزام عزام في ٥ ديسمبر ٢٠٠٤.

«ولدت في دولة إسرائيل، خدمت خدمة العلم في دولة إسرائيل، أنا ضحيت

بأخ في دولة إسرائيل، ولما أنا أقع في مشكلة فلازم دولة إسرائيل تقف جنبي.
هذه هي الدولة الديمقراطية».

عزام عزام في تصريحات لقناة العربية من منزله في ٥ ديسمبر ٢٠٠٥.

يقال إن فريد الديب حصل على أتعبه من السفارة الإسرائيلية لكن لم يقل أحد إذا كان قد أخذها بالدولار أم بالشيكل، لم يتنازل عن أتعبه بعدما حصل موكله على عقوبة مشددة، ولم نسمع أنه تبرع بها للمستشفيات الخيرية بعدما أعلن أنه كان فقط يدافع عن صورة مصر في الخارج وليس طمعا في أي شيء آخر لا سمح الله، من اتهم بلاده بتلفيق التهمة لمواطن إسرائيلي شريف، طبيعي أن يتهم الثورة بالمؤامرة التي دبرها الغرب لإسقاط الفاروق عمر من على عرش عدله، ومن لم يأسف لدفاعه عن جاسوس إسرائيلي حتى بعدما ثبتت إدانته، لن يتراجع عن محاولة تبرئة رئيس قتل شعبه وأدانته المحكمة من قبل بسرقة أمواله.

(المشهد القادم)

سيأتي آخرون يكملون مهمتهم في محاولة تشويه الثورة وشتيتها وتحميلها مسؤولية كل الكوارث، سيفعلون ذلك لأنهم ببساطة لا يملكون شيئا يثبتوا به أنهم كانوا ناجحين.

يواجه رموز عصر مبارك بسلطته ومعارضته ومريديه والمنتسبين إليه أزمة حقيقية، لا يملكون شيئا في تاريخهم يباهوا به، أو دليلا قويا يواجهون به اتهامات الفساد والإفساد، أو إنجازا حقيقيا يضعونه في وجه كل من يشكك فيهم، لذلك لا سبيل لهم للدفاع عن أنفسهم إلا الهجوم على الثورة التي أسقطتهم.

سيصفون ٢٥ يناير بأنها حرب كونية ومؤامرة عالمية وصنيعة إخوانية وبأنهم قتلوا المتظاهرين لإنقاذ مصر ولمنع تنفيذ مخططات الغرب، لكن المضحك المبكي أنهم فشلوا في ذلك أيضا فنجحت الثورة وأسقطتهم، ليثبتوا من جديد أنهم فاشلون حتى وهم يقتلون.

رسالة باسم يوسف إلى الرئيس

-١-

يُحكى أن جدارًا ضخماً انهار على مواطن أوروبي وآخر عربي، فعلقا تحت الأنقاض وأخذوا في الصراخ طلباً للنجدة.

في مطعم قريب من موقع الانهيار كان رئيسان أوروبي وعربي يتناولان الطعام، وعندما سمعا بها حدث هرعا إلى مكان الانهيار فأزاح الرئيس الأوروبي جزءاً من الأنقاض وأخرج مواطنه واصطحبه إلى أقرب مستشفى، ووضع الرئيس العربي لاصقة على فم مواطنه حتى يتوقف عن الصراخ، ثم عاد ليتناول طعامه دون إزعاج.

هناك يدركون أن وظيفة الحاكم ألا يجعلك تصرخ، وهنا يتصورون أن وظيفة الحاكم ألا يسمعك تصرخ.

-٢-

برنامج موقوف و«فيس بوك» مراقب وصحفيون محتجزون بلا تهمة ومعارضون ممنوعون من دخول مدينة الإنتاج الإعلامي. هي بداية مقلقة لا يستحقها شعب رفع شعار الحرية في ثورتين.

نريد أن نكون حَسَنِي النية فعلاً ونعطي الرئيس الجديد فرصة لنرى ما سيفعله، لكنه هو من لا يريد أن يعطينا فرصة لنرى، أرسل المشير السيسي

القمح قبله إلى قصر الرئاسة، ولأنه يؤمن بأن المساواة في الظلم عدل، أبي أن يوجه الظلم إلى فصيل من شعبه دون الآخر، فكما حُبس الإخوان حُبس ماهر وماهينور وصفوان، وكما أجبرت الضغوط ريم ماجد على التزام منزلها، سيجد باسم يوسف وقتًا كافيًا لمشاهدة مباريات كأس العالم في منزل مجاور.

السلطة الجديدة واضحة في منهجها، والرجل الذي كان يجلس في غرفة واحدة مع مبارك لدراسة كيفية التعامل مع أي انتفاضة شعبية صار رئيسًا، وأدرك أن الثورة حدثت بسبب المشاكل الاقتصادية وهامش الحرية الذي اتسع نسبيًا في أيام مبارك الأخيرة، وتصور أنه قد يتفادى ذلك بحل المشاكل الاقتصادية عن طريق هبات وعطايا الخليج من جهة، وسحب هامش الحرية من جهة أخرى.

يتحدث أحد المواطنين إلى مراسلة إحدى القنوات من أمام مسرح راديو، بينما باسم يوسف في الداخل يعلن توقف برنامجه لأجل غير مسمى. قائلاً: «مش وقت سخرية وهزار دلوقتي احنا في إيه وللا في إيه؟ لما نبقى نخلص من الإرهاب والبلد تستقر يبقى اللي عاوز يقول حاجة يقولها»، وعندما سألته المراسلة: «يعني انت مؤيد إيقاف البرنامج»، رد بكل وضوح: «أيوة طبعاً».

يعتقدون أن القمح ربما يكون وسيلة مناسبة لتجنب مصير سوريا، وهل أوصل سوريا إلى هذا المصير غير القمح؟

-٣-

بدأ السادات عهده بتصفية الحراسات والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإغلاق المعتقلات، وبدأ مبارك حكمه بالإفراج عن معتقلي أحداث سبتمبر، فإذا لم يكن السيسي هو الحاكم قبل ذلك فليبدأ عصره بالإفراج عن المعتقلين بموجب قانون التظاهر والمحتجزين منذ شهور بلا تهمة، وليأمر بعودة برنامج باسم يوسف والكتاب الممنوعين إيمانًا منه بحرية التعبير، وبإلغاء الحصار

الإعلامي المفروض على كل معارض أو صاحب رأي مخالف.

للتذكيرة: مرسي لم يكن قائد القطار الذي دهس أتوبيس الأطفال ولم يكن ضمن قوات الإخوان التي هاجمت معتصمي الاتحادية، ومبارك لم يطلق رصاصة واحدة تجاه متظاهرين ولم يضع سلك كهرباء على جسد معتقل، لكن سكوت المحكوم على الظلم مشاركة فيه، وسكوت الحاكم على الظلم أمرٌ به.

-٤-

سيادة الرئيس الجديد القديم عبد الفتاح السيسي، بعدما استقر بك المقام في قصر الرئاسة ابحث عن مؤتمر صحفي أجراه أحد مواطنيك وقال فيه بوضوح إنه سيوقف برنامجه خوفا من تهديدات طالته وطالت أسرته، وبعد ضغوط مورست على القناة التي يعمل فيها لإجبارها على إيقاف البرنامج.

استدع هذا المواطن إلى قصر الرئاسة واسأله عن هوية من هددته ومن مارس الضغوط على قناته، صغ بيانا بعد اللقاء قل فيه إن تهديد أي مواطن مصري هو تهديد لك شخصيا، وإن البرنامج سيعود تحت رعايتك، وإن أحدا لن يراقبه إلا ضامرا صانعيه.

إن لم تكن راعيا للإيذاء، فاطلب ممن يتطوعون بإيذاء الناس لمجاملتك أن يتوقفوا فوراً، لأن جمهورية يحكمها الخوف لن تكون «قد الدنيا».

مقال عن - أستغفر الله العظيم - المصالحة

-١-

أشفق على النظام وعلى الإخوان وعلى الشعب من وقت يعلن فيه الجميع اضطرابهم إلى الجلوس على مائدة المفاوضات، ليقدم الجميع تنازلاتهم، ويتخلوا عن جزء من طموحهم ومكاسبهم.

سيكون النظام الذي أروض الناس كراهية الإخوان، وأقنعهم بأنهم سيستيقظون في يوم ليجدوا الجماعة قد اختفت تماما من الوجود، مضطرا لمصارتهم بأنه لا بديل عن مصالحة وطنية تحاسب البعض وتعفو عن البعض، وتحتوي الجميع، لإنهاء الاحتقان والعنف والانقسام.

سيكون قيادات الإخوان الذين أقسموا لأنصارهم مرارًا على عودة محمد مرسي إلى الحكم وتعليق قادة «الانقلاب» على أعواد المشانق، مضطرين لمفاوضات غاية أحلامهم فيها تتلخص في أن يحصل مرسي وإخوانه على أحكام مخففة، وأن تعود الجماعة لممارسة السياسة بشروط السلطة والمجتمع.

ستقبل جماهير السلطة والإخوان بالصيغة الجديدة، ويبررونها بعدما كانوا يبررون عكسها، وسيعتبرونها من ضرورات المرحلة كما كان جمهور السلطة يعتبر إبادة الإخوان واجبا وطنيا، وكما كان جمهور الإخوان يعتبر الإرهاب رد فعل.

سينظر بعضنا إلى بعضنا ليسأل: لماذا أضعنا كل هذا الوقت حتى نفهم أن المغامرة ببعض الكبرياء أفضل من المغامرة بأرواح الآلاف.

تعيش مصر صراعاً مكتومًا بين علي الحجار وحمزة نمرة، بين فصيل يتبنى خطاب «انتوا شعب وإحنا شعب» وفصيل يتساءل «طريق الكره آخرته إيه؟»، والفرق أن الفصيل الأول يمتلك إعلامًا قويًا وأمورًا طائلة وكل أدوات التأثير في الناس، والفصيل الثاني يمتلك «ترينج أبيض وشبشب زيكو» وكل أدوات الحبس الاحتياطي.

بلغت عائدات السياحة ١٢,٥ مليار دولار في ٢٠١٠ عندما كان فساد مبارك ورجاله يهش مصر، وبلغت عائدات السياحة ٨,٨ مليار دولار في ٢٠١١ عندما كان الانفلات الأمني يعصف بمصر، وبلغت عائدات السياحة ١٠ مليارات دولار في ٢٠١٢ عندما كان الحكم الديني يستبد بمصر، وبلغت عائدات السياحة ٥,٩ مليار دولار في ٢٠١٣ بعدما زار الاقتتال الأهلي مصر.

رہا لا نحتاج أرقامًا جديدة لنثبت أن الاقتتال الأهلي أسوأ في مقدماته ونتائجه من الاستبداد السياسي والديني، وأخطر آثارا من الانفلات الأمني.

سنخطو أول خطوة على طريق الحل عندما تقتنع السلطة بأن الإخوان لن ينتهوا، ويقتنع الإخوان بأن مرسي لن يعود، ويقتنع الناس بأن الأوطان لا تُبنى بالكراهية.

يسألون: هل ستحدث المصالحة؟ ونتساءل: متى وكيف وبعد كم ألف قتيل ستحدث المصالحة؟

بينما كنا نحاول أن نقضي على الثأر في الصعيد «حيننا الموضوع قوي» فجعلنا الثأر أسلوب حياة، ووضعنا دستوراً من مادة واحدة اقترحها الفقيه القانوني

عادل إمام في فيلم سلام يا صاحبي حين قال «هتضرب هتضرب هتكسر هنكسر هتتحرق هتتحرق.. ومش برجالتنا بإيدنا».

يسقط عشرات القتلى في صراع بين عائلتين بقرية فقيرة في الصعيد، تستمر الخصومة لسنوات قبل أن يفهم الجميع أن الرصاص لا ينتهي وكذلك البشر، يقبل الطرفان بالجلوس سوياً، رغم أنهم نهروا أبناءهم الذين اقترحوا الصلح في أول الخصومة، واتهموهم بالضعف وعدم الانتماء.

وفي صوان ضخم تعقد العائلتان جلسة صلح يحضرها المحافظ ومدير الأمن وممثل عن الأزهر، تتبادل العائلتان حمل الأكفان ثم تتبادلان الأحضان، يتحدث المحافظ عن ضرورة المصالحة بين أبناء البلد الواحد، ويتحدث مدير الأمن عن أن الصراعات لا يمكن أن تُحسم بالبنادق، ويتحدث ممثل الأزهر عن إصلاح ذات البين ثم ينظر إلى الأرض في خشوع، ويتلو آية «إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون».

تتساءل أرواح القتلى في القبور عن المكاسب التي حصلت عليها العائلة من قتلهم، ويتساءل المحبوسون خلف القضبان عن سيعوضهم عن سنوات عمرهم التي ضاعت في معركة بلا منتصر، ويتساءل الجميع إذا ما كان للدولة دور آخر تقوم به بخلاف نقل القتلى إلى المشرحة والمتهمين إلى السجون وإلقاء الخطابات البليغة في جلسات الصلح.

-٤-

«إذا نجحت الجماعة في الانقلاب على نفسها، والانقلاب على الذين أغرقوها في هذه الصدمات، فيمكن أن يكون هناك تطور في المستقبل. فصيغة الإسلام الحضاري والإسلام السياسي المعتدل هي الصيغة الأنسب لأن تكون شريكة في الحوار مع السلطة القادمة في البلاد».

أحمد المسلماني، المستشار الإعلامي لرئيس الجمهورية المؤقت، في حوار مع صحيفة الشرق الأوسط اللندنية.

«أدعوهم للعودة إلى الصف الوطني لأن الزمن لن يعود للوراء، وعليهم أن يفيقوا من أوهامهم وينبذوا العنف ويعودوا للانخراط في الصف الوطني بدلاً من العزلة، مفيش قدامهم بديل أو خيار غير الرجوع لمصر الشعب والوطن».

محمد إبراهيم، وزير الداخلية، في تصريحات لوكالة الأنباء الرسمية.

«الإخوان من الممكن أن يصبحوا جماعة معارضة بطريقة سليمة، والدستور لم يتضمن مواد تمنعهم من العمل السياسي، فعلى الإخوان أن يراجعوا مواقفهم وسياستهم مرة أخرى، ومازالت أمامهم فرصة ليثبتوا للشعب المصري أنهم جماعة ليست إرهابية».

عمرو موسى، رئيس لجنة الخمسين، في حوار مع ميس الحديدي.

فجأة لم تعد المصالحة ودمج الإخوان في المجتمع رجسًا من عمل الشيطان، ولم تعد الإشارة إلى حتمية المصالحة الوطنية دليل خيانة و«نحنة ثورية»، حيث تحدث عنها ثلاثة من رموز النظام الحالي في أسبوع واحد.

تحدثوا عن المصالحة الآن فقط لأنهم رأوا أن الوقت مناسب لذلك، فقط لأن لحومهم محرمة على الإعلام، فقط لأنهم صناع القرار، ونحن دورنا في الفيلم دفع ثمن قراراتهم فحسب.

تسريبات ممنوعة من النشر

تسريب «١»

التاريخ: مارس ٢٠١١

الوصف: محمد الشاب الثائر يتحدث إلى صديقه كريم من أمام مقر أمن الدولة بمدينة نصر

محمد: أيوه يا كريم انت فين؟

كريم: أنا في البيت. فيه حاجة ولا إيه؟

محمد: في البيت إيه يا عم انزل تعالى لنا مدينة نصر عند مقر أمن الدولة بسرعة.

كريم: أمن الدولة؟ بتعملوا إيه عند أمن الدولة؟

محمد: جينا ومعانا ناس كتير عشان نقضي على آخر وجود لدولة مبارك. لازم نخلص من الصنم ده بقى أو مال إحنا عملنا ثورة ليه.

كريم: بس ده ممكن يستفز الجيش واحنا محتاجينه في صفنا في الفترة دي.

محمد: يا عم الجيش موجود وسابنا ندخل والعساكر كانوا بيهزروا معانا. الجيش فاهم الحالة الثورية الي فيها البلد والقيادات بتاعته معانا على نفس الخط. هم بس طلبوا مننا نسلم الحاجات الي نلاقيها جوه للشرطة العسكرية عشان النيابة تفحصها وعشان لو فيه حاجة منها تخص الأمن القومي.

كريم: بس أنا مش فاهم برضه إيه الحكمة إننا نروح هناك. إحنا ثورتنا سلمية وعاوزين نحافظ عليها كده.

محمد: يا كريم إحنا لا كسرنا حاجة ولا خدنا حاجة. كل الحكاية إننا بنوصل رسالة إن نظام مبارك وقع خلاص، وإن أمن الدولة اللي كان إيد مبارك اللي بتقتل وتعذب وتخفي أي حد معارض انتهى، ومن النهارده خلاص هنقدر نعيش في بلدنا بكرامة من غير ما حد يتجسس علينا ولا يقبض علينا من غير تهمة، ولا حد يقتلنا عشان يحمي نظام ولا رئيس، البلد رجعت لنا أخيراً.

كريم: بس أنا خايف برضه. أمن الدولة مش مجرد مبنى. أمن الدولة موجود في كل المصالح والهيئات والجامعات والجوامع والشوارع، لا حد يعرف مين شغال فيه ولا مين متعاون معاه، فمش عشان دخلنا المبنى الموضوع هيبتردي بالعكس ده ممكن يكون بدأ.

محمد: يا عم هو أنت غاوي تنكد علينا وتبوظ لنا كل حاجة وخلص؟ انزل بس افرح معانا وعيش اللحظة التاريخية دي عشان تحكيها لأولادك زي ما أنا هحكيتها وولادي وبعدين ربنا يسهل في الباقي. وبعدين بقولك الجيش معانا ويبساعدنا وفي زهرنا ومستحيل يسمح لدولة مبارك ترجع.

كريم: ماشي أنا هلبس وجاي لك حالياً.

(ملحوظة: محمد مات برصاصة من مسدس ضابط شرطة في أحداث محمد محمود بينما حُكم على كريم عسكرياً بالسجن ٥ سنوات بتهمة خرق حظر التجول وحياسة سلاح ناري).

تسريب «٢»

التاريخ: أكتوبر ٢٠١٣

الوصف: ضابط كبير في جهاز أمني يتحدث إلى مذيع مشهور

الضابط: ألو ازيك يا أستاذ أخبارك إيه؟

المذيع: الحمد لله يا باشا كله تمام. انت عامل إيه؟

الضابط: أنا تمام. إيه أخبار الشغل؟

المذيع: زي ما انت شايف عاملين كل اللي نقدر عليه والله بس مش عارف
نعمل إيه لشوية العيال اللي عاملين لنا دوشة دول. كل ما بنبي حاجة هم
يهدوها ويعملوا لنا قصص على الفيس بوك. مش عارف والله انتوا مش
بتلموهم وتريحوا البلد منهم ليه.

الضابط: متقلقش نخلص بس من اللي في إيدينا دلوقتي عشان مش عاوزين
نفتح جبهات كتير بس كلهم تحت السيطرة متقلقش وقريب هتسمع أخبار
كويسة.

المذيع: يا ريت والله أحسن دول زودوها قوي، وبعدين أنا عايز أعرف
العيال دي بتجيب فلوس منين، أكيد فيه جهات خارجية بتمولهم وتدفع لهم
عشان يعملوا كده، طلوعوا لهم الملفات دي عشان تتفرغ للحرب على الإرهاب.

الضابط: احنا لحد دلوقتي معندناش حاجة تديهم للأسف. أصلهم متدربين
كويس إزاي يغطوا على أنشطتهم المشبوهة. تدريب بره بقى يا سيدي.

المذيع: مम्म طيب والحل؟ هنسيبهم مبرطعين في البلد كده، ويعملوا اللي

هم عاوزينه؟

الضابط: لا لا متقلقش قريب هنسليهم شيلة محترمة. شوية تسجيلات كده من اللي قلبك يجبها. هي أي نعم مش حاجة تحبسهم يعني بس هتلهيهم عننا وتخليهم مشغولين بالدفاع عن أنفسهم بدل ما يبقوا فاضين للشوشرة علينا.

المذيع: طيب وإذاعة الحاجات دي مش يبقى فيها مشكلة قانونية؟

الضابط: عيب يا أستاذ ده انت قديم. انت مشفتش فيلم أيام السادات ولأيه؟ أمثالنا هم اللي بيعملوا القوانين. هاهاها.

المذيع: هاهاها.

(ملحوظة: الضابط الوارد في هذا التسيب يحمل الرقم القياسي كأكثر شخص وردت على لسانه كلمة احترام القانون في ٢٠١٣)

تسيب «٣»

التاريخ: ديسمبر ٢٠١٣

الوصف: ناشط سياسي معروف يتحدث إلى والدة أحد شهداء الثورة

الناشط: إزيك يا ماما كل سنة وانتي طيبة.

أم الشهيد: وانت طيب ربنا يخليك.

الناشط: عاملة إيه وازي صحتك؟

أم الشهيد: الحمد لله على كل حال.

الناشط: مالك صوتك فيه حاجة. انتي تعبانة؟

أم الشهيد: لا مش تعبانة بس زعلانة.

الناشط: زعلانة من إيه ومن مين؟

أم الشهيد: زعلانة منك انت وزمايلك. طول الفترة اللي فاتت مكنتش حاسة إن ابني مات. كنت بشوفه فيكم وبحس إنه مات عشان حاجة تستاهل. لكن دلوقتي بدأت أحس إنه بيموت في اليوم ألف مرة وأنا بشوف كل اللي مات علشانه بيضيع.

الناشط: طيب وده يزعلك منّا في إيه؟ ما انتي شايقة كل اللي بيحصل ده غصب عنّا واحنا مفيش حاجة في إيدينا نعملها.

أم الشهيد: كان في إيديكم حاجات كثير قوي تعملوها قبل كده ومعملتوهاش. كان في إيديكم تحطوا إيديكم في إيد بعض لكن كل واحد راح في ناحية فبقى ضعيف من غير زمايله، وبدل ما تشركوا في حاجة كبيرة تقوى بيكم وتواجهوا بيها رجاله مبارك اللي عاوزين يرجعوا، ضحكوا عليكم بالكاميرات فانشغلنا بيها ومنزلتوش للناس تعرفوهم الحقايق وتستقوا بيهم، اللي بيحصل دلوقتي انتوا المسؤولين عنه قبل غيركم.

الناشط: أنا معنديش حاجة أقولها ولا أرد بيها على كل اللي انتي قلتيه.

أم الشهيد: وأنا مش مستنية منك رد. مستنية منك ومنكم فعل.

الناشط: طيب عاوزة مني حاجة دلوقتي؟

أم الشهيد: عاوزة ابني.

(ملحوظة: هذه آخر مكالمة أجراها الناشط قبل القبض عليه بتهمة التحريض

على التظاهر).

ربما تكون تسجيلات من هذا النوع «الافتراضي» في درج واحد إلى جانب التسجيلات التي أذاعها بعض الإعلاميين مؤخراً لكنها حتماً لن تعرف طريقها إلى النور؛ لأن مساعد وزير الداخلية لشؤون التسيريات ينتقي جيداً التسجيلات التي يريد لها أن تصل إلى أذن عزيزه المستمع!

ركن سوء النية متوفر بشدة في غزوة التسيريات التي اجتاحت الإعلام مؤخراً، فالشخصيات التي خرجت تسيرياتهم ينتمون جميعاً إلى جيل يناير بثورته واندفاعه، بأخطائه وهفواته، ورغبته في الإصلاح وعجزه عن الإمساك بطرف خيطه، أما وزراء مبارك وحاشيته ورجال أعماله وزبائنه وأركان دولته ومجرميه فجميعهم ملائكة أو ربما جميعهم لا يتحدثون في التلفزيونات!

لكن رفاهية مبالغ فيها أن نتحدث عن الحريات الخاصة بينما الحريات العامة منهكة، سذاجة مبالغ فيها أن تستغرب لإفشاء الأسرار الشخصية بينما لا تأمن على حياتك إن خرجت في مظاهرة، طموح مبالغ فيه أن تطالب بعيش كريم في وطن لا يعترف أصلاً بحقك في أن تعيش.

التسجيلات وُجدت أصلاً للابتزاز لا للنشر، فحين تصل لمرحلة النشر يعني ذلك أنه لا جديد لديك ولا سلاح آخر في يديك، والتسيريات المشكوك في صحتها لن تُغَيّر في الواقع شيئاً، ف«تايم لاين» الثورة بدأ بـ«الكتنكي والأجنادات وتامر بتاع غمرة» ومر بـ«التمويلات ونشطاء السبوبة ومنهم لله بتوع التحرير» حتى وصل إلى محطة التسيريات، ورغم ذلك كانت ٢٥ يناير تنتصر في كل مرة كلما ظنّ الجميع أنها انتهت للأبد.

لا جديد يذكر ولا قديم يعاد.. الثورة مستمرة.

دفاعا عن ضابط جيش

بعد خروجي من شرم الشيخ بساعة ونصف وبعد أن قطعت ٢٠٠ كيلو متر في الطريق إلى القاهرة، توقفت السيارة بشكل مفاجئ بعد أن ارتفع مؤشر الحرارة إلى أقصى درجاته، نزلت لاستطلاع الأمر ففوجئت بحدوث ثقب في أحد خراطيم التبريد مما أدى إلى فقدان مياه التبريد بشكل كامل.

بحثت في السيارة عن مياه فلم أجد إلا زجاجة واحدة لمياه الشرب تبخرت فور وضعها في «الرادياتير»، نظرت حولي فلم أر إلا الجبال ولم أسمع إلا الصمت، ونظرت إلى زوجتي فوجدت علامات التوتر والفرع على وجهها ولفت ذراعيها على صغيرنا محاولة طمأنته حتى لا يتسرب القلق والخوف إليه.

وقفت على الطريق منتظرا مرور سيارة أسأل قائدها بعض الماء لكن السكون كان يخيم على المكان بشكل كامل، حتى السيارات القليلة التي كانت تمر لم تكن تتوقف لإشارتي، وعندها كل الحق، ففي هذا المكان وفي هذه الظروف من الصعب أن يتوقف أحد لإشارة شخص يقف على الطريق، فما يدريه أن هذا الواقف في حاجة إلى المساعدة فعلا وليس مجرما يستهدف سيارته أو حياته؟

بعد توقف طويل جعل من هذه اللحظات هي الأسوأ في حياتي وزوجتي توقفت سيارة، نزل قائدها سألني عن المشكلة فحكيت له ما حدث وطلبت منه بعض الماء لكنه بحث في سيارته فلم يجد فاعتذر بأدب وغادر، وبدأت رحلة البحث عن طوق نجاة آخر ناظراً مرة على الدروب الجبلية القريبة ومرة على زوجتي المتجمدة خوفا في السيارة وابني الذي لا يفهم شيئا مما يحدث، وأتوقع الأذى من كل مكان وفي أي وقت، ولا أملك من أمري إلا الانتظار والدعاء.

من بعيد ظهرت سيارة جيب عسكرية خلفها ثلاث سيارات لنقل الجنود،

تابعتها حتى اقتربت مني فأشرت للسيارة الأولى بزجاجة مياه فارغة، كنت أتوقع عدم وقوف القوة خوفاً من أن يكون كميناً منصوباً لهم، وصدقت ظنوني، فقد مرة القوى من الجهة المقابلة بسرعة كبيرة دون أن تقف فنظرت إليها وإلى الزجاجة الفارغة بياس.

فجأة سمعت صوت «فرامل شديدة»، وإذا بالسيارة الجيب توقفت وتعود إلى الخلف حتى استقرت أمامي ونزل منها ٤ ضباط شباب كان أكبرهم رائداً والباقيون بين نقيب وملازم، سألني الرائد عن المشكلة فأخبرته بحاجتي إلى المياه، نظر بتعاطف إلى زوجتي وابني وتحدث في جهاز لاسلكي كان معه مع سيارات نقل الجنود التي توقفت على بعد ٢٠٠ متر منا وطلب منها أن تنصرف ثم طلب مني كل الزجاجات الفارغة الموجودة في سيارتي وطلب من الضباط الثلاثة الوقوف معي لتأميننا حتى يذهب لإحضار مياه.

وبعد ربع ساعة تقريباً عاد الرائد وقد ملأ كل الزجاجات الفارغة ومعها «جركن» كبير الحجم لتكفييني المياه حتى الوصول إلى أقرب ميكانيكي أو أقرب مصدر مياه آخر، ثم استأذن في الانصراف بعد أن ملأت السيارة بالمياه وعاد محركها للدوران وانخفض مؤشر الحرارة إلى المعدل الطبيعي.

واصلت السير على هذا الحال حتى وصلت إلى مدخل السويس، وكنت أتوقف أمام كل استراحة لإعادة ملء الجركن والزجاجات وتبريد السيارة ومواصلة السير، ومازال «الجركن» في سيارتي يذكرني بهذا الموقف كلما فتحت «الشنطة».

لم أقل ذلك لإثبات أن الجيش منا ونحن منه، ولا أن خلافاً مع قياداته التي تورطه أحياناً في العمل السياسي وأحياناً في الدم ويتعارض طموحها مع رغبتنا في إقامة دولة مدنية يحكمها العدل، ولا أن ضباطنا وجنودنا يعملون في سيناء في

ظروف أفسى من أن نتصورها، ولا أن نظام مبارك والأنظمة التي تلتها ارتكبت أبشع جرائمها حين أخلت سبيل من البشر والتنمية وجعلتها مكانًا مخيفًا يستوطن فيه الفقر والإرهاب، فكل هذا معلوم بالضرورة ولا يحتاج إلى إثباتات.

رويت هذه القصة لأنني كلما وقعت عيناى على «الجركن» المستقر في سيارتي سألت نفسي، تُرى هل ما زال صاحبه الشهم حيًّا؟ وهل نجا رفاقه الذين أمّوني وأسرتي لحين عودة زميلهم بالمياه من العمليات الإرهابية التي شهدتها سبيلنا بعدها؟ وإذا كان أي منهم قد نال الشهادة، هل وجدت أسرته وأمه من يهدئ روعها ويقف بجانبها في مصيبتها كما وقف ابنها بجانب شخص لا يعرفه في مكان وظرف لا يأمّن فيه كل من يرتدي البذلة العسكرية على حياته؟.

سيحدثونك فوراً عن البدو الذين يُقتلون في بيوتهم بقصف عشوائي، والأبرياء الذي قتلهم الشرطة والجيش بالشبهة، سيدُكروناك بدماء رابعة والنهضة ورمسيس ومحمد محمود ومجلس الوزراء، نعم نذكرهم ونطالب بحقهم ونسعى لمحاسبة من قتلهم أياً كانت الرتبة المعلقة على كتفه، لكن هذا لا ينبغي أن نذكر المظلومين على الطرف الآخر، ونذكر الجميع كلما اختلطت الأوراق أننا لا نكره جيشنا ولا ينبغي لنا أن نكرهه، وأننا حين نطالب بإصلاحه وإبعاده عن السياسة نفعل ذلك حرصاً عليه حتى تكون الصورة المعلقة في أذهاننا عن جيشنا صورة الضابط الذي يمدنا بالماء حين نحتاجه، لا الجندي الذي أغرقنا بماء بوله.

يا هذا الذي لا أعرف اسمك، يا هذا الذي لا أعرف إن كنت حياً أم نلت الشهادة، إني ممتن لك، وسأحكي لابني حين يكبر ما فعلته معه ومع والديه، حتى يستطيع حين يخرج غداً في مظاهرة ضد حكم العسكر أن يفرّق بين رفضنا لحكم رفاقك، وحاجتنا الدائمة لك ولرفاقك.

الثورة نجحت يا معوض

معوض عادل شاب مصري أصيب في أحداث محمد محمود ودخل في غيبوبة طويلة استمرت ثلاث سنوات، بدأ معوض يستعيد وعيه نسبيًا، وبالطبع سيسأل عن ما حدث منذ إصابته التي سرقت أجمل سنوات عمره، وبالطبع سيعود إلى غيبوبته إذا صارحناه بما حدث خلال هذه السنوات وما وصلنا إليه الآن، لذلك يجب أن نحكي لمعوض تاريخًا افتراضيًا يليق بما قدمه من تضحيات.

-١-

بعد أحداث محمد محمود سادت حالة من الغضب الشعبي كل أرجاء مصر بسبب ضخامة عدد الشهداء والمصابين ومن فقدوا أعينهم في الأحداث، وتحت الضغط الشعبي والحقوقى اضطرت وزارة الداخلية إلى تقديم عدد من الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين واصطياد عيونهم إلى المحاكمة الجنائية.

في محاكمة عادلة وعاجلة واجهت المحكمة المتهمين بالفيديوهات التي تؤكد تورطهم في الأحداث وبأقوال الشهود الذين رأوهم يوجهون بنادقهم نحو المتظاهرين، وعندما أدرك الضباط والأمناء أنهم سيدفعون وحدهم الفاتورة اعترفوا بتلقيهم تعليمات من رؤسائهم بعدم السماح للمتظاهرين بالوصول إلى محيط الوزارة ولو باستخدام الرصاص الحي.

أدت اعترافات الضباط إلى إدخال عدد من قيادات الداخلية كمتهمين في القضية، وصدرت أحكام ضد نحو ٣٠ من الضباط والأمناء والقيادات بين الأشغال الشاقة المؤبدة والسجن ١٠ سنوات بتهمة قتل متظاهرين سلميين، خاصة أن وزارة الداخلية فشلت في تقديم دليل واحد على حمل المتظاهرين

-٢-

تسببت الأحداث المترتبة على أحداث محمد محمود في تعامل الأجهزة الأمنية بشكل مختلف مع المعتصمين أمام مجلس الوزراء احتجاجاً على تعيين الدكتور كمال الجنزوري رئيساً للحكومة، طلب المجلس العسكري عقد لقاء مع ممثلين عن الاعتصام لسماع وجهة نظرهم ومحاولة إقناعهم بإنهاء الاعتصام.

تشكّل وفد من المعتصمين على رأسه الشيخ عماد عفت والدكتور علاء عبد الهادي وأحمد منصور وتم عقد اجتماع مع قيادات المجلس العسكري تحدث فيه المعتصمون عن خطورة تعيين أحد وجوه نظام مبارك على رأس الحكومة في مثل هذا التوقيت، واقترح الثوار تعيين شخصية اقتصادية مستقلة لإدارة تلك المرحلة.

بعد عدة أيام أعلن المجلس العسكري في بيان طويل تراجعاً عن فكرة تعيين الجنزوري استجابة للرغبة الشعبية التي يحكم المجلس أصلاً بمرجعية منها مؤكداً أن هذا التراجع لا ينتقص من قدر قيادات القوات المسلحة لأن هدفهم الأوحد تجاوز هذه المرحلة الحرجة والعبور بالثورة إلى بر الأمان، وقرر تعيين شخصية اقتصادية غير محسوبة علي أي تيار سياسي لرئاسة مجلس الوزراء.

-٣-

بدأ الدكتور سعد الكتاتني الجلسة الأولى لبرنامج الثورة بالوقوف دقيقة حداداً على أرواح شهداء الثورة، رفض الرجل اقتراحاً جاءه من أحد النواب بإرسال برقية شكر للمجلس العسكري، قال الكتاتني إننا لو فعلنا ذلك لابد أن نرسل رسالة مماثلة لكل مواطن مصري لأنه كان شريكاً في نجاح الثورة وانتخاب البرلمان، فضلاً عن أن الجيش لم يكن له أن يفعل دون ذلك فهو جيش الشعب وانحيازه للشعب هو القرار المنطقي وما غير ذلك هو الشاذ.

كانت الكلمات الأولى للنواب مشجعة، تعهد النائب الإخواني أن ينسى انتماءه لجماعته تحت القبة وأن يعمل لصالح الشعب المصري بمختلف انتماءاته، وكذلك فعل النواب الحزبيون والمستقلون، تعاهد الجميع على أن يكون أداء المجلس رسالة قوية للشعب بأن مصر تغيرت وأنه انتهى عصر المجالس التي تعمل لمشروعات خاصة وطموحات خاصة تتعارض مع طموحات الشعب الذي انتخبها.

اتفقوا على أن ينحوا المسائل الخلافية جانبًا وألا تستغل الأغلبية نفوذها في قمع الأقلية وفرض رأيها الأوحده، بدأت المناقشات ببحث آليات إعادة الأموال المهربة، وتطبيق الضريبة التصاعدية، وتوجيه الدعم لمن يستحقه، ومد مظلة التأمين الصحي، وسن القوانين المشجعة للاستثمار والجاذبة للسياحة، وتكليف الحكومة بتشغيل المشروعات المتوقفة.

كان المجلس يدرك أنه يجب أن يبدأ بنفسه، وأن الروح بين النواب ستعكس بين المواطنين، فإذا انتشر خطاب الكراهية والخلاف بين النواب تعمق الاستقطاب في الشارع، وإذا سادت روح التعاون من أجل الوطن داخله ستنتقل إلى الخارج.

كان النواب على قدر المسؤولية فعلاً.

-٤-

التزمت جماعة الإخوان بتصريحات مرشدها العام ولم تقدم مرشحا للرئاسة لأنه لن يكون في صالح مصر ولا الجماعة، حتى عندما أعلن اللواء عمر سليمان ترشحه لم تقرر الدفع بمرشح وأعلنت أنها ستلقي بثقلها خلف مرشح رئاسي تتوافق عليه القوى السياسية.

كانت جماعة الإخوان تدرك الفخ الذي يريد بقايا مبارك تدبيره لها، يدفعوها للدفع بمرشح فإن نجح وضعوها في مواجهة شعب تتضاعف طموحاته يوما

بعد يوم، وإن فشل أنبت نظام مبارك أنه ما زال أقوى من الجميع.

قادت الجماعة عملية التوافق على المرشح الرئاسي باعتبارها أكبر قوة منظمة في الشارع وقتها، وتوسّطت لإنهاء الخلاف بين قوى اليسار والليبراليين على اختيار المرشح ودعتهم لأن يحذوا حذوها في تغليب مصلحة الوطن على مصلحة الجماعة، أصبحت الأمور أكثر سهولة بعد استبعاد عمر سليمان من سباق الترشح وفاز المرشح التوافقي بالرئاسة، ودخل القصر الجمهوري مدينا بالعرفان لكل من ساندوه من قوى الثورة متعهدا أن يعمل لتحقيق أهدافها.

أصبح لدينا برلمان قائم على التوافق ورئيس جاء بالتوافق وبدأ الجميع في العمل من أجل تحقيق أهداف الثورة وتسابقت القوى السياسية المختلفة على التقرب للمواطن باقتراح القوانين المنحازة له والعمل في الشارع على خدمته، وفي ظل هذا الوضع أدرك فلول نظام مبارك أنهم لا قبل لهم بالمواجهة حاليا، ورفضوا اقتراحا من أحدهم بإقامة دعوى لحل البرلمان مؤكدين له أن الشعب قد يأكل من يفعل ذلك.

-0-

بعد ثلاث سنوات من أحداث محمد محمود وقرابة أربع سنوات من اشتعال الثورة قدمت مصر تجربة انتقال ديمقراطي يحتذي بها، عاد الهدوء إلى الشارع فعادت السياحة، وعادت الثقة في وجود نظام حكم رشيد فانهاالت الاستثمارات الأجنبية، ونشأت سلطة مدينة للشعب فوضعت الخطط لتوصيل الخدمات إلى المناطق المحرومة، وأعدت تشغيل المصانع العائدة إلى الحكومة بحكم القضاء، وسهرت على توفير احتياجات المواطنين، وخطت لإعادة إعمار سيناء.

اطمأن يا معوض فقد نجحت الثورة بتضحياتك وبعيون زملائك وبأرواح رفاقك.

احمد ربك يا معوض. فلن نكون مثل سوريا والعراق.

كذب إبراهيم عيسى

كثير من الحقائق تاهت في مصر منذ قيام الثورة لكننا الآن أمام حقيقة مؤكدة: لقد كذب إبراهيم عيسى.

في شهادته أمام محكمة مبارك أثناء نظر القضية في المرة الأولى قال الكاتب الصحفي إنه رأى بعينيه الشرطة تستخدم الرصاص الحي ضد المتظاهرين أثناء اشتراكه في المسيرة التي انطلقت من ميدان الجيزة إلى طريقها إلى ميدان التحرير والتي كان بجانبه فيها الدكتور محمد البرادعي والدكتور أسامة الغزالي حرب.

تحدث عيسى كثيرا عن العنف المفرط الذي استخدمته الشرطة ضد المتظاهرين السلميين، وعن القتل الذي رآهم بعينيه بعد إصابته بطلقات نارية خرجت من بنادق قوات الشرطة التي احتشدت بالملئات لمنع المتظاهرين من بلوغ الميدان وأطلقت النار بشكل عشوائي عليهم، وعن تحميله نظام مبارك مسؤولية ما حدث.

في يناير ٢٠١٤ أدلى عيسى في إعادة المحاكمة بشهادة مغايرة تمامًا، وبمجرد نشر الشهادة في بعض وسائل الإعلام وعلى صفحات التواصل الاجتماعي حاول هو أن ينفها ويتلاعب بألفاظها ويستخدم قدراته اللغوية في تبرير وتمرير وتزويق ما قاله، حتى انكشف المستور على الهواء في محاكمة مبارك الثانية عندما قرأ محامي مدير الأمن العام الأسبق عدلي فايد، شهادة إبراهيم عيسى ليبرز التناقض بينها وبين شهادته في المحاكمة الأولى ويستخدم هذا التناقض في ضرب كل ما قاله شهود الإثبات.

قال عيسى في شهادته إنه لم ير الشرطة تطلق النار على المتظاهرين وأنه

رأى فقط استخدامها المياها وقنابل الغاز المسيل للدموع، قال إنه رأى فقط متظاهرين يقتحمون مبنى الحزب الوطني ويسرقون منه الأجهزة والمقاعد، قال إن المتظاهرين هم من هاجموا سيارات الشرطة حتى أن سائق إحداها اضطر للهروب مذعورا داخل الجزيرة الوسطى بميدان التحرير، قال إنه لم ير مصابين بطلقات نارية وأنه رأى فقط شباب محمولين على أكتاف رفاقهم وبأجسادهم «احمرار»، قل إنه رأى البعض يعتلون سطح الجامعة الأمريكية ويطلقون النار على المتظاهرين لكنه لم يستطع تحديد إذا كانوا من أفراد الشرطة أم لا، قال إنه لا يعتقد أن مبارك أصدر أوامر بقتل المتظاهرين، قال إنه ربما يكون من قتل المتظاهرين جهات خارجية تريد نشر الفوضى في مصر.

هل كذبت في الأولى أم في الثانية يا إبراهيم؟

هل كذبت حين قلت إن الشرطة قتلت المتظاهرين أم كذبت حين برأتها؟

هل كذبت حين أفنعتنا بأن العسكر كذابين، أم تكذب الآن وأنت تحاول إقناعنا بصدقهم؟

هل كذبت حين كنت تتحدث عن أهمية الدفاع حق الإخوان، أم كذبت حين اعتبرت حقهم حتى في الحياة رفاهية لا يتحملها وطن مأزوم؟

هل مثلت دور الثوري بحرفية تمثيلك دور رئيس التحرير النزيه في «خيانة مشروعة»، أم أننا نحن من مثلنا دور البلهاء باحتراف حتى صدقناك؟

ليس من سمع كمن رأى.

صدمتك في شخص لا تعرفه، لا تقارن بصدمتك في شخص اقتربت منه وآمنت

بصدقه وتبنيته حلمه، عن نفسي كنت أعرف أن لإبراهيم عيسى أكثر من وجه، لكن وجهه الذي أراه به الآن يفوق قدرتي على التوقع والتحمل.

قسوته وهو يتحدث عن شباب الثورة تُنسيك أنهم تعلموا الثورة من مقالاته، موقفه السابق من رجال الأعمال تجعلك تستغرب وأنت تراه ينقل صحفه وقنواته من حضن رجل أعمال إلى آخر، موقفه المساند للمشير السيسي يدفعك لقراءة كتاباته السابقة ضد حكم العسكر والدولة العسكرية.

من حقا أن تتخذ الموقف الذي تريد، ومن حقا أن نراك كما نريد

نراك الآن مثيرا للشفقة وأنت تترك مقعدًا كان يمكن أن تشغله في توجيه الثورة وقيادتها، إلى مقعد وضعك له النظام في مؤخرة صفوفه تسند له بوقا، أو تحمل له مبخرة.

نراك خائنا لثورة دعوت إليها ثم تركتها مع أول تعثر، إما لأنك لم تستطع دفع ضريبة الثبات على الموقف، أو لأن الثورة كانت بالنسبة لك من البداية وسيلة استخدمها جهاز ما لإفساد سيناريو ما.

نراك الآن لآخر مرة لأننا بعدها لن نراك أصلا، ومن يسألنا عنك سنقول له ما قاله خال هنادي، إبراهيم أخذه الوباء.

ثورة الـ٥٠ ألفاً

-١-

لو لم تفعل ثورة يناير سوى أنها كشفت لنا أن الحق لا يمثله أشخاص، لكفى بها نعمة، فمنذ قيام الثورة تطوع العشرات ممن كنا نظنهم رموزاً في الفكر والمبادئ والسياسة والأخلاق بأقوال وأفعالهم تهبط بهم من الأماكن التي جهزناها لهم في القمة إلى مرتبة دنيا في القاع.

ربما هي الثورة تصحح أخطاءها وتتطهر ممن انتسبوا إليها من غير المؤمنين بمبادئها، أو غير المؤهلين لتولي قيادتها، أو غير المستعدين لدفع ضرائبها، فكما بدأت الثورة غريبة ستعود كما بدأت، وبعد أن تتخلص من الأفاكين والمنافقين والمنتسبين والضعفاء سيقصر المشهد على الـ٥٠ ألفاً الذين دخلوا الميدان يوم ٢٥ يناير، وهؤلاء قادرون فعلاً على إكمال المسيرة بعد أن يتعلموا من بعض أخطائهم.

كنا ساذجين بما فيه الكفاية لنطالب بإنهاء حكم الفرد ثم نظن أن الخلاص في أفراد نحسبهم على خير، والواقع أن الخلاص الفعلي بإقامة دولة قائمة على مبادئ للحق والعدل والمحاسبة تجبر الحكام أياً كانوا على الالتزام بها، لأن تجربة الثلاثة أعوام السابقة يمكن تلخيصها في كلمتين اثنتين: «كله شمال»!

-٢-

لو سألت أي متطلع إلى التغيير في ٢٠١٠ عن البدائل الممكنة لنظام مبارك كنت ستستمع أسماء كثيرة، لكن القائمة لم تكن لتخلو من أسماء مثل حسام عيسى وكمال أبو عيطة ومحمد غنيم ومحمد أبو الغار وعبد الجليل مصطفى وجودة عبد الخالق وحازم البلاوي.

بعد الثورة حصل هؤلاء على حرية الحركة وبعضهم تولى مناصب حكومية وبدا منهم ما لم نكن جميعاً نحتسب، جاء من دافع عن استقلال الجامعات لعقود ليبرر اقتحام الأمن لها، وجاء من ندد بقمع الداخلية ليدافع عنها وعن رصاصها الذي يلسع ولا يقتل، وجاء من أفسى عمره في الهتاف لتحرير العمال من سيطرة رأس المال ليتهم من يستخدم هتافاته نفسها بالمزايدة، وجاء من طالب بالدولة المدنية لينضم إلى جوقه المروجين لمرشح عسكري.

طالبنا البرادعي بالثبات لتحقيق حلم التغيير وسافر هو بعد أول تعثر، حدثنا حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح كثيراً عن الزهد في السلطة وعدم الرغبة فيها، ورفض كلاهما الانسحاب للآخر في انتخابات الرئاسة لنجد أنفسنا في النهاية بين مرسي وشفيق، تفاءلنا بضياء رشوان عندما واجه مكرم محمد أحمد حتى لا تكون الصحافة ملكاً للدولة، وبعد أن ورث مقعده سلم الصحف والصحفيين إلى السلطة في لفة هدايا.

شأت إرادة الله ألا نراهن على أحد وينصفنا، حتى لا نراهن مجدداً إلا على أنفسنا.

-٣-

ما سبق ليس دعوة لليأس لكنه دعوة للتعلم والمواصلة.

رفعت الثورة شعار «عيش حرية عدالة اجتماعية كرامة إنسانية» ولم تكن منشغلة وقتها بهوية من يوفر العيش والحرية والعدالة، طالبت بإقامة نظام ديمقراطي بانتخابات تعددية ولم تكن مهتمة بهوية التيار الذي تأتي به هذه الانتخابات، كانت هناك قناعة بأننا سنتعلم بالتجربة والخطأ، نأتي برئيس لا ينفذ وعوده فنغيره، بحزب أقل من طموحنا فنستبدله.

نقطة التحول في هذه الثورة عندنا انشغلنا بالأسماء عن الأهداف، وعندما ارتضينا الطرف الذي يحمل السلاح ليحكم بيننا، كنا طبييين لحد البلاهة عندما تصورنا أن هذا الطرف سيتدخل ليفصل بيننا ويزيح من نكرهه دون أن يقبض الثمن.

حان وقت وضع النقطة والبداية من أول السطر، نريد أهدافا لأشخاص، نريد حكما مدنيا لا عسكريا، نريد دولة مؤسسات لا دولة مؤسسة.

لا تجعل أحدا يبتزك بسؤال: «من هو بديل السيسي؟»، لا ترهق نفسا بطرح أسماء أشخاص لأنهم في الغالب سيخذلونك قريبا؟. قل له إن بديل السيسي ليس شخصا لكنه دولة تديرها المؤسسات ولا تملكها، يحكمها القانون ولا ينام في فراش حاكمها.

لا تسقطوا في الفخ

-١-

«سيتم إعداد قوائم بأسماء بعض النشطاء والصحفيين والمدونين المحتجزين، والصادر بحقهم أحكام، للإفراج عنهم في احتفالات الشرطة بعيدها في ٢٥ يناير».

لا يمثل يوم ٢٥ يناير شيئاً للرئيس عبد الفتاح السيسي سوى كونه عيداً للشرطة، لكنه يؤكد دومًا تقديره للثورة، لذلك قرر أن يفرج عن بعض شباب الثورة احتفالاً بالشرطة التي ألقت القبض عليهم عشوائيًا، ووجهت الاتهامات إليهم بمحاضر تحريات ملفقة، وشهد ضباطها وأفرادها ضدهم زورًا، وذلك دون أن يمسهما بإصلاح أو يظالهما بعدل.

حد فاهم حاجة؟

-٢-

في اليوم الذي أعلنت فيه أسرة علاء عبد الفتاح نقله إلى المستشفى بعد إصابته بمضاعفات داخل السجن على خلفية إضرابه الطويل عن الطعام، نشرت أسرة محمد سلطان صورًا له على حافة الموت بعد مرور عام كامل على بدء إضرابه عن الطعام.

رفع الشباب في ٢٥ يناير ٢٠١١ شعار «عيش» إلى جانب حرية وعدالة اجتماعية باعتبار الخبز رمزًا للحياة الكريمة، ولم يكونوا يعلمون أنه بعد أربع سنوات من هذا التاريخ سيكون الخبز نفسه ممنوعًا على العشرات ممن أضربوا عن الطعام احتجاجًا على سجنهم ظلماً.

قبل أيام أصدرت دائرة الإرهاب بمحكمة جنايات المنصورة دائرة الإرهاب، حكماً بالسجن المؤبد ضد عمر عبد المقصود، المصور الصحفي بموقع مصر العربية، وشقيقه، إبراهيم «بطل السباحة»، وأنس، ١٦ عامًا، وزميله عبد المنعم، ١٧ عامًا.

«فصلت عن أخي وتم تقييد يدي بقيد حديدي بشكل خلفي وتعصيب عيني بقطعة قماش سوداء لمدة ٣ أيام متواصلة من التحقيق مع التقييد بحلقة مثبتة في أرضية غرفة داخل قسم الشرطة، في مكان مخفي عن الأنظار تمامًا، يودع فيها المتهم لعدة أيام مكبلا ومغمى لأغراض التعذيب والتحقيق».

هذا ما قاله عمر عبد المقصود في رسالة بعث بها من داخل محبسه، وفي الخلفية يظهر صوت الرئيس السيسي حلقًا بالله أنه أحرص الناس على حقوق الإنسان.

٤٠ صحفيًا في سجون النظام بحسب المرصد العربي لحرية الإعلام والتعبير، أشهرهم هاني صلاح الدين الذي خسر بفارق طفيف في انتخابات مجلس نقابة الصحفيين عام ٢٠١٣، بالإضافة إلى إبراهيم الدراوي وصحفي الجزيرة، صدر التقرير قبل ٧ شهور من الآن، وخلالها لحق بالقائمة صحفيون آخرون أبرزهم مصور مصر العربية.

لا يطالب الصحفيون ولا نقاباتهم بالإفراج عن زملائهم المحبوسين، حجتهم في ذلك أنهم محبوسون في جرائم جنائية وليست قضايا نشر، لكن الأمر بالتأكيد يتعلق بكون الصحفيين المحبوسين خصوم سياسيين لهم ومن ثم تصبح دماؤهم وأعراضهم وأموالهم حلالًا، ويصبح الدفاع عنهم جريمة تستحق التفتيش في النوايا والتنقيب في الذمم والانتماءات.

هاني صلاح الدين، خصمي السياسي اللدود، مهدد بفقدان بصره ويحتاج إلى إجراء جراحة في عينيه، إما أن تدافعوا عن حقه في العلاج والحياة، وإما أن تكفوا عن النواح واتهام الإخوان بالتخطيط لسجنكم عندما كانوا في السلطة، هم خططوا فقط أما أنتم فنفذتم!

-٤-

«نقص الخدمات الطبية المقدمة للأطفال جزء مهم من الانتهاكات التي تحدث لهم، وسوء أوضاع أماكن الاحتجاز يؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية، ويصيب الأطفال بآثار نفسية سيئة مثل الهياج والكوابيس والقلق».

هذا ما قاله عمرو الشورى، عضو النقابة العامة للأطباء، في المؤتمر الذي أقامته حملة «الحرية للأطفال»، والذي كشفت فيه عن وجود ٤٧٨ طفلاً محتجزاً على ذمة قضايا سياسية تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٨ عاماً.

الدولة التي يهدد أمنها القومي أطفال دون الثامنة عشرة دولة هشّة ضعيفة جبانة، ومن يسجن طفلاً بتهمة الإرهاب والتحرّيش على العنف، لا ينتظر منه أن يخرج بعد عدة سنوات ليتعلم العزف على الجيتار!

ألقى السيسي خطابه في عيد الشرطة وإلى جانبه عدد من أطفال شهداء الشرطة الذين سقطوا في حرب الدولة مع الإخوان، وفي نفس اللحظة كان أطفال من نفس السن يقبعون في السجون بعدما فقد بعضهم ذويهم في الحرب نفسها، لذلك عليك أن تصدقه وهو يؤكد دوماً أنه رئيس لكل المصريين.

لن نقع في هذا الفخ.

لن نتملق العفو عن بعض المحبوسين ونشكر عليه، لن نُسقط نظامًا لا يحترم الحق في الحرية لنرضى بنظام لا يعترف بالحق في الحياة، لن نسمع لمن يريدون أن يقنعونا بأن مرحلة الثورة انتهت وأننا في مرحلة انتظار عطايا السلطة.

الثورة مستمرة لأنها يجب أن تستمر، والباطل لن يصبح حقًا بكثرة المصفيق، والعفو الرئاسي لا يصنع حرية، فمنذ خرج به إبراهيم عيسى قبل ٧ سنوات لم يعد إلى الآن!

سنفرح بمن يخرج ونفرح معه، ثم نضم صوته إلى صوتنا ونطالب بالإفراج عن بقية المحبوسين، ثم نطالب جميعًا بالإفراج عن مصر، وما الثورة إلا نضال من وراء نضال حتى لا يكون للظالمين والمنافقين علينا سبيلًا.

نحب الجيش ونكره حكمه

-١-

جريمة سيارة الترحيلات التي ستبقى إلى الأبد وصمة عار على جبين الحكم العسكري اسمها عندهم «القضية بتاعة الكام وثلاثين».

أشهر إعلامي عرفته مصر وعرفه الوطن العربي في السنوات الخمسين الأخيرة، اسمه عندهم «الولد ده».

«الإعلام المصري كله بيتحكم فيه ٢٥ واحد، نجيبهم بشكل منفرد ويبقى فيه نوع من الترغيب أو التهيب للناس دي»، قالها أحد اللوات في حضرة السيسي عندما كان الأخير وزيراً للدفاع.

لماذا تظهر كل هذه العنجهية في أحاديث قيادات الجيش؟ لماذا يعتبرون كل من هو خارج منظومتهم في مرتبة أدنى منهم؟ ولماذا يظهرون هذا الوجه في أحاديث الغرف المغلقة ويخرجون إلى العلن بوجه آخر وخطاب يحمل الكثير من عبارات التملق والنححة؟

-٢-

منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد دخل الجيش في حالة انكفاء على نفسه وتفرغ لإدارة المشروعات الخدمية والاستثمارية التي أصبحت تجلب دخلاً كبيراً للجيش يتصرف فيه بعيداً عن أي رقابة، وبالتبعية زادت دخول القيادات العليا

فيه لدرجة جعلتهم ينظرون إلى الأمور بعين رجال الأعمال.

بعد ١١ فبراير ٢٠١١ أصبح الجيش هو صاحب السلطة الفعلية في البلاد، ولم يتغير الأمر كثيراً عندما تم انتخاب محمد مرسي أول رئيس مدني لمصر، حيث حافظ الرئيس المعزول على امتيازات الجيش وقياداته كما هي، في محاولة لمنعهم من الانقلاب عليه، وبعد ٣ يوليو قبض الجيش على السلطة كلها دون منازع، فبينما كان يحكم في الفترة الانتقالية الأولى مضايقات من شباب الثورة والقوى السياسية، وبينما كان يحكم في عصر مرسي بمشاركة نسبية من الإخوان، أصبح يحكم وحده بتأييد شعبي مطلق ومصنوع بأيادٍ مخابراتية وأجهزة إعلامية.

أَنْ تَمْلِكَ المال، فهذا يكفي لتغترّ، أَنْ تَمْلِكَ السلطة، فهذا يكفي لتفسد، أَنْ تَمْلِكَهُمَا معاً، فهذا يكفي لأن ترى نفسك سيداً للجميع، ولأن ترى الآخرين، مهما علا قدرهم ومقامهم، مجرد أقزام.

-٣-

كلما زاد احتقار العسكر للمواطنين كانت النكسة وشيكة.

حدث ذلك أيام عبد الناصر عندما تفرغ الجنرالات لشهواتهم وبيزنسهم الخاص، ونشروا ممثلهم في كل المؤسسات الحيوية حتى في الأزهر والإعلام، وظنوا أنهم قد ملكوا الأرض ومن عليها، وأنهم مانعتهم حصونهم وأذرعهم وعيونهم، فجاهتهم الهزيمة الساحقة من حيث لا يحتسبون.

الآن تطور طموح العسكر، فهم لا يريدون فقط السيطرة على مفاصل الدولة، بل يرغبون في إقامة دولة موازية تبقى بمنأى عن رقابة أو مساس بامتيازاتها، ولكي يتحقق لهم ذلك نشروا ممثلهم في المواقع الحساسة في الدولة الشقيقة،

بدلا من المدنيين الذين لا يقتنعون أصلا بأن طريقتهم في الإدارة تناسب طبيعة المرحلة.

القصر الرئاسي لا تعرف فيه إلا مجموعة من اللوآت السابقين، وعدد من رموز نظام مبارك، وقادة الثورة المضادة، والطرق السريعة يقف على بواباتها من يحصلون الرسوم لصالح جهاز الخدمة المدنية بالقوات المسلحة، وكان إنجازهم الأول رفع التعريفة نحو خمسة أضعاف، فدولة الجيش تحتاج إلى موارد.

هذا الوضع لا يبشر بخير، ليس من مصلحة أحد انشغال الجيش عن دوره الأساسي في حماية حدود مصر وتأمين أهلها، بأدوار أخرى فرعية وفتوية تتعلق برفع معاش الضباط المتقاعدين أسبوعيًا، والاستحواذ على أسهم الشركات التجارية، ومنافسة شركات المقاولات.

-٤-

هل نكره جيشنا؟

هذا جنون، ما الذي يدفعنا لكرهية المؤسسة التي تصبح حياتنا ذاتها مهددة إذا ضعفت أو انهزمت؟

ما الذي يجعلنا نتمنى سقوط الجيش إذا كان بناؤه سيُعاد من جيوبنا؟

ما الذي يجبرنا على قول كلام قد يتخذنا قياداته من بعده أعداء إلا كوننا صادقين في الخوف عليه وراغبين في إبعاده عن كل مواطن الشبهات؟

الطريقة التي يتحدث بها المنتسبون إلى الجيش عن المدنيين لا تُرضينا، طموحهم الواضح في الحكم والسيطرة يزعجنا، رفضهم الدائم لأي رقابة مالية

على مؤسساته الربحية يقلقنا، لكن يبقى وقوفنا خلفه في أي حرب يخوضها أو أي تحدٍ يواجهه فرض عين علينا، ويبقى الأب والأخ والصديق والجار الذي يرتدي سترته رابطًا أبدًا بيننا وبينه.

لكن هل يتعامل معنا قيادات الجيش بالاحترام ذاته؟ هل يمنعون أنفسهم عن كراهية أي منتقد لسياساتهم أو متخوف من طموحهم؟ هل يفرقون بين الاختلاف من أجل الوطن والخلاف عليه؟ هل يفترضون مرة أنهم أخطأوا الحسابات أو راهنوا على جواد خاسر؟

إذا كانت الإجابة على كل ما سبق «لا»، فهم في حاجة فعلية لوقفه يتذكرون فيها دورهم الحقيقي، وينأون بأنفسهم عن الدخول في خصومة مع أي فصيل في الشعب، ويعيدون توجيه مدافع انتقامهم إلى الشرق لا إلى الداخل.

لماذا تأخرت العودة إلى الميدان

-١-

«واهم من يدعو لإسقاط النظام حالياً، فليس لديك بديل ثوري، كما أن هوجة الإسقاطات دون البناء كارثة على البلد، نحن نعارض فقط سياسات موجودة».

قالت حركة ٦ أبريل هذه الكلمات وهي تدعو للتظاهر ضد براءة مبارك لتنتهي حالة من الجدل المكثوم وتجب على سؤال لم يجرؤ أحد بين الفصائل الثورية أن يطرحه خوفاً من المزايدة عليه واستغلال الطرح في نزع صفة الثورية عنه، وهو: هل نريد إسقاط عبد الفتاح السيسي؟

ظني أن عدم حسم الإجابة على هذا السؤال وعدم الاستقرار على طبيعة اللاتفات التي سيرفعها المشاركون في الاحتجاجات هو السبب في تأخر نزول القوى الثورية إلى الشارع، الأمر لا يتعلق بخوف من شرطة أو قمع أو قانون تظاهر، فعندما نزل هؤلاء في ٢٥ يناير كانت هناك قوانين تمنع التجمهر وداخلية لا تسمح بمظاهرة محدودة أمام نقابة الصحفيين وفوق ذلك كله قانون طوارئ يسمح لأجهزة الأمن بأن تفعل أي شيء في أي وقت ومع أي أحد.

هذه المرة الأمر يتعلق بغموض في الأهداف أكثر من أي شيء، الكل يعرف أن هناك مظالم لكن كثيرين لا يعرفون إن كانوا سيرفعون لافتات تطالب السيسي بإسقاطها أم لافتات تطالب بإسقاط السيسي نفسه.

«الشعب يريد إسقاط النظام»

عندما ظهر هذا الهتاف في ميدان التحرير لأول مرة عصر ٢٥ يناير ٢٠١١ رددته الناس دون تفكير، نعم كانت هناك رغبة جامحة في إسقاط مبارك ونظامه، لكن هذا وحده لم يكن الدافع وراء ترديد الهتاف بهذه السرعة والأريحية، كان الفساد وصل إلى مداه والمظالم حاضرة في كل بيت، كانت هناك ثقة في وجود جيش لا يتحمس لفكرة التوريث وإن لم يدعم الثورة فعلى الأقل لن يقمعها، كانت هناك قائمة من الرموز يحفظها كل من في الميدان قادرة على ملء الفراغ وتستحق فرصة لإدارة الدولة، فضلا عن حالة الميدان نفسه حيث يقف الإخوان بجانب العلماني والسلفي بجوار الناصري ويصب المسيحي ماء الوضوء للمسلم، وكلها أشياء تدعو للطمأنينة من وضع البلاد بعد سقوط مبارك.

نفس الأمر تكرر عند نزول المصريين ضد مرسي والإخوان في ٣٠ يونيو، كانت الصورة واضحة تماما والهتافات تزلزل الميدان بسقوط النظام لأنه كان هناك إجماع من كل القوى السياسية والثورية وحتى أجهزة الدولة على خطورة حكم الجماعة، فضلا عن وجود بدائل كثيرة وحقيقية تحمي مصر من الانزلاق للعنف بعد عزل مرسي، صحيح أن هذا لم يحدث لكنه كان التصور السائد يومها.

جرت في النهر مياه كثيرة، واليوم يتردد الكثيرون قبل أن يهتفوا «يسقط يسقط حكم السيسي» لتصبح الهتافات السائدة في أي فعالية ثورية ضد حكم العسكر وللمطالبة بالإفراج عن المعتقلين وضد تكميم الأفواه وللحث على استكمال الثورة وصولا إلى العيش والحرية والعدالة والكرامة، وهو تردد مدفوع بغموض الرؤية لمرحلة ما بعد السيسي رغم استمرار الفساد والمظالم،

فلا الجيش يبدو سيقبل بإسقاطه، ولا رموز يمكن أن يقدمهم الشباب كبديل بعدما رسبت القائمة كلها في الاختبارات المتتالية، ولا حالة التوحد التي كان عليها الميدان في أيام الثورة الأولى باقية، ولا بديل السيسي يبدو أقل دموية وسواداً.

-٣-

الذي يمنع شباب الثورة من نزول الميدان ليست المدرعات التي تغلق مداخله ولا العسس المنتشرون في كل أركانه، سيدخل الشباب الميدان حين يقرروا هم أن يدخلوه، لكن الأمر يتطلب أولاً حسم قضية الهتاف والمطلب الذي يجتمعون عليه.

أعرف أن هناك اقتناعاً سائداً بين الغالبية الساحقة من المحسوبين على ٢٥ يناير بأن إسقاط السيسي ليس الهدف الذي يمكن أن ينزلوا لأجله الآن، ربما يكون هدفاً مؤجلاً ويظهر في وقت لاحق بتغير الظروف أو يختفي نهائياً إذا زالت الأسباب المؤدية إليه، لكن الجميع يخشى أن يصرح بما يعتقد خوفاً من أن يبدو أقل ثورية من الآخرين.

أخذت ٦ أبريل زمام المبادرة وأعلنت موقفها بوضوح، هي لن تنزل لإسقاط النظام ولا الرئيس لكن لعرض مطالبها والضغط لتنفيذها، والخطوة القادمة يجب أن تكون التنسيق وعقد جلسات واجتماعات بين القوى السياسية والثورية المختلفة للوصول إلى مطالب واضحة يمكن النزول بها ويمكن أن يلتف حولها الناس لا أن يلفوا جبل المشنقة حول من يرفعها.

في المقابل يجب أن يقتنع الرئيس بأنه لن يهزم شباب الثورة لا بقضته الأمنية ولا بحديثه غير المقنع عن انحيازه لهم ولثورتهم. من يتحدث عن إصدار قانون يجرم إهانة ثورة ٢٥ يناير، لا يجب أن يهينها كل يوم بحبس

شبابها ودهس مطالبها ومبادئها بحذاء حكومته وداخليته، ومن يخاف علينا من مصير سوريا والعراق لا يجب أن يكون مثله الأعلى في الحكم بشار وصادم.

هي فتنة فلا تكفر

علم أحمر صغير يعلوه علم ضخم لمصر مثبتان في عصا طويلة.

لم يبرح العلم مكانه، ولم يتغير صاحبه طوال أحداث محمد محمود الأولى، زاد العدد أحيانا وقل في أحيان أخرى، تصاعدت الاشتباكات في ساعات وهدأت في ساعات تالية، ارتفع عدد الشهداء في أيام وانخفض في أيام ثانية، تطايرت عشرات العيون ونجت المئات من زخات الخرطوش الكثيفة، حرر الثوار عشرات الأمطار ثم عاد الأمن ليحتلها طال الوقت دون بوادر أمل في تحقيق المطالب، تدافعت الاتهامات بالعمالة والخيانة من كل حذب وصوب، وظل العلم وصاحبه في مكانهما من الساعة الأولى وحتى الساعة الأخيرة.

في الأيام الأولى حاولت الوصول إلى مكان العلم حيث خطوط المواجهة الأولى لكنني كنت أفضل كل مرة، أنجاز الكتل البشرية المحتشدة في الشارع حتى أصبح على بعد عدة أمتار منه ثم تهبط قبلة مسيلة للدموع وسط الصفوف أو تدوي أصوات بنادق الخرطوش فتدب الفوضى وأضطر إلى التراجع.

بعد عدة أيام غلبت خوفي وتقدمت حتى وقفت إلى جانب حامل العلم، دققت في ملامح وجهه الذي شحب من فرط الجهد الذي بذله في الكر والفر واتسخ تحت وطأة الاشتباكات العنيفة والغبار المتصاعد، لم يكن وجهها إعلاميا معروفا من تلك الوجوه التي تظهر يوميا في البرامج الحوارية تتحدث عن شروط الثوار لمغادرة الشارع وقبول الهدنة، ولا يبدو أن ملامحه البسيطة ستغري صحفيا بإجراء حوار معه، ولا يبدو أنه أصلا مهتم بذلك.

بعد قليل هدأت القنابل وتوقفت البنادق فدار بيننا حديث لا أذكر

معظمه حول ما ستؤول إليه الأوضاع وما ستنتهي إليه المفاوضات مع المجلس العسكري حول مطلب تحديد موعد الانتخابات الرئاسية والإفراج عن المحاكمين عسكرياً، لم يكن لديه تصور عما سيحدث وتحدث فقط عما هو حادث، قال ببساطة إنه هنا لأن هناك اشتباكات وشهداء وجرحى وما دام الوضع كذلك سيبقى هنا، قلت له إن العلم المرفوع يجعله هدفا سهلاً للقناصة المتواجدين في محيط وزارة الداخلية، ابتسم بعدم اهتمام وقبل أن يجيب عادت القنابل والبنادق لتدوي فتفرقنا كل إلى حاله.

صمد علم الثورة لأيام في معركة حربية غير متكافئة، لكنه اختفى عندما طلت السياسة بوجهها القبيح ونجحوا في تحويل الثورة من حرب شريفة على المطالب إلى تنافس محموم على المقاعد، راهنوا على السياسة لتحقيق أهداف الثورة فعصفوا بأهداف الثورة والسياسة معاً.

على مدى ١٠ أيام كنت أراقب العلم لأعرف مكان الاشتباك بين المتظاهرين وقوات الأمن، والآن أتساءل عن مصيره لأعرف إن كانت لنا جولات ثانية.

٣ سنوات مرت تغير خلالها كثير من المعطيات وبات الواقع أكثر سوءاً، والآن يدعو إلى إحياء ذكرى شهداء محمد محمود من خانهم وخونهم، ما زالت أسئلة كثيرة لا تجد إجابات لكن سؤالاً واحداً يشغلني الآن: أين ذهب صاحب العلم؟ وماذا فعل بعلمه؟.

ربما كره السياسة التي ضيعت الثورة ثم كره الثورة التي مات فيها من كان يجب أن يعيش، ثم انكفأ على ذاته واهتم بعمله وارتبط بفتاة أحبها ويحتفل

الآن بأسبوع طفله الأول، ربما أخفى العلم في بيت والدته حتى لا يعرف ابنه حكايته ويؤمن بثورته ويخرج مطالباً بحقوقه يوماً فيعود إليه جثة هامدة.

ربما أصيب بعاهة مستديمة في معركة تالية ويعيش على راتب محدود خصصه له المجلس القومي لرعاية أسر شهداء ومصابي الثورة وافتتح بالمكافأة التي حصل عليها محلاً لألعاب الفيديو، وربما يضع العلم في مدخل المحل ويتعامل مع الزبائن كأى علم يباع في الإشارات أوقات المباريات المهمة.

ربما انضم إلى حزب سياسي بعدما أقنعوه بأن الثورة مرحلة وانتهت والتغيير الآن يجب أن يتم من خلال القنوات الشرعية ثم استقال من الحزب بعد خلاف مع القيادات وآمن بأن هذا البلد لا أمل فيه لا بالثورة ولا بالسياسة، وربما يحتفظ بالعلم على أحد جدران غرفته ويُنزله من وقت إلى آخر لينظف التراب الذي اعتلاه.

ربما وجد عملاً مناسباً في دولة خليجية ما ويتابع أخبار مصر من على مواقع الانترنت مثبناً لنفسه أنه اتخذ القرار الصحيح وربما فقد العلم بعدما باعته أمه بالخطأ مع الملابس القديمة إلى بائع الروبايكياء.

ربما استشهد في أحداث مجلس الوزراء أو في أحداث العباسية أو في اشتباك مع الإخوان وربما تحتفظ أمه بالعلم المخلوط بدمائه في دولاب ملابسه وتُخرجه من مخبأه كل ليلة فتقبله وتدعو على من قتله ثم تنام.

ربما يعرف أنها فتنة ولذلك لم يكفر بالثورة، ويؤمن بأن ٢٥ يناير ستُبعث حية بعدما يدرك عدد أكبر ممن كانوا معه في محمد محمود أنها السبيل الوحيد للخلاص من الفقر والظلم والفساد والإرهاب معاً، وربما يحتفظ بالعلم حتى يقف به مجدداً في الخطوط الأمامية.

ربما يكون أي خيار مما سبق قد حدث فعلاً وربما حدث شيء آخر مختلف، لكن الأکید أنه كانت هناك ثورة وكان هناك بطل وكان هناك علم، وإذا لم

يُكتب للعلم الخروج مرة أخرى أو لصاحبه الحياة في وطن يستحقه، فيكفي أن نتذكر في مثل هذا الوقت من كل عام أن قلة العدد لم تكن أبدا مبررا للهزيمة، وأن الرصاص لا ينجح دوما في اصطیاد الأمل.

الفصل الثاني .. سلطة ..

قبل أن تنصبوا المشانق

«جئت معك حتى شفا حفرة نار جهنم، لكن لا أرغب في دخولها معك»

كانت هذه هي الجملة الأخيرة التي قالها آية الله حسين علي منتظري، قائم مقام المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، لرفيقه المرشد آية الله الخميني في صيف ١٩٨٨، قبل أن يتقدم الأول باستقالته احتجاجاً على إصدار الأخير فتوى قال فيها إن «الذي يصبر على الفتنة يجوز إعدامه».

ترتب على فتوى «الخميني» إعدام ٥ آلاف سجين سياسي أغلبهم من منظمة مجاهدي خلق السنوية المعارضة، فضلاً عن بعض أبناء القوميات غير الفارسية والناشطين اليساريين خلال ٣ أيام ودفنهم في مقابر جماعية، وترتب على استقالة «منتظري» وضعه قيد الإقامة الجبرية إلى أن مات بعدها بسنوات.

سعد مؤيدو السلطة بهذا القرار واعتبروه خطوة مهمة للحفاظ على وحدة الدولة ونقاء العقيدة، لكن مجاهدي خلق لم يكتفوا من الوجود، بل اكتسبوا إيماناً أعمق بضرورة استمرار التصعيد ضد النظام لأن الإعدام هو البديل الذي ينتظرهم، واكتسبوا تعاطفاً دولياً مع قضيتهم انتهى برفع الدول العظمى اسم الحركة من قائمة المنظمات الإرهابية.

نسي الجميع أن المنظمة متهمه فعلاً بتفجير مبنى البرلمان الإيراني ومحاولة اغتيال الخميني واستهداف الأجانب، وتسابقت الدول في تقديم الدعم لها واستضافة وإيواء أعضائها، وتحولت في نظر الكثيرين من منظمة إرهابية أو غير مُرحب بها إلى جماعة معارضة تلقى اضطهاداً وحشياً من السلطة.

الدرس الأول: ربما يكون إعدام خصمك خطوة مهمة لإحيائه.

خلال نهب المكاتب الحكومية عقب انهيار نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، تم اكتشاف مرسوم رئاسي يأمر بإعدام عشرات الرجال من قرية الدجيل، وتدمير وتجريف نحو ١٠٠٠ كيلو متر مربع من الأراضي الزراعية والبساتين المثمرة على الطريق إلى القرية.

بدأت فصول المأساة يوم ٨ يوليو ١٩٨٢، عندما تعرض موكب صدام حسين لإطلاق نار من قبل أعضاء في حزب الدعوة الإسلامية أثناء مروره ببلدة الدجيل، لكن وقع

تبادل لإطلاق النار بين أعضاء الحزب وحرس صدام أسفر عن فشل محاولة الاغتيال.

ألقي القبض على ٣٩٣ من الرجال فوق ١٩ عامًا، و٣٩٤ من النساء والأطفال من أهالي الدجيل، وتم اعتقالهم في سجن أبوغريب، وتعرضوا لتعذيب وحشي لم ينته حتى بإعدام نحو ١٣٨ قيل إنهم اعترفوا بالوقوف وراء محاولة الاغتيال أمام محكمة ثورية، بل تم نقل السجناء الباقين على مدى عدة أشهر لاحقة إلى مراكز اعتقال في الصحراء، ولقي نحو ٤٠ منهم حتفهم أثناء فترة الاحتجاز التي تجاوزت العامين، وبعدها تم نفي المعتقلين الباقين على قيد الحياة إلى منطقة نائية جنوب العراق.

يوم ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٦ استيقظ الملايين على خبر إعدام صدام حسين بعد ٣ سنوات من ضياع ملكه عقب الاحتلال الأمريكي للعراق.

الدرس الثاني: بعد أن تنتهي من إعدام خصومك تخلص من كل المشائق، فربما تنتهي حياتك على إحداها.

«بدفاعي عن نفسي ضد اليهودي إنما أناضل في سبيل الدفاع عن عمل الخالق» من كتاب كفاحي للزعيم النازي أدولف هتلر.

كان هتلر مقتنعا بأنه عندما يطارد اليهود، يحمي ألمانيا والعالم كله من شرورهم، ولم يكن يدري وقتها أنه بينما سيخسر هو الحرب ويموت منتحراً، سيبنى اليهود دولة تتمنى غالبية دول العالم رضاها بما فيها ألمانيا نفسها.

في البدء كانت حملة مقاطعة صغيرة لمحال اليهود في ألمانيا، تطورت إلى تعليق عشرات اللافتات على الجدران تحمل عبارتي «لا تشتروا من اليهود»، و«اليهود هم البلاء الذي ابتلينا به».

بعدها صدرت قرارات من قبل سلطات الرايخ الثالث في ٧ أبريل ١٩٣٣ بطرد اليهود من الدوائر والمؤسسات الحكومية، وفي اجتماع الحزب النازي عام ١٩٣٥ تم إصدار قوانين عنصرية تمنع اليهودي من الزواج من غير اليهودية والعكس، وتم سحب الجنسية الألمانية وحق التصويت في الانتخابات منهم، وفي ١٩٣٨ تم إصدار قانون يمنع التلاميذ اليهود من دخول المدارس العامة.

ثم جاء وقت «الحل النهائي» وهو المصطلح الذي استعمله لأول مرة أدولف أيخمان الذي يقال إنه أشرف على عمليات «الهولوكوست»، ليتم استبدال أسلوب تشجيع اليهود على الهجرة من ألمانيا إلى الاستبعاد القسري، ويتطور الأمر سريعاً إلى إعدام «عشرات أو مئات أو آلاف» اليهود، فأرقام الضحايا عليها جدل كبير.

بالمناسبة.. أدولف أيخمان تمت محاكمته وإعدامه من قبل محكمة إسرائيلية في يونيو ١٩٦٢!

أيد الكثيرون حرق اليهود، وعارضه الكثيرون، وأنكره الكثيرون، لكن الأكيد

أن «الهولوكوست» أضر بهتلر أكثر ما أضر باليهود، ففي حين خسروا عشرات أو مئات أو آلاف الأشخاص، كسبوا ملايين أيدوا مطلبهم بإقامة وطن قومي يحميهم من الاضطهاد.

الدرس الثالث: قد تقتلك الكراهية وتُحيي من تكرهه.

في مارس ٢٠١٤ أصدرت الدائرة السابعة بمحكمة جنایات المنيا قرارها بإحالة أوراق ٥٢٩ متهما إلى مفتي الجمهورية، لاتهامهم بالمشاركة أحداث العنف التي وقعت عقب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة بمركز مطاي، فيما عقدت الجلسة دون حضور المتهمين أو محاميهم، فضلا عن منع دخول الإعلاميين والصحفيين والأهالي قاعة المحاكمة.

الدرس الأخير: لم ينته اليهود ولن ينتهوا، لم ينته مجاهدو خلق ولن ينتهوا، لم ينته الأكراد ولن ينتهوا، لم ينته الإخوان ولن ينتهوا، لأن أرحام النساء أكثر من المشانق.

طوابير الفقر.. هنا يجتمع الخصوم

توقف قطار مترو الأنفاق لبعض الوقت في محطة الشهداء. عشرات يقفون في انتظار إغلاق باب المترو ليدخلوا العربات بقوة الدفع. مراوح متعطلة تزيد الأجواء سخونة واختناقًا. باعة جائلون يمارسون عملهم المرهق الذي دفعتهم إليه البطالة وضيق ذات اليد. متسولون وأطفال شوارع يستعطفون الركاب لمنحهم أي شيء. وفي أقصى العربة يقف بعض الركاب حول شاب ملتج يتحدثون معه بحدة عن أن مرسي لن يعود وأن الإخوان لن يروا النور مجددًا، ويحدثهم بترفق عن أن الأمر ليس متوقفًا على الإخوان وأن تطبيق شرع الله ليس اختياريًا.

مشهد حقيقي يلخص الوضع في مصر التي ترك أهلها فقرا ينهشهم وجهلا يؤخرهم وأمراضا تقتلهم وفسادا يسرقهم، وتفرغوا للحديث عن مرسي والسياسي والإخوان والفلول، والمفاضلة بين الفاشية الدينية والفاشية العسكرية.

الذين يجمعهم الفقر داخل عربات المترو وفي طوابير الخبز وأمام شبابيك العلاج، تفرقهم السياسية في معركة إن كانت لها مكاسب سيجمعها غيرهم، والذين طالبوا النخبة مرارًا بترك القضايا الفوقية والنزول إلى الشارع، تركوا هم الشارع وصعدوا بأرجلهم إلى القضايا الفوقية، والذين كنا نرجوهم قبل سنوات ألا يشغلهم الفقر عن السياسة نقبل رؤوسهم الآن حتى لا تشغلهم السياسة عن الفقر.

يكره مؤيدو السيسي أنصار الإخوان، ويكره أنصار الإخوان مؤيدي السيسي،

ويكره الاثنان الواقفين في المنتصف، وتحولت السياسة من تنافس بين الحكام لخدمة المحكومين، إلى حرب بين المحكومين لخدمة الحكام.

تسببت السياسة في تعطيل الدراسة وفي تدهور السياحة وفي تراجع الاستثمار وفي تشرد العمال وفي توقف الدوري، لأنه بينما نعتقد أننا نمارس السياسة، يسمى الغرب الأمور بمسمياتها: مصر في حالة حرب.

نحن لا نعرف الحلول الوسط، تطرّفنا في تجاهل السياسة أضع مصر لعقود، وتطرّفنا في حبها سيضيع مصر لقرون.

«من بين المحتجزين كان هناك أطفال في الثالثة عشرة والرابعة عشرة من عمرهم، أبرزهم ثلاثة كانوا في ميدان التحرير يرفعون صور السيسي وخرجوا من الميدان فساقطهم أرجلهم لمكان قريب من الاشتباكات، فألقي القبض عليهم بالخطأ، وعلى قائم مكتب أمين الشرطة كان يستند شاب مسيحي لا يتجاوز عمره الثمانية عشر عاما ويصرخ: (أنا مسيحي يا باشا.. ومفيش حاجة اسمها الإخوان المسيحيين) إلا أنه مكث محتجزا ١٠ ساعات تقريبا حتى تتأكد الشرطة أنه مسيحي ولا ينتمي للإخوان، كما كان بين المحتجزين من يعاني مشاكل عقلية، ومن تم اعتقاله عند نزوله من أوتوبيس نقل عام».

المقطع السابق من شهادة الزميل إسلام الكلحي الذي ألقى القبض عليه أثناء قيامه بعمله الصحفي يوم ٢٥ يناير ٢٠١٤، يؤكد أن من تفرقهم السياسة ربما تجمعهم زنانة واحدة، وربما تكون تهمتهم الانتماء لجماعة يصبون عليها اللعنات كل ساعة، لأن الدولة التي يدافعون عنها تضطر أحيانا لتقديم بعض دراويشها قرابين لحربتها الميمونة ضد الإرهاب.

لا يفرق الإهمال بين مؤيد لمرسي وعاشق للسيسي، لا يعفي الفساد محبي مبارك من دفع الرشوة، ولا ينتقي المرض الإخوان دون غيرهم، دعوا الفقر يوحدكم في مواجهة من أفقركم ولا تتركوا السياسة تفرقكم فتزدادوا فقراً.

«مشاجرة بين طلاب الأورمان بالجيزة بسبب هتافات ضد السيسي»، «مشاجرة بين معلمين في مدرسة إعدادية بالدقهلية بسبب صورة السيسي»، «مؤيد للجيش يبلغ الشرطة عن قيادة ابنه لمسيرات المحظورة في بني سويف»، «زوج يبلغ الشرطة عن زوجته ويكشف دورها بتنظيم الإخوان»، «مواطن يطلق زوجته داخل لجنة استفتاء بالمنيا لتصويتها بـ(لا) للدستور».

هذه عناوين لأخبار تنشرتها الصحف والمواقع، وغيرها عشرات الأخبار المتشابهة التي تكشف كيف أصبحت السياسة تفرق بين المرء وزوجه والأب وابنه، وتحول زملاء الدراسة إلى خصوم، والجيران إلى أعداء.

يتربح النظام من نشر الكراهية في المجتمع لإلهاء الناس عن مطالبتها بتحسين أحوالهم، الآن تجد السلطة من يدافع عنها ويبرر أخطاءها ويتجاوز عن سقطاتها ويتحمل تقشفها حتى لا يشمت الخصوم، وتستخدم الإعلام لتعميق استقطاب يحقق لها مكاسب آنية لكنه قد يتسبب في حرب أهلية على المدى البعيد، وإن كان هذا ليس مستغرباً من شريحة حاكمة لا تسعى إلا لوراثة مقعد الحكم والاستمرار فيه، فإن الغريب حقاً مشاركة الناس في إنجاح هذا السيناريو بهمة منقطعة النظر.

أقبلوا حبيب العادلي

-١-

يلتف عدد من أفراد الشرطة المدججين بالسلاح حول شاب عشريني مذعور أثناء إنزاله من سيارة الشرطة، وينهال الجميع عليه ضرباً بالأيدي ودهساً بالأقدام وسط محاولة منه لعدم السير معهم لأنه يعرف المصير الذي ينتظره داخل القسم.

وسط أصوات السباب والصفعات وجملة واحدة تخرج من الشاب «والله مليش دعوة» يظهر صوت إطلاق نار، وبعد لحظات يظهر الشاب مصاباً بطلق نارٍ وتسيل الدماء من قدمه بغزارة بينما يجره أفراد شرطة يرتدون ملابس مدنية ويحملون البنادق الآلية إلى جهة غير معلومة.

الشاب أيا كانت تهمة فهو أعزل، تحت سيطرة الشرطة وفي عقر دارها ووسط العشرات من جنودها وفي عز الظهر، إذن فلا خطورة منه ولا خوف من هروبه، وبينما كان أمام الضباط والأمناء عشرات الخيارات لإجبار المتهم على السير أو حتى حمله إلى الداخل اختاروا الخيار الأسهل. إطلاق النار عليه.

لم تكن الشرطة لتتقدم على هذه الجريمة لو أنها تعلم أن هناك من سيحاسبها، أو أن هناك نيابة عامة ستحقق مع المتهم في تهمة وتحقق بالتوازي مع من أطلق النار عليه وأساء معاملته وامتهمن كرامته، لكن فزاعة الحرب على الإرهاب تجعل كل من يطلب احترام حق الإنسان في الحياة والكرامة والتعامل الآدمي والمحاكمة العادلة تحت طائلة التشكيك في وطنيته ونواياه.

نعم مصر أسيرة لحكم الإرهاب. إرهاب جماعات الظلام وإرهاب شرطة مبارك والعادلي.

«أنا هخليكي تولدي في قلب السجن» قالها أمين شرطة للسيدة ذهب حمدي التي كانت متوجهة إلى طبييها الخاص لأنها على وشك الولادة فألقي القبض عليها واتهامها بالانضمام لجماعة إرهابية، لمجرد مرورها قرب مسيرة للإخوان.

نفذ أمين الشرطة وعده ووضعت ذهب مولودتها وهي مقيدة بالكلابشات وعجزت عن احتضانها كأبي أم، فإذا بـ«ذهب» التي يؤكد زوجها أنها لا تعرف شيئاً عن السياسة تسمي ابنتها «حرية»، وربما تشارك ذهب وابنتها في مسيرات كثيرة قادمة لتطالب بالحرية التي عرفت حلاوتها بعدما ذاقت مرارة القهر.

سيعرف آخرون تبعاً أن النظام الذي يبررون له بلا قلب ولا عقل حين يدخل قمعه إلى غرف نومهم، وسيكتشف خالد يوسف يوماً أنه بات شريكاً لـ«حاتم».

صورة بالكلابش أنقذت ذهب من قائمة طويلة من الاتهامات الملفقة، وكم من مظلوم في سجون الداخلية بلا صورة.

مادة (٥٤)

«الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض علي أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق.

ويجب أن يبلغ فوراً كل من تقييد حريته بأسباب ذلك ويحاط بحقوقه كتابة ويمكن من الاتصال بذويه ومحاميه فوراً، وأن يقدم إلي سلطة التحقيق خلال

أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته.

ولا يبدأ التحقيق معه إلا في حضور محاميه فإن لم يكن له محام ندب له محام مع توفير المساعدة اللازمة لذوي الإعاقة وفقا للإجراءات المقررة في القانون».

مادة (٥٥)

«كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقييد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته ولا يجوز تعذيبه ولا ترهيبه ولا إكراهه ولا إيذاؤه بدنيا أو معنويا ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لاثقة إنسانيا وصحيا، وتلتزم الدولة بتوفير وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، ومخالفة شيء من ذلك جريمة يعاقب مرتكبها وفقا للقانون.

وللمتهم حق الصمت. وكل قول يثبت أنه صدر من محتجز تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه».

-٤-

ما سبق هو نص مادتين في الدستور الجديد تتحدثان عن الضمانات الممنوحة للمتهم، لكن كما قال ديفيد كامرون رئيس وزراء بريطانيا: «عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي لا تحدثني عن حقوق الإنسان».

ولأن مصر وحدها هي التي سمعت هذه العبارة الافتراضية من «كامرون»، سارعت السفارة البريطانية في مصر بنفي هذه الشائعة في سبتمبر ٢٠١٣، بل ووزعت السفارة على الصحفيين النص الكامل لخطاب كامرون الذي ألقاه يوم ١٥ أغسطس ٢٠١١ في «أوكسفورد شاير» عقب أعمال الشغب والنهب التي شهدتها بريطانيا والذي زعم مروجو الشائعة أنه قال هذه العبارة خلاله.

الغريب أن الخبراء الأمنيين والاستراتيجيين و مندوبي وزارة الداخلية في الأحزاب

ما زالوا يستشهدون بهذه العبارة حتى الآن، لأنهم بحثوا في التراث الإنساني فلم يجدوا قولاً يبرر إزهاق الأرواح بالشبهة، وبحثوا في التاريخ المصري فلم يجدوا أحدًا عوقب على الكذب.

-0-

لا وقت للتلاعب بالألفاظ ولا لتوصيل المعنى بعبارات غير مباشرة، الشرطة تعادي كل من شارك في ٢٥ يناير وكل من أفقدها كبرياءها في ٢٨ يناير، لم ينس الضباط أنهم ظلوا لأسابيع بعد الثورة غير قادرين على السير في الشارع بملابسهم الرسمية، أو المرور في أي من ميادين الثورة حاملين هويات تكشف انتماءهم لجهاز الشرطة، وهم من كانت تدين لهم الأرض وتجري من تحتهم الأنهار بمجرد ارتداء البدلة ذات النجوم.

لا يمكن النظر لقتل المئات في رابعة العدوية، وإطلاق الرصاص الحي على المسيرات، وتصويب فوهات البنادق على صدور ورؤوس طلاب الجامعات، والاعتداء الوحشي على علاء عبد الفتاح أثناء القبض عليه، على أنه فعل طبيعي ومتزن، بل هو يعبر عن رغبة في الانتقام ممن شاركوا في الثورة بغض النظر عن انتماءاتهم وانحيازاتهم وتهمهم.

كثيرون طالبوا بعد تنحي مبارك في ١١ فبراير بإخضاع ضباط وأفراد الشرطة لعلاج نفسي لتجاوز آثار هذه التجربة التي توقعوا أن تترك أثراً بالغاً في نفس كل منهم، لكن الكل انشغل عن هذا المطلوب وانشغل م ملفات أخرى، وكانت النتيجة أن الانتقام من الثورة ورموزها والمشاركين فيها والمتعاطفين معها أولى عند بعض الضباط من حماية الوطن ومحاربة الإرهاب الحقيقي.

الآن ما زال ضباط الشرطة يحتاجون لعلاج نفسي لا ليحميهم من الإحساس بالضعف هذه المرة، ولكن ليحميهم من الإحساس بالقوة.

«أردوغان».. عن المواقف الحقيرة نتحدث

-١-

أحقر المواقف على الإطلاق تلك التي ترهن علاقاتها مع مصر ببقاء حاكم ورحيل آخر، ذلك أن مصر تبقى كبيرة مهما صغر حكامها، وعزيزة مهما حاولوا إذلالها.

قلناها عندما رهننا بعض الدول علاقتها بمصر برحيل مرسي، ونقولها الآن بينما ترهن دول أخرى تعاونها مع مصر بعودته، فبقاء مبارك ووطنطاوي ومرسي وعدلي والسيسي أو رحيلهم مجرد تفصيطة صغيرة في رواية كبيرة وممتدة اسمها مصر، قد تمل منها في بعض الصفحات، لكن صفحاتها البيضاء السابقة تهون الملل، ويقتنك أن الصفحات القادمة ستحمل مفاجآت سارة يدفعك للمواصلة.

«لا نريد أن نأخذ مكان مصر في الساحة، لأنه لا يوجد دور حقيقي لمصر أصلا في عملية السلام الآن» قالها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في مقابلة مع شبكة «cnn» عندما سأله محاوره إذا كانت تركيا تطمح في أن ترث دور مصر في عملية السلام مع تصاعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، ليواصل الرجل هجومه المقيت على مصر والذي بدأه عقب عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي في ٣ يوليو ٢٠١٣.

يسعى «أردوغان» بإصرار غريب لاستفزاز المصريين بتصريحات متعاقبة وشبه يومية تنتقص من قدر بلادهم وتستعديها لمجرد إزاحة الدكتور محمد مرسي من الحكم، وأيا كان اتفاق الكثيرين أو اختلافهم مع طريقة عزل مرسي وشرعية السلطة الحالية إلا أن هذا لا يمنح أحدا الحق في التناول على مصر نفسها؛ لأن دورها سيبقى ويستمر أيا كانت أزماتها الداخلية.

سيبقى دور مصر في القضية الفلسطينية، تحديداً، واضحاً لكل ذي عينين
بدليل أن الحرب ما زالت دائرة في غزة رغم تصريحات أردوغان الكثيرة، وأن
أحداً لم يطرح مبادرة بديلة للمبادرة المصرية التي تحفظت حماس عليها، وأن
العالم كله بما فيه تركيا ينتظر موافقة مصر على التعديلات التي طلبتها حماس
لتوقف آلة القتل، وأن اتفاق وقف إطلاق النار سيطلق في القاهرة أو برعايتها
أجلاً أم عاجلاً.

نعارض حكام مصر الحاليين ومن سبقوهم؛ لأن مصر أكبر منهم، وسنعارض
أي دولة تشعر بأن مصر أصغر منها.

-٢-

ربما هي فرصة جيدة للفرز داخلياً وخارجياً، فكما كشفت الأحداث السابقة
من الذي كان يريد الحرية حقاً ومن الذي كان يريد استبدال سيد بسيد،
تكشف الأحداث الحالية الدول التي كانت تريد لمصر وشعبها الخير والدول
التي كانت تريد لمصر أن تسير على الخط الذي يرضيها.

انهال الدعم الخليجي على مصر بعد رحيل مرسي رغم أن مصر كانت تعاني
اقتصادياً قبل رحيله أيضاً، لم تعطف دول الخليج الغنية على الملايين الذين
ساءت أحوالهم بعد الثورة لأسباب كثيرة، بل على العكس استغلّتهم وقودا
للثورة على مرسي ودليلاً على فشله في إدارة البلاد وعبرة لشعوبهم حتى لا تمتد
الثورة إلى بلادهم.

انقطع الدعم القطري الذي كان كبيراً في فترة حكم مرسي بمجرد رحيله رغم
أن الفقر لم ينته في مصر، فحتى إذا كانت قطر ترى أن ما حدث في مصر انقلاب
عسكري، جربته قطر نفسها كثيراً، فلا ذنب للفقراء فيما جرى ولا مبرر لقطع
المساعدات برحيل حاكم تفضله الدوحة إلا إذا كانت تلك المساعدات مكافأة
للمصريين على انتخابه وقطعها عقاباً لهم على عزله.

الآن تذكر أردوغان مصطلحات من نوعية الديمقراطية وحقوق الإنسان والقمع والدور المصري، لم ينطق الرجل بكلمة إدانة بعد أحداث الاتحادية، ولم يطالب مرسي يوما بالاستجابة لمطالب المعارضة وإشراك كل الفصائل في الحكم، ولم ينصحه بالتراجع عن الإعلان الدستوري الذي لم تر مصر خيرا بعده، ولم يطلب منه الإفراج عن المعتقلين أو محاسبة قتلة المتظاهرين في السويس وبورسعيد والقاهرة كما يطلب الآن الإفراج عن معتقلي الإخوان، ولم ييك الشهيدين محمد الجندي وجابر جيكا كما بكى الشهيدة أسماء البلتاجي.

لم ينس أردوغان أنه عضو سابق في الإخوان، وكذلك لم ننس نحن، وكما هتف الإخوان «يسقط حكم العسكر» بعدما كانوا يرون في السابق أنه «قلة أدب»، يتحدث أردوغان الآن عن تراجع مصر، وكأنها كانت تحكم العالم في عهد مرسي.

(كان أردوغان عضوا في حزب الرفاه المحسوب على الإخوان قبل أن ينشق عنه مع عبد الله جول ويؤسس حزب العدالة والتنمية، وتوترت العلاقات بين أردوغان ورفاقه السابقين في حزب السعادة، حتى أن الحزب اتهم أردوغان قبل أيام بتقديم الدعم لإسرائيل مشيرا إلى دعوته الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز لإلقاء كلمة في مجلس الأمة التركي، فضلا عن وصول أن حجم التبادل التجاري مع إسرائيل في فترة حكم أردوغان إلى أعلى مستوياته فضلا عن مصادقة أردوغان على عضوية إسرائيل بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ٢٠١٠ وهي الخطوة التي لم تقدم عليها أي حكومة سابقة)

-٣-

لا يعطي المصريون الدنية في وطنهم، استقبلوا أوباما قبل ٦ سنوات استقبال الفاتحين، كتبوا القصائد في ثقافته وثقته وكاريزمته، تحدثوا بإعجاب عن استخدامه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وتمنوا لو يرزق الله مصر برئيس

مثله، وبمجرد أن شعروا بأن مصر بالنسبة له قطعة شطرنج في منطقة يريد إعادة ترتيبها وضعوه في خانة الأعداء وعلقوا صورته على المشانق.

كذلك انبهر المصريون بأردوغان، أعجبوا بتجربته في تحييد الجيش، وأحبوا زوجته المتمسكة بحجابها في مجتمع علماني، وتحدثوا عن تجربة النهضة التي قادها في تركيا حتى جعلها قوة عالمية لها صوت مسموع وحضور اقتصادي مؤثر، لكن ما يفعله الرجل وما يقوله حالياً يجعله مرشحاً للحاق بأوباما على نفس المشنقة، ما لم يفصل بين حكام مصر وشعبها، وبين انتمائه السياسي للإخوان ومنصبه كقائد دولة.

سيصب الإخوان لعناتهم على كاتب المقال لانتقاده أحد المنتمين لجماعتهم، نعرف أن فرداً إخوانياً في منطقة نائية بماليزيا أعز على الإخواني من مصري يسكن معه في نفس الشارع وليس أخصاً عاملاً في الجماعة، لكننا نعرف أيضاً أن من لا يفصل بين اختلافه مع الحاكم وحبه للوطن أخطر على وطنه من الأعداء.

بناقص المخترع الصغير.. عندنا «كفتة» كثير

في الربع الأخير من القرن الماضي أرسلت جامعة الإسكندرية تستعجل عودة أحد معيديها الذي طال به المقام في منحة علمية بالولايات المتحدة، وعندما أرسل المعيد للجامعة يؤكد له أنه في حاجة إلى وقت أطول لإتمام مشروعه، اتخذت الجامعة قرارا بفصله وطالبته برد الرواتب التي حصل عليها منذ تعيينه والتي لم تتجاوز حينها الألفي جنيه.

أنهى المعيد ارتباطه بالجامعة المصرية التي لم يطلب منها سوى مد إجازته ليقتر البقاء في بلد يقدر العلم، وهناك تنافست الجامعات الأمريكية على الفوز بخدماته، وكان يحصل من الجامعة التي التحق بها هناك على ٥٠ ألف دولار ميزانية لبحث واحد، كما وفرت له سكناً وسكرتيرة خاصة، وغامر رئيسها بعشرات الآلاف من الدولارات لاستئجار كل الأجهزة التي كان يحتاجها.

بعد هذا التاريخ بأقل من ٢٠ عاما حصل المعيد المصري الذي هو الدكتور أحمد زويل على جائزة نوبل في الكيمياء، ولو أن لميس الحديدي كانت موجودة وقتها وسمعت نبأ تفضيله البقاء في جامعة أمريكية على العودة لجامعته المصرية، لعقدت حاجيها وأسندت قبضة يدها على المنضدة واقتربت برأسها من الكاميرا قائلة: «في ستين سلامة مصر فيها تسعين مليون زيك، إنت شايف إن مصر متستاهاش إنشالله ما عنك رجعت، ولا تستاهل لميس للبحث عنك».

هذا ما قالته لميس الحديدي فعلاً عندما علمت بتفضيل المخترع الصغير عبدالله عاصم البقاء في الولايات المتحدة على العودة لمصر، رغم أن الدولة لم تطالبه فقط برد أموال أو تفصله من عمله كما فعلت مع «زويل» من قبل، بل حبسته على ذمة التحقيق ومنعته من السفر وهو الذي لا يتجاوز عمره

الـ١٧ عامًا لاثهامه برفع إشارة رابعة العدوية والاعتداء على مقر أمن الدولة وحيازة سلاح وحرقت سيارة شرطة.

لا تحاسبوا المخترع الصغير لأنه آثر السلامة، حاسبوا من جعل العيش في مصر تهديدًا للسلامة.

رهبًا ينتظر حسن فريد فرصة كالتى حصل عليها عبدالله ليثبت للسيدة ليس أن وطنًا يهين علماءه يستحق أن يستفيد بهم غيره.

حسن طالب مصري آخر بكلية الهندسة، اخترع «روبوت مقاتل» يمكن الاستفادة به في الأغراض الحربية لتنفيذ العمليات عن بعد، وحصل على براءة اختراع وشهادة تقدير من القوات المسلحة قبل عزل الرئيس السابق محمد مرسي؛ تشجيعاً له على اختراعه.

حسن أدى امتحاناته بملابس السجن الاحتياطي وحوله عدد من رجال قوات الأمن بعدما أُلقت الشرطة القبض عليه واتهمته بـ«حيازة روبوت مقاتل» ليكون سبب تكريمه هو نفس سبب حبسه.

يقبض حسن في ظلمات السجن منذ شهور ومعه من الوقت ما يكفي لمراجعة اختراعاته.

لا يقول من يهاجم عبدالله الآن إنه موجود خارج السجن بصفة مؤقتة وإنه مهدد بالعودة إليه في أي لحظة، فهو لم يحصل على براءة من التهم الموجهة إليه، بل خرج على ذمة القضية بكفالة ٥ آلاف جنيه، وصادر ضده قرار بالمنع من السفر تم تعليقه ليشارك في المعرض الأمريكي ثم يعود.

من كان يضمن للشباب النابه ألا يلقي مصير صديقه حسن؟ من يضمن له أن يعود إلى مصر ثم يتمكن من مغادرتها مرة أخرى؟ من يضمن له أن النيابة ستستمع لمداخلات وزير التعليم في الفضائيات التي يدافع فيها عنه، وتتجاهل محاضر لا تخر الماء أعدتها الشرطة لتدينه بحرق سيارات واقتحام مقرات وحيازة أسلحة والتسبب في الحرب العالمية الثانية؟

نحن في بلد يسير من يحكمونه خلف نزواتهم، لا يعيرون العلم اهتمامًا، ويفرحون بأغنية تمجدهم أكثر من فرحتهم باختراع ينفعنا، فمن الطبيعي أن يختار شاب في مقتبل عمره بلدًا يقدر مواهبه ليعيش فيه، على بلد يستحل حبسه وقتله لمجرد أنه ولد فيه.

لكن كل ما سبق ليس مبررًا لتترك مصر يا عبد الله، انظر لنصف الكوب الملآن، فهناك علماء يلقون فيها تكريمًا عظيمًا ولك في اللواء دكتور إبراهيم عبدالعاطي عبرة وعظة، فالرجل أصبح لواء مكلفًا في القوات المسلحة في عمر الـ٦٧، وأصبح دكتورًا رغم أنه فني معامل، بعدما اخترع جهازًا يحول مرض الإيدز إلى كفتة.

العيب فيك إذن يا صغيري وليس في الحكومة، لأن اختراعك الذي يساعد مرضى الشلل الرباعي على التواصل لا يفتح الشهية!

غزة إيه وزفت إيه؟!

-١-

«الدماء التي تسيل على أرض غزة من المتسبب فيها؟ هل إسرائيل هي التي بدأت بإطلاق النيران؟ أم أن حماس هي التي قامت بخطف ٣ إسرائيليين في عملية استفزازية الهدف منها استفزاز إسرائيل لضرب غزة».

قائل هذه العبارة ليس أفيخاي أدراعي المتحدث باسم جيش الاحتلال بل هو توفيق عكاشة صاحب قناة الفراعين الذي لم يكتف بما قاله، بل شن هجوماً على وزير الدفاع ورتاسة الجمهورية بسبب إرسال معونات طبية وغذائية إلى قطاع غزة قائلاً: «غزة مين وزفت مين؟، أنا لأول مرة أعلن أنني ضد الفريق صبحي وضد الرئيس السيسي، ترفعوا لنا الأسعار وتودوا قوافل لغزة؟ بلا غزة بلا مصيبة بلا نيلة بلا هباب».

يكرهون حماس، لأنها تقاوم ولأنهم منبطحون، حاولوا تشويهاها فألصقوا بها تهمة اقتحام السجون وتنفيذ عمليات إرهابية في مصر ونسوا أن التهمة تدينهم بالفشل والإهمال قبل أن تطول حماس بالعنف والتآمر، ونسوا أنهم حين أرادوا تليفق قضايا لقيادات حماس وضعوا بين المتهمين شهداء وأسرى، ونسوا أنه لم يصدر حتى الآن حكم قضائي واحد يدين حماس بالعمل ضد مصلحة مصر.

يركزون على عدد محدود من قادة حماس يتواجدون في دول أخرى للتأكيد على أن قيادات الحركة مجموعة من الجبناء الذين يدفعون الناس للموت بينما هم في فنادق قطر وأوروبا، ويتجاهلون أن هذا شأن أي دولة محتلة لأبد لها من ممثلين يدعون لقضيتها في الخارج، ويتجاهلون مئات القيادات الحمساوية

المتواجدة الآن في قطاع غزة بينما يتم دكه بطائرات العدو وعلى رأسها هنية والزهار، ويتجاهلون عشرات القادة الكبار الذين استشهدوا في شوارع القطاع وعلى رأسهم ياسين والرنتيسي.

حماس هي الكيان الوحيد الذي يطلق النار على إسرائيل الآن، وأيا كانت العيوب التي فيها فهي في كل الأحوال أفضل من جيوش تستورد الرصاص من أعدائها لتوجهه إلى صدور شعوبها.

-٢-

«مسافة السكة.. مش كده وللا إيه» قالها السيسي مبتسما في إشارة لتحرك مصر وجيشها لصد أي خطر خارجي يمس أمن دول الخليج العربي، باعتبار أن أمن دول الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري.

معلومة: المسافة بين حدود مصر والخليج العربي عدة آلاف من الكيلو مترات، والمسافة بين حدود مصر وقطاع غزة عدة مترات، لكن الرئيس يرى أن الأمن القومي المصري يتهدد أكثر إذا تعرض الخليج لخطر، بالطبع فالقطاع لم تظهر فيه بعد آبار النفط.

قالوا إن ٣٠ يونيو جاءت لتعيد مصر إلى امتدادها العربي الذي كان الإخوان يريدون أن يسحبوها منه، وبعد عدة شهور داسوا على القضية الفلسطينية التي هي أم القضايا العربية بأحذيتهم، وقالوا إن الإخوان سيئون لأنهم يخلطون الدين بالسياسة فإذا بهم يخلطون الانحطاط بالدين والسياسة معًا.

سيقولون إن حماس رفضت مبادرة السيسي لوقف إطلاق النار، ورغم أن موافقة إسرائيل على المبادرة بعد ساعات من إعلانها سبب كاف لرفضها، إلا أن الحركة تمتلك مبررات وجيهة أخرى تدفعها إلى الرفض، أهمها أنها لم تتضمن

كلما وازحا عن رفع الحصار عن القطاع، أو الإفراج عن الأسرى المحررين في صفقة شاليط والذين أعادت إسرائيل اعتقالهم، فضلا عن استخدام كلمة «الأعمال العدائية» في مبادرة مصر، وهو ما ترفضه المقاومة التي تعتبر ما تقوم به دفاعا عن النفس ومقاومة مشروعة للمحتل.

ويبدو أن النظام يتعامل مع حماس بنفس منطقته في التعامل معنا، إما أن تقبل كل شيء أو تصبح عدوا، إما أن تقبل الحرب على الإرهاب بمنطقنا وأسلوبنا أو تكون داعما للإرهاب وإرهابيا، إما أن تقبل مبادرتنا لوقف إطلاق النار أو نطلق عليك جيوشنا الإعلامية والسياسية تنهش في شرفك.

مسؤولية مصر عن القضية الفلسطينية ليست مبادرة ترفضها حماس فنعود لمشاهدة مسلسلات رمضان، مسؤولية مصر عن القضية الفلسطينية لا تختلف عن مسؤوليتها تجاه مشكلة نقص المياه في الصعيد، غزة جزء من مصر والقضية الفلسطينية قضية مصر، شاء من شاء وأبي من أبي.

-٣-

يريد النظام الجديد أن يقضي على الإخوان تمامًا، لكن هناك مشكلة بسيطة، فالجماعة مرتبطة بحماس ومن ثم بالمقاومة، لا بأس، هيا بنا نقض على المقاومة.

يفرط النظام في ورقة مهمة يمكن أن يضغط بها على أمريكا وإسرائيل في قضايا أخرى، وكما تمنى مرسي السلامة من قبل للخاطفين والمخطوفين، يطلب السيسي السلامة الآن للقاصفين والمقصوفين، ورسب الرجل الذي يعتبره أنصاره زعيم العرب في أول اختبار لأحقيته باللقب، وأفقد مصر قضية تمسك بكل خيوطها منذ عشرات السنين.

هي معادلة سهلة لكننا نُصعّبها، لا تناقض بين معارضة الإخوان وتأييد المقاومة، لا تعارض بين الخلاف مع حماس لدعمها الإخوان ودعم حماس في مواجهة عدو أكبر، لا فرق في وقت الحرب بين معاداة حماس وتأييد إسرائيل.

الصورة الآن أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، والسؤال واحد وليس له إلا خياران، أيهما أقرب إليك؟ حماس أم إسرائيل؟

عبد العاطي في العلم.. وريهام في الإعلام

-١-

بينما كانت ريهام سعيد تعرض حلقة عن الجن ومنى عراقي تقتحم وكرراً للشذوذ وهبة قطب تتحدث عن أوضاع الجماع، كان باسم يوسف وريم ماجد وعمرو حمزاوي قد أُجبروا على التزام منازلهم، وبينما كانت محكمة جناح عابدين تبرئ دينا من تهمة إشاعة الفسق في برنامج الراقصة، كان عشرات الشباب يقبعون خلف الأسوار بتهم رسم جرافيتي نشر دعاية مضادة للدستور والمشاركة في وقفة احتجاجية.

تحتزم الدولة نصف الحريات العامة الأسفل.

-٢-

بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ كان الإعلام المؤيد للسلطة هو البطل، كانت برامج التوك شو تحظى بنسب مشاهدة عالية علي المقاهي وداخل المنازل، مع الوقت

أصبحت كل عبارات التأييد مكررة، وكل عبارات الحرب على الإرهاب مملة، وكل عبارات الحث على الصبر مستفزة، وكل الوعود بحياة أفضل وبوطن أد الدنيا خيالية.

انتهت دفعة التسجيلات الشخصية التي سلمها أمن الدولة للإعلاميين لتشويه النشاط، وانتهت الإثارة والمشاجرات من البرامج في ظل استضافة ممثلين لتيار واحد طوال الوقت، وبدأت حالة التملل من أداء المذيعين والتنقيب في روايتهم السنوية والزهد في مشاهدتهم وتفضيل مباريات دوري أبطال أوروبا وحلقات هبة رجل الغراب.

وضع مقلق لنظام جاء ويستمر بالإعلام وفقط، لذلك كان من الضروري عن دور آخر يقوم به الإعلام لخدمة النظام، وتم استبدال نظرية «الزن على الودان أمر من السحر» بنظرية «إذا لم تستطع أن تقنع الآخر بوجهة نظرك غير الموضوع».

-٣-

المتابع لأداء القنوات الفضائية يدرك بالفعل أن التوجيه قد جاء إليها بتغيير الموضوع وتخفيف جرعة السياسة مقارنة بالوضع قبل عدة أشهر من الآن، فأصبحت برامج الفضائح والخرافات والاستشارات الجنسية تفوق في عددها وساعات بثها برامج التوك شو، حتى برامج التوك شو نفسها بدأ تغيير يطرأ على نوعية موضوعاتها وضيوفها ليصبح من المعتاد أن ترى مذيعاً لم يتحدث في شيء بخلاف السياسة في السنوات الأربعة الماضية يناقش مع ضيوفه أزمة الملل الزوجي أو يستضيف فرقة غنائية أو يحيي ذكرى وفاة شاعر راحل.

أدركت السلطة أنها لن تبقى إلى الأبد تبيع الهواء، وأن الإعلاميين الذين ترببهم في حديقة القصر غير قادرين على تسويق إنجازات غير موجودة ولا يبدو أنها ستكون موجودة قريباً، ومن هنا انتصر إعلام ريهام سعيد ومنى عراقي على إعلام أحمد موسى وتوفيق عكاشة، لأن الأول هو الأفيون الشرعي الذي تجبر السلطة شعبها على تعاطيه دون مسؤولية قانونية عليها، أما الثاني فهو نوع من الحشيش المخلوط بالحناء وحبوب الهلوسة، سيتعاطاه الناس لفترة ثم يحطموا الغرزة على أدمغة أصحابها بمجرد معرفتهم الحقيقة.

لا مجال للحديث أصلاً عن إعلام باسم يوسف في هذا المناخ، فنظام ينفق المليارات على الأفيون لن يسمح لأحد بكشف أضراره.

-٤-

٣ ملايين و٤٦٠ ألف مشاهدة حققتها حلقة ريهام سعيد عن الجن على موقع اليوتيوب في ٤ أيام، هي وصفاً مثالية لنظام يفشل في إحراز الأهداف فيتفنن في إضاعة الوقت، سينشغل الناس لأيام بالقضية، سيتحدث البعض عن رأي الدين فيها، ويدافع البعض عن حق الإعلام في عرض أي قضية، ويستنكر البعض محاولة شغل الناس بقضايا هامشية، ويسخر البعض من المذيعات وموضوع الحلقة، وعندما ينتهي الجدل حول الحلقة ستكون حلقة منى عراقي عن السلوك الجنسي لفرس النهر اليتيم جاهزة.

ربما تطيل هذه القضايا عمر النظام لفترة لكنها تؤكد انتهاء كل وسائله في الدعاية لنفسه وقلة حيلته في إقناع الناس بمشروعه الهلامي وحروبه مع الريح، ولن يستمر نظام رمزه العلمي الدكتور عبد العاطي ورمزه الإعلامي الأستاذة ريهام.

قبل أن تمنعوا أذان المغرب!

تدين مصر الاعتداء على المسلمين في بورما، تطالب أمريكا بضبط النفس وعدم الاعتداء على المتظاهرين السلميين، ترفض الانقلاب الفاشل في جنوب السودان، وبمجرد إدانة دولة لأي حدث يقع في مصر، أو وصفها ما حدث في ٣ يوليو بالانقلاب العسكري، يظهر على الفور الصراخ الراض للتدخل في شؤوننا الداخلية والحديث البائس عن المؤامرة الغربية.

بعد شهور طويلة من القطيعة مع قطر بسبب موقفها من ٣٠ يونيو وأداء قناة الجزيرة، انتفض الإعلام المصري ضد تقرير تم بثه في التلفزيون المغربية يصف ما حدث في مصر بالانقلاب وينتقد نظام عبد الفتاح السيسي، وكأن المنبطحين والمنتنعين والمنافقين لم يكتفوا بكبت حريات المعارضين وحبس المخالفين داخل مصر، فأرادوا ألا يتكلم العالم كله بما يُرضيهم، وأن يجعلوا كل صحفه وقنواته نسخة من صحفهم وقنواتهم التي ترأس تحريرها الشؤون المعنية!

من حق أي دولة في العالم أن ترى ما حدث في مصر ثورة أو أن تراه انقلابًا، وكما تخرج الخارجية المصرية لتعلن موقفها من الأحداث التي تجري في العالم ليس غريباً أن تُقدم بقية الدول على التصرف بنفسه، هذا ما يجب أن يفهمه الإعلاميون المبرمجون على النباح بمجرد سماع كلمة «انقلاب».

الأزمة ليست ما قاله التلفزيون المغربي، لكنها في عدم استيعاب السلطة الحاكمة في مصر والإعلام الذي تربيته في حظيرة قصرها للأوضاع في هذا البلد

العربي، هناك حرية رأي ومجتمع مفتوح، هناك أحزاب قوية، هناك قبول للآخر وشراكة في الحكم رغم نظام الحكم الملكي، هناك تجربة عدالة انتقالية ناجحة جنبت البلاد دماء كالتّي نغرق فيها الآن، لذلك لا يُشترط أن يمر كل تقرير في تليفزيون الدولة على مقص الرقيب، ولا يُتصور أن يجمع المغاربة رأيهم فيما حدث في مصر خوفاً من دولة لم تعد تخيف إلا شعبها.

مادمنا قد تذكرنا فجأة أن هناك دولة شقيقة اسمها المغرب فهذه الدولة تجربة تستحق أن ننظر إليها ونتعلم منها خاصة أنها شبيهة بتجارب مررنا وما زلنا نمر بها.

«سنوات الرصاص» هذا هو الوصف الذي أطلقته أحزاب المعارضة في المغرب على فترة حكم الحسن الثاني، ففي عهده سجن الآلاف وتفننت فيه الأجهزة الأمنية والمخابراتية في مراقبة كل شيء وإحصاء أنفاس المغاربة.

كرّس الملك الراحل العداوة بين القصر والقوى السياسية، وجعل الهاجس الأمني هو الموجه لكل السياسات، ومارس قمعا غير مسبوق للتصدي للانفجارات الاجتماعية التي حدثت في عهده جراء تردي الأوضاع الاقتصادية، مما جعل المغرب يدخل في فترة سوداء من العنف والعنف المضاد، واقتصر البلد على شريحتين «القلة القليلة» التي تتحكم في مصادر الثروة، و«باقي المغاربة» الذين ظلوا يعانون تدهور أحوالهم سنة تلو الأخرى، وقتل مئات المعارضين واختفى الآلاف قسريا، لكن تبقى العلامة الأكثر سوادا في العهد الحسني، القمع الشرس لانتفاضات الخبز في سنوات، ١٩٨١ و١٩٨٤ و١٩٩٠ والتي وصف فيها الملك المتظاهرين بالأوباش والغوغاء.

وليس من دليل على ذلك أبلغ من شهادة الملك الحسن نفسه حين قال:
«لو فكرت يوما في تدوين مذكراتي لقلت بعرض حصيلة أخطائي»

ورث الملك محمد السادس عن والده تركة ثقيلة وثأراً موجوداً في كل منزل، وكان أمام خيارين، إما مواصلة طريق القمع لنهايتيه أو البحث عن بداية جديدة، فلبأ إلى الخيار الثاني.

في ٢٠٠٤ شكّل محمد السادس «هيئة الإنصاف والمصالحة» من نخبة من الناشطين والمناضلين الحقوقيين والمعتقلين السياسيين السابقين، وكلفها بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب منذ ١٩٥٦ إلى ١٩٩٩ لرد الاعتبار للضحايا وتحقيق المصالحة الاجتماعية الشاملة.

عقدت الهيئة جلسات استماع عامة تم نقلها مباشرة عبر وسائل الإعلام للضحايا الذين قدموا الشكاوى وبدأت الحقائق تتكشف للرأي العام بعدما تحدث الضحايا عن ظروف الاعتقال والتعذيب والاختطاف التي مروا بها، كما فحصت آلاف الوثائق المرتبطة بالانتهاكات والخروقات الخاصة بمن تعرضوا للاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية والتعذيب وسوء المعاملة وإطلاق النار خلال كافة الأحداث التي شهدتها البلاد في العقود السابقة.

وبعد نحو عامين من العمل المتواصل قدمت هيئة الإنصاف والمصالحة تقريراً حول عملها للعاهل المغربي، حمل توثيقاً للانتهاكات التي مورست بحق العديد من الضحايا مثل الاختفاء والدفن الجماعي والتعذيب، بالإضافة لمعلومات وإفية عن السجون والمعتقلات السرية، والتوصيات التي تكفل منع تكرار هذه الممارسات في المستقبل.

قطع المغرب بعد ذلك خطوات كثيرة في سبيل إصلاح المؤسسات واحترام حقوق الإنسان واقتسام السلطة، وتمت بالقصر الملكي بالرباط مصادقة مجلس الوزراء المغربي على القانون التنظيمي الذي يرسم الخارطة الجديدة لتقسيم السلط بين الملك ورئيس الحكومة في ما يتعلق بتعيين المسؤولين في أكثر من مائة مؤسسة ومقابلة عمومية استراتيجية.

**وهوجب هذه المصادقة يكون الملك محمد السادس فقد تم توزيع سلطة
التعيين بين الملك محمد السادس، حتى أنه في فبراير ٢٠١٢ كان رئيس الحكومة
المغربية عبد الإله بنكيران المنتمي لحزب العدالة والتنمية الإسلامي، يوقع على**

قانون لتقسيم السلطة بين الملك ورئيس الحكومة، بحيث احتفظ الملك بحق تعيين المشرفين على ٣٧ مؤسسة إستراتيجية، في مقابل ٥٢ مؤسسة يحق لرئيس الحكومة اختيار المشرفين عليها.

والآن تعيش دولة المغرب «الملكية» تجربة ديمقراطية لا تتركز فيها السلطة في يد شخص واحد أو مؤسسة دون غيرها، ويُسمح فيها للأحزاب بالعمل والتنافس، وللمواطنين بالتعبير عن الرأي والخلاف، نعم ما زالت هناك نواقص لكن الأکید أن المغرب يسير على الطريق الصحيح.

إن كنتم تريدون أن تذكروا اسم المغرب فاذكروه لتتعلموا كيف انتقل من الدم والرصاص إلى المصالحة والبناء، ذلك أجدى وأنفع من فتح النار عليه واستعدائه بسبب كلمة لم تعجبكم.

سامح سيف مين؟

-١-

يقضي ضابط المخابرات السابق اللواء ثروت جودة عقوبة السجن لمدة عام بتهمة إفشاء أسرار تخص الأمن القومي وأخرى تخص نظام العمل بالجهاز، ويقضي ضابط المخابرات السابق اللواء سامح سيف اليزل يومه متنقلا بين الفضائيات لإفشاء أسرار تخص الأمن القومي وأخرى تخص نظام العمل بالجهاز.

مصر التي تضع صور ٣ شباب في كتب التاريخ لأنهم تظاهروا في ٣٠ يونيو، وتضع مئات غيرهم في السجن لأنهم تظاهروا بعد ٣٠ يونيو، ليس غريباً أن يتحدث فيها لواء سابق عن تفاصيل دقيقة لا يجب أن تخرج إلا عن عن مسؤول كبير في الدولة، ويُسجَن لواء سابق آخر لنفس السبب.

-٢-

في دولة لا تجرؤ على تفسير قراراتها يكون رجل مثل اللواء سامح سيف اليزل مخرجاً جيداً وأمناً، فهو من ناحية يُشبع فضول الرأي العام وبالتالي يتخلص متحدثوها الرسميين من ملاحظات الإعلام بعد كل قرار ذي طابع أمني، ومن ناحية أخرى ليس له أي صفة رسمية في الحكومة ولا الأجهزة وبالتالي يمكن التنصل من تصريحاته بسهولة إذا ماتسببت في أي أزمة بالتأكيد على أنه لا يمثل الدولة.

يقدم سيف اليزل نفسه دائماً على أنه «خبير استراتيجي»، والخبير دوره كما

جرت العادة تحليل الأحداث والأخبار من واقع خبرته الأمنية، لكن الرجل استحدث دوراً جديدة للخبر الاستراتيجي، وهي امتلاكه جميع المعلومات عن كل الأحداث طوال الوقت، لذلك يجده الصحفيون ومعدو البرامج الخيار الأمل بعد أن يفقدوا الأمل في الحصول على رد من أي مصدر رسمي، وبمرور الوقت لم يعد الإعلاميون يضيعون أوقاتهم في محاولة الوصول إلى هذا المصدر الرسمي، وأصبحوا يتصلون مباشرة باللواء سيف اليزل الذي فراغ الهواء بروايات متماسكة وردود شبه رسمية.

هي علاقة منفعة متبادلة بين دولة لا تريد أن تتورط في أي موقف ولا يُحسب عليها أي تصريح، ولواء متقاعد يرغب في أن يبقى تحت الأضواء بشكل يدعم «البيزنس» الخاص به المتمثل في رئاسته مركزاً بحثياً ودوره في شركة خدمات أمنية.

-٣-

«اللواء خالد المدير الحالي للمخابرات رجل أشهد له بالكفاءة على أعلى مستوى وقضايا كبيرة وفي ثورة ٢٥ يناير كان يمسك ملف الناس التي دخلت مصر أثناء الثورة»، هذا ما قاله سامح سيف اليزل عن مدير المخابرات الجديد الذي حل محل اللواء فريد التهامي.

الكلام يحرج الدولة بوضوح، فالرواية التي اجتهد النظام في تسويقها عبر أذرعها الإعلامية والقانونية أن هناك أشراً تسربوا من الحدود قبل الثورة بأيام، وهؤلاء هم من قتلوا الضباط والمتظاهرين واقتحموا السجون وأسقطوا الداخلية، فكيف يأتي المسؤول الأول عن ذلك مديراً للمخابرات؟

الأمر هنا لا يخرج عن احتمالين، إما أن رواية الأشرار والحدود كاذبة ومن ثم يجب على الدولة البحث عن رواية أخرى، أو أنها صحيحة ومن ثم يصبح

تعيين المسؤول عن كل ما لحق بالدولة من أذى مديراً للمخابرات خطأ يجب تصحيحه والاعتذار عنه.

هذه ليست المرة الأولى التي يقول فيها سيف اليزل كلاماً يجرح الدولة (أو يكشفها)، فقبل ذلك قال الرجل إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تعمد تمويل قوى سياسية وإطالة الفترة الانتقالية لتدمير شعبية الإخوان المسلمين، كما كشف عن أن القوات المسلحة مولت أحزاباً كثيرة مالياً لمواجهة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠١٢.

ربما ينظر البعض إلى هذا التصريح على أنه رغبة من القوات المسلحة في تأكيد الدور الذي قامت به في مواجهة الإخوان، لكنه على الجانب الآخر يؤكد أمراً يسعى المسؤولون العسكريون لنفيه طوال الوقت وهو وجود دور سياسي للقوات المسلحة، لكن بقاء سيف اليزل في أداء نفس الدور بعد هذه التصريحات يؤكد أن تصريحاته رسائل تريد المؤسسة العسكرية توصيلها للرأي العام لهدف يعلمه قاداتها، وإلا لكان سامح سيف اليزل يقضي ساعة التريض الآن إلى جانب اللواء ثروت جودة.

-٤-

سيبقى سامح سيف اليزل وكل سامح سيف اليزل في الصورة ما دام قانون حرية تداول المعلومات غائب وما دامت الحرية نفسها محل نقاش، وستبقى مصر على هذا الحال ما دام فيها مسؤولون يتخذون القرار ولا يجروون علي تبريره.

فضيحة في البيت الأبيض

القضية هذه المرة أشد خطورة وكارثية، فإذا كانت ووترجيت الأولى اقتصرَت على محاولة تنصت من الرئيس على الحزب المنافس، فالأمر في «ووترجيت ٢» يتعداه من إلى تورط الرئاسة في التزوير ضد متهم بالاشتراك مع السلطة القضائية ووزارة الداخلية والمؤسسة العسكرية، وإذا مرت الواقعة دون حساب سيفقد الجميع الثقة في أجهزة الدولة التي يفترض فيها الحياد والنزاهة.

حاولوا التغطية على الواقعة بادعاء تلفيقها وتقليد أصوات أبطالها عن طريق المخبرات الروسية التي لا تريد خيرا لأمريكا، لكن هذه الرواية لم تكن مقنعة بما يكفي لأن خبراء الأصوات يمكنهم التحقق من صحة التسجيل ببساطة ووقتها سيكون وضع الدولة أسوأ، حاولوا استخدام وسائل الإعلام التابعة لهم للتأكيد على أنه بفرض صحة التسجيلات فإنها تؤكد امتناع الدولة عن التدخل لدى السلطة القضائية لتجاوز خطأ في الإجراءات، لكن هذه الرواية أيضًا ليست مقنعة لأن المقطع المسرب ورد فيه اسم المدعي العام الأمريكي والمحامي العام لنيابات شرق واشنطن وشخصيات قضائية أخرى تحاول البحث عن مخرج للسلطة ولو بالتزوير.

تسرّع المدعي العام أيضًا وضع الإدارة الأمريكية في مأزق جديد، فالرجل أعلن بعد ساعات من ظهور التسريب أنه مفبرك وأنه سيفتح تحقيقا سريعا للتوصل إلى هوية مروجيه، وهذا التسرع دفع الأمريكيين للتساؤل عن كيفية تأكده من فبركة التسجيل هكذا دون الرجوع لخبير أصوات أو استجواب من وردت أسماؤهم فيه، هذا التسرع فضلا عن ورود اسم المدعي العام نفسه في التسريب بشكل يدينه جاء بنتيجة عكسية حيث بات افتراض صحة التسجيلات إلى الناس أقرب من افتراض فبركتها.

في البيت الأبيض لم يكن المسؤولون يفكرون في كيفية تجاوز هذه الأزمة، هم لا يرونها أزمة أصلاً ويستندون إلى أن غالبية الناخبين يثقون في الرئيس ثقة مطلقة لذلك سيصدقون الرواية الرسمية عن الواقعة، وحتى إذا لم يصدقوها سيعتبر الكثيرون أن الرئيس يعرف أكثر، وأنه بالطبع يتخذ القرارات الصحيحة لخدمة الوطن، كان المسؤولون يفكرون في كيفية تسجيل مقابلات سرية على مستوى عال كهذه وكيفية خروج حاملها ببساطة من مقر الرئاسة، حتى عندما حاول أحد الموظفين الكبار الدفاع عن رواية فبركة التسجيلات بمعرفة مخابرات معادية نظر الآخرون إليه بازدراء وواصلوا التفكير في السؤال الأول ليس لأنهم يريدون معرفة إجابته بقدر ما هو محاولة للوصول إلى رد يقنع الرئيس الذي سيلقي عليهم نفس السؤال بعد قليل.

لكن أزمة حقيقة تواجههم في سياق البحث عن مخرج مريح، وهي أن كل الجهات المسؤولة عن التحقيق في التسريب والتوصل إلى قرار بشأنه شهادتها مجروحة بعدما ورد اسمها في فيه بدءاً من الرئيس مروراً بالمدعي العام والمحققين ووصولاً إلى قيادات القوات المسلحة ووزارة الداخلية، لكن لحسن الحظ أن الكونجرس لم يتعقد بعد، أضف إلى ذلك أن وسائل الإعلام كلها تحت السيطرة ومن ثم يسهل إقناع الناس بأي سيناريو مهما بدا غير مقنع.

في مكتبه الفسيح بالبيت الأبيض كان الرئيس يعرض شفثيه في غيظ بعدما طلب من سكرتيره الشخصي ألا يدخل عليه أحدًا أو يحوّل إليه أي تليفونات، يحاول الوصول إلى إجابات على عشرات الأسئلة التي تتراحم في رأسه وتفسد عليه يومه: كيف وصل الأعداء إلى قلب مكتبه وهو الذي لم يصطحب معه إلى مقره الرئاسي إلا جنرالات سابقين يثق في ولائهم وحسهم الأمني؟ هل يتخذ إجراءات عنيفة مع فريقه الرئاسي أم أن هذا سيُفهم فوراً على أنه اقرار بصحة التجسيلات؟ وإذا اضطر للإبقاء عليهم ولو مؤقتاً كيف يضمن أن الذي حدث لن يتكرر مجدداً؟، بل من يضمن أن من نجح في الحصول على تسجيل من قبل مكتبه لن ينجح في النيل من سلامته الشخصية.

ضغط الرئيس على الزر فجاء سكرتيره الشخصي، طلب منه استدعاء أفراد طاقمه الرئاسي على وجه السرعة وخلال دقائق قليلة كانوا يقفون أمام مكتبه في توتر بالغ، نظر الرئيس إليهم وقال:

هل توصلتم إلى المسؤول عن فبركة التسجيل المزعوم؟

طبعاً يافندم؟

مين؟

الإخوان يافندم.

أنا كان قلبي حاسس إنهم وراها، بس لو سمحتم التعامل معاهم يكون بكل احترام ونراعي معايير حقوق الإنسان حتى لو ضربوا علينا نار.

احنا بنحب حقوق الإنسان يافندم

قام الرئيس من على مقعده واقترب من مرؤوسيه وخفض صوته قائلاً: كويس جداً كدة عشان لما الكلام يتذاع محدش يمسك علينا حاجة. تعالوا بقى نقول الكلام اللي بجد في أي كافيته!

مات الهلال مع الصليب

-١-

على لوحة إعلانات بطريق الإسماعيلية الصحراوي تدلى جثمان فرج رزق فرج بعدما انتحر شنقًا للخلاص من ديونه المتراكمة وعجزه عن تلبية متطلبات أسرته.

من عمارة سكنية بمدينة العاشر من رمضان كانت جثة أشرف صابر صليب معلقة في حبل غسيل تنتظر معاينة النيابة بعدما انتحر شنقًا لمروره بضائقة مالية لم يقدر على تجاوزها.

فرج مسلم وأشرف مسيحي.. هل هذا يهم؟

-٢-

لفترة طويلة ترسخ اعتقاد أكيد لدى كثير من المصريين بأنه لا يوجد مسيحيون فقراء، وأن الكنيسة توزع الأموال ببذخ على أتباعها من الأموال التي تنهمر عليها من الخارج، وإذا حاولت أن تجادل أحدا في هذه القناعة رد عليك فوراً: «عمرك شفت شحات مسيحي؟».

ولأن الإجابة على الأسئلة الوجودية لا تكون إلا بأسئلة وجودية أخرى، فاسأل سائلك: «يعني انت عمرك طلبت من شحات بطاقته الشخصية؟».

المسلمون والمسيحيون شركاء في وطن واحد، وفي فقر واحد أيضًا.

-٣-

كان بوسع فرج وأشرف أن ينتحرا في الخفاء. حبل معلق في سقف الغرفة يشنقان به نفسيهما ليتركا الدنيا في هدوء دون ضجيج كعشرات غيرهما، وليقتصر الأمر على خبر صغير لا يلفت نظر أحد: «انتحار موظف في سقف غرفته لمروره بضائقة مالية».

لكن يبدو أنهما أرادًا رحيلاً مختلفًا، رحيل أقرب إلى صرخة في وجه التجاهل، فإذا كان المجتمع لم يشعر بهما أحياء فمن الظلم أن يموتا أيضا دون أن يشعر بهما أحد.

أرادا كشفنا أمام أنفسنا، اهتمام بالحادث لا يتجاوز أيام، جدل حول مصير المنتحر في الآخرة، صورة تسيطر على صفحات «فيس بوك» و«تويتر» لبعض الوقت، استغلال سياسي للواقعة من كل الأطراف، ثم يبحث الجميع عن شيء آخر يشغله وكأن شيئًا لم يكن.

-٤-

يصاب الكثيرون باليأس والرغبة في الموت، بعضهم يقتل نفسه فقط، وبعضهم يقرر أن يأخذ معه أكبر عدد ممكن.

تُحسن الجماعات التكفيرية والإرهابية اختيار اليائسين، بعض الراغبين في الموت يخشون من الإقدام على الانتحار حتى لا يخسروا الآخرة كما خسروا الدنيا، هؤلاء جاهزون تمامًا للاقتناع بأي منهج يجعل من الانتحار بطولة من

بعدها الجنة، وصيدٌ سهل لتنظيمات تحتاج إلى قنابل متحركة وتمتلك منظّرين يجعلون من قتل النفس والغير جهاد في سبيل الله.

نجحت السلطات المتتالية في جعل الموت عند الآلاف أحب من الحياة، ولذلك ثمن سيدفعه الجميع.

-0-

في معاركنا السياسية والنخبوية الكبيرة ندهس بشرًا لا تعنيهم خلافتنا ولا يهتمون إن كانت الانتخابات ستجرى بالقائمة النسبية أم المفتوحة ولا يهتمون إن كانت ستجرى أصلاً.

السياسة في أبسط تعريفاتها تنافس على تقديم حياة أفضل للمواطنين، لكن الأمر عندنا مختلف، إذ تتنافس السلطة والمعارضة على جعل الحياة أكثر كآبة. استبدلنا رئيس يغلق الشباك أمام دخول الهواء برئيس أغلق باب الخروج، وعندما أردنا استبدال الثاني جاء رئيس حافظ على إغلاق الشباك والباب وأشعل النار في البيت من الداخل.

معركتك ليست معنا

-١-

إن الإرهابيين قتلوا ٣٠ من أبنائنا الجنود في سيناء، ولذلك يجب أن يتوقف برنامج محمود سعد في القاهرة.

لكي تنتصر عدوك يجب أن تعرفه أولاً

-٢-

«كشفت مصادر سيادية مفاجأة في حادث استهداف كمين القواديس في الشيخ زويد، تتمثل في تورط ضابط سابق في القوات المسلحة، يدعى «هـ.ع»، في العملية بعدما فُصل من الخدمة عام ٢٠٠٩».

جاءت التصريحات المنشورة في جريدة الوطن لتؤكد من جديد أن غالبية الحوادث الإرهابية الأخيرة حدثت بتدبير من ضباط سابقين في الجيش والشرطة يعرفون جيداً الثغرات التي يمكن أن ينفذوا من خلالها لتنفيذ عملياتهم.

«وقال الوزير إن هذه المجموعة تعد من أخطر البؤر الإرهابية التي يتولى قيادتها تنظيمياً القيادي المُفرج عنه نبيل محمد عبدالمجيد المغربي، وتم الإفراج عنه خلال فترة حكم الرئيس المعزول محمد مرسي».

هكذا تحدث وزير الداخلية محمد إبراهيم في مؤتمر صحفي عقده أواخر نوفمبر ٢٠١٤ لكشف التفاصيل المرتبطة بعدد من التنظيمات الإرهابية، لكن

الناشط الحقوقي حسام بهجت كشف في تقرير مهم له على موقع مدى مصر أن تصريح الوزير مخالف للحقيقة، لأن نبيل المغربي خرج من السجن في ٥ يونيو ٢٠١١، أي قبل عام كامل من انتخاب مرسي رئيسا للجمهورية، وبموجب قرار بالعفو لأسباب صحية أصدره النائب العام الأسبق عبد المجيد محمود المعين من قبل الرئيس المخلوع حسني مبارك.

«وقع أمس حادث إرهابي أمام جامعة القاهرة أسفر عن إصابة ٦ من ضباط الشرطة، و٤ مواطنين، جراء انفجار عبوة ناسفة في نفس المكان الذي استشهد فيه العميد طارق المرجاوي قبل أشهر، وذكرت مصادر أمنية أن الإرهابيين استغلوا انشغال الضباط بمتابعة المظاهرات أمام الجامعة وزرعوا قنبلة أسفل الشجرة المواجهة لنقطة الشرطة الموجودة أمام جامعة القاهرة».

ما تتحدث عنه صحيفة الأهرام الحكومية تكشف وجود خلل مهني كارثي في أداء الأجهزة الأمنية، أن يحدث انفجاران تفصل بينهما شهر قليلة وتحت نفس الشجرة، فهذا يعني أنك لا تتعلم من أخطائك وأنتك صيد مثالي لأي راغب في اصطيدك.

كل ما سبق يعني أن الدولة ممثلة في أجهزتها مسؤولة بشكل كامل عن كل حوادث الإرهاب التي تحدث، يفرج المجلس العسكري عن إرهابيين خطرين، يفصل الجيش ضباطا ينضمون على الفور إلى أعدائه ويستغلون أسراره، تقصّر الأجهزة الأمنية في أداء واجبها وتنشغل بمتابعة المظاهرات أكثر من انشغالها بتأمين نفسها ومواطنيها.

بعد كل حادث إرهابي ذكر الناس أن الثورة هي السبب وصور لهم أن احترام حقوق الإنسان يتعارض مع الأمن القومي، أطلق إعلامك لينهش كل معارضيك وليطلب تضييقاً أكثر علي الحريات، عندها ستضرب عصفورين بحجر واحد، ستفلت من الحساب على تقصيرك في أداء واجبك، وستحصل على مزيد من الغطاء الشعبي للإجهاز على كل خصومك.

يتجاهل الجميع أن من يفجرون أبناءنا ويقتلون جنودنا لا يعترفون أصلاً بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم الشعب، يكفرون من يطالب بهما كما يكفرون الحكام والجنود، مطالبنا ليست مطالبهم وأحلامنا لوطننا تتناقض مع أحلامهم لدولتهم، ولو تمكنوا منا لقتلوا أهل الديمقراطية قبل أن يقتلوا أهل الحكم.

أتفهم رغبة المسؤول في الهروب من المسؤولية وتعليقها في أعناق آخرين لكن المسألة أكبر من ذلك بكثير يا سيادة الرئيس، فعدم تحديد العدو الحقيقي يجعلك تحارب دوماً في الاتجاه الخطأ، لا تضيع وقت الدولة في ملاحقة الكتاب والتضييق على الإعلام لأن الإرهابيين لا يقرؤون الصحف ولا يشاهدون الفضائيات، لا تضيع على الوطن فرصة حقيقية للاصطفاف بكامل فصائله في مواجهة عدو مشترك، لتجعل بعضه في مواجهة بعضه بينما العدو المشترك يضبط قنبلته الزمنية في مكان جديد.

-٤-

وقع حادث سيناء وباسم يوسف ويسري فودة وريم ماجد وعمرو حمزاوي وعلاء الأسواني ومصطفى النجار وخالد علي وكثيرون ممن هم على شاكلتهم ممنوعون من الظهور التليفزيوني منذ شهر، وأحمد ماهر ومحمد عادل وأحمد دومة ومحمد سلطان وسناء سيف ومئات غيرهم في السجون لأنهم لم

يقبلوا اتباع روشة النجاة، وقيادات الصف الأول والثاني والثالث من جماعة الإخوان في السجون أو خارج البلاد، والجيش والشرطة والحكومة والمؤسسات والغالبية الكاسحة من الأحزاب السياسية تدين للرئيس بالسمع والطاعة.

رغم ذلك يعتقد كثيرون من أهل السلطة وحملة مباخرهم أن التفجيرات والإرهاب سببهما الديمقراطية والطبقة على المعارضين، بل ويطالب أحد المهاويس السيسى بأن يكون فاشيا ويسحق المدافعين عن ٢٥ يناير ومن لا يزالوا مؤمنين بالثورة، فماذا بعد قتل المعارضين وسجنهم ومنعهم من الظهور إلا ضربهم بالطيران؟.

-٥-

لن تتوقف العمليات الإرهابية الجديدة قبل أن تتعلموا من القديمة، لن تتفادوا مصير سوريا والعراق إلا إذا فعلتم شيئا مختلفا عنهما، لن تنتصروا لأنكم أصلا لا تحاربون.

الحرب على سيناء.. قصة الذين تعلموا ألا يتعلموا

-١-

لو أن النظام الحالي تعلم شيئاً واحداً فهي ألا يتعلم من تجارب سابقه، فكما لم يتعلم أن الاستبداد لا يحمي نظاماً وأن احتكار السلطة لا يدوم للأبد، لم يتعلم أيضاً أن التعامل مع ملف سيناء بالحديد والنار لا يحل المشكلة، وأن محاولاتهم للقضاء على الإرهاب هناك تزيد.

-٢-

أدى العشرات من أعضاء تنظيم أنصار بيت المقدس صلاة العيد في الخلاء في منطقة ما بسيناء، حول المصلين كانت تنتشر سيارات دفع رباعي تحمل أسلحة ثقيلة وملثمون يحملون أسلحة خفيفة لتأكيد وجودهم وعدم تأثير الضربات الأمنية والعسكرية فيهم.

الخبراء الاستراتيجيون الذين هم في حقيقة الأمر قيادات أمنية على المعاش وكان أداؤهم في فترة خدمتهم سبباً لكل ما نعانیه الآن لم يلفت نظرهم أن عشرات من أعضاء تنظيم تلاحقه أجهزة الجيش والشرطة يملكون من الجرأة والثقة ما يدفعهم لأداء الصلاة في مكان مكشوف وفي محافظة من المفترض أن الأمن يفرض السيطرة عليها تماماً ويجمع المعلومات عن أماكن تواجدهم حتى يقتحمها أو يقصفها، وبينما يقنعنا الأمن أنه يضرب هؤلاء في المخابئ والأنفاق يظهرون هم بكل أريحية تحت السماء ويقضون قرابة الساعة في سماع الخطبة وأداء الصلاة.

الشيء الوحيد الذي لفت نظر هؤلاء الخبراء عدد هؤلاء المصلين الذي لا يتجاوز المئة، اعتبروا العدد القليل دليلاً على كفاءة الأجهزة الأمنية وتأثير ضرباتها على الجماعة حتى أن عدد أعضائها بات لا يتجاوز المئة عضو، وهو ما يعني أن أمرهم سينتهي عما قريب.

حسناً، لنلعب لعبة لطيفة، سنحسب عدد «التكفيريين» الذين أعلنت الأجهزة الأمنية تصفيتهم في بيانات رسمية منذ عيد الفطر الذي وافق يوم ٢٨ يونيو ٢٠١٤ وحتى الآن وذلك وفقاً للبيانات الرسمية للمتحدث العسكري.

في ٩ أغسطس أعلنت القوات المسلحة مقتل ٦٠ تكفيرياً خلال الفترة من ٢٨ يوليو إلى ٩ أغسطس، وفي ١٣ أغسطس أعلن المتحدث العسكري مقتل تكفيريين اثنين، وفي ١٧ أغسطس تم الإعلان عن تصفية ٥ تكفيريين، وفي اليوم التالي أعلن عن مقتل ٣ تكفيريين، وفي ٢١ أغسطس أعلن عن مقتل ٤ تكفيريين، وفي ٢٥ أغسطس أعلنت الأجهزة الأمنية مقتل ١٤ تكفيرياً.

وبحسبة بسيطة نكتشف أن عدد من قتلتهم القوات في شهر واحد يصل إلى ٨٨ تكفيرياً بخلاف من ألقى القبض عليهم، وهذا يعني أن الإرهابيين التكفيريين في سيناء انتهوا تقريباً، وللتأكد من ذلك يمكنك مراجعة فيديو ذبح ٤ مواطنين علي يد تنظيم بيت المقدس قبل أيام وفي صحراء سيناء المكشوفة أيضاً!

-٣-

يدير النظام الحالي معاركه في سيناء الآن بنفس طريقة نظام مبارك، يقتل العشرات دون الإعلان عن أسمائهم ودوافع قتلهم وأدلة انتمائهم للجماعات الإرهابية، ويعتقل المئات بنفس الطريقة، يفضل الخيار الأمني لمواجهة الوضع المتأزم في سيناء، لا يبحث عن أصل المشكلة لأنه لا يريد أن يواجه نفسه بها، وأصل المشكلة أن سيناء، وشمالها تحديداً، مهملة ولا تحصل على أي نصيب من

التنمية ولا أي فرص للحياة لأن هناك اتفاقية إذعان اسمها كامب ديفيد تعوق كل ذلك.

تستأذن مصر من إسرائيل لإدخال مدرعات ودبابات إلى المناطق المحظورة في سيناء، تشن حملات مدهامات وتطارد الإرهابيون فيختبأوا في الجبال، بعد عدة أيام تطلب إسرائيل من مصر رجوع الدبابات إلى الأماكن التي تحددها الاتفاقية، لا تجد مصر بدا من الموافقة، تعود الدبابات والمدرعات، يخرج الإرهابيون من المخابئ، وينتقمون من القوات ذات التسليح المحدود التي أصبحت بلا غطاء.

المعارك في سيناء لا يجب أن تدار على طريقة الشرطة في تقفيل الدفاتر، الأمر يتطلب البدء من نقطة البداية الصحيحة، فلكي تعيد سيناء إلى الحياة يجب أن تنشر قواتك في كل منطقة بها، وأن تخصص لها حصة في مشروعاتك وخدماتك، وأن تملأها بالبشر وتعمل علي زيادة الكثافة السكانية فيها، ولكي تفعل ذلك كله لابد أن تلغي اتفاقية السلام مع إسرائيل أو تعدلها، ولكي تلغي الاتفاقية يجب أن تكون قويًا.

حكامنا أقوىاء فعلا.. على شعوبهم.

سيناء.. ما يعرفه الجميع وينكره الجميع

(هكذا قالوا)

«لا يوجد اليوم متر واحد داخل سيناء غير مسيطر عليه سيطرة كاملة من الدولة والقوات المسلحة. مناطق الشيخ زويد والمهدية وصلاح الدين كانت ملجأ وملاذاً للهاربين من الأنفاق والإرهابيين والخارجين على القانون، وكانت لهم هيمنة في فترة من الفترات على هذه المناطق جغرافياً، وهذه الهيمنة الآن انتهت تماماً، وأتحدى أي شخص يقول عكس ذلك».

(اللواء سامح سيف اليزل، المتحدث غير الرسمي باسم الدولة المصرية، في حوار مع «المصري اليوم» بتاريخ ٨ يناير ٢٠١٥)

(هكذا حدث)

٨ أشخاص ينتمون لجماعة أنصار بيت المقدس ينصبون كميناً على الطريق الرئيس بمنطقة الشلاق جنوب رفح حاملين أسلحة الجرينوف والآر بي جي، ويخطفون النقيب أيمن الدسوقي الذي يعمل في معبر رفح البري من سيارته، قبل أن تعلن الأجهزة الأمنية العثور على جثته في اليوم التالي.

(خبر نشرته جميع الصحف المصرية بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٥)

(تفكيك)

-١-

«الجمال لكم والأسفلت لنا»، اتفاق غير معلن أبرمته وزارة الداخلية مع البدو منذ تولي حبيب العادلي وزارة الداخلية، كانت الدولة تريد أن تبدو شبه جزيرة سيناء آمنة بما يشجع على ازدهار السياحة في شرم الشيخ وطابا وبقية المناطق السياحية، وهو ما تحقق بالفعل، فعاشت سيناء عقدا من الهدوء لم تعكره التفجيرات المتفرقة التي شهدتها المنطقة في ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، لكن هناك في الجبال كانت دولة أخرى تتشكل بسلاحها واقتصادها وقوانينها وتجارها غير المشروعة.

في الأيام الأولى للثورة حاول تجار السلاح استغلال حالة الانفلات الأمني وتحركوا بشحنة أسلحة كبيرة على طريق رئيسي لكنهم فوجئوا بكمين كبير للشرطة، والجيش صادر الشحنة وقبض على قائد السيارة، حاول التجار استرداد الشحنة دون جدوى فاختطفوا سيارة شرطة كانت تُقل ٣ ضباط وأميينًا، وساوموا الأمن لتسليمهم الشحنة مقابل إعادة الضباط، وبعد فترة طويلة من المفاوضات انتهت برفض المبادلة قتل الخاطفون الرهائن ورد الأمن بدك مناطق واسعة في شمال ووسط سيناء يُعتقد أن الخاطفين كانوا قد أخفوا الضباط فيها، ومن هنا بدأ الثأر بين الطرفين، أمن يضرب بشكل عشوائي في الغالب، وبدو يردون باستهداف رجال الشرطة والجيش، وكلما زاد الضحايا تراكم الثأر ودخلت فيه أطراف جديدة.

هذه الرواية التي أكدتها لي مصادر بدوية وفتتها مصادر أمنية ولم يتسن التحقق منها من مصادر مستقلة، لكن أصحابها يؤكدونها بشكل قاطع، ويؤكدون أيضا أن الضباط المختطفين هم أنفسهم الضباط الذين أُعلن عن

اختفائهم في سيناء عام ٢٠١١ ولم يعودوا إلى الآن، ويشددون كذلك على أن عدد المتطرفين قليل للغاية لكنهم مدعومون بأصحاب الثأر الذين فقدوا أقرباءهم بالقتل أو الاعتقال في الضربات الأمنية المتتالية.

-٢-

كان اتفاق الدولة مع شيوخ قبائل البدو يعني انفاقها مع البدو جميعاً، الآن اختلف الأمر.

لم يعد شيوخ القبائل في سيناء يحظون بنفس الاحترام ويملكون نفس التأثير، أصبح الكثيرون منهم بين شقي رحى، شباب يرونهم متساهلين في الحقوق والدماء، ودولة تراهم يؤوون الهاربين والإرهابيين، لذلك صار الشباب لا يلتزمون باتفاقات شيوخ قبائلهم حتى لو لم يجاهروا بذلك، وصارت الدولة تقصف وتقتح معاقل القبائل دون استئذان الشيوخ.

«يجب أن تتغير كثير من القوانين العرفية»، قالها مواطن بدوي لي شارحاً، أن القوانين العرفية عند البدو تمنع شيخ القبيلة من تسليم أحد أبناء قبيلته إلى السلطات ما دام قد لجأ إليه، وعليه صار هؤلاء يجلبون الأذى على قبائلهم كاملة، لكنه استدرك مانحا العذر للشيوخ بسبب اضطرارهم للحفاظ على قوانين وعادات ورثوها من السابقين ولا يريدون أن يُتهموا بتضييعها.

تحاول الدولة إحياء دور شيوخ القبائل من جديد بعدما أدركت أن عودتهم إلى سابق هيبتهم وتأثيرهم تعني حل الكثير من الخيوط المتشابكة، فباتت تعقد معهم اجتماعات دورية بل إن محافظ جنوب سيناء قرر مؤخراً رفع راتب شيخ القبيلة إلى ٤ آلاف جنيه.

لكن ما لا تدركه الدولة أن الأوان قد فات، وأن العجلة لن تعود إلى الوراء،

بعدها تحول ولاء كثير من الشباب بالفعل من شيخ القبيلة إلى أمير الجماعة وأمراء الانتقام والثأر، وأن أبناء القبائل الذين خطفتهم الجماعات المسلحة وقطعت رؤوسهم لم يكونوا يصلوا إلى يديها دون مساعدة مخصصة من أبناء في نفس القبيلة يكفرون من يتعامل مع الأمن ويهدرون دمه حتى لو كان ذا قرني.

-٣-

في طريقنا إلى معبر رفح لتسليم بعض المعونات إلى أهالي غزة أثناء الضربة الإسرائيلية الأخيرة، توقفنا لعدة ساعات في كمين «بالوظة» بعدما رفضت قوات الجيش السماح لنا باستكمال الرحلة، وبينما كانت المناقشات ساخنة بين أفراد القافلة وقيادات الكمين تجولت في المنطقة لأدرك الواقع المخيف الذي تعيشه قوات الشرطة والجيش في سيناء.

لا يختلف كمين بالوظة الواقع في منطقة ملتبهة في مدخل محافظة شمال سيناء عن أي كمين تقابله في سيرك على كورنيش النيل أو شوارع القاهرة والجيزة، فقط بعض الحواجز الحديدية ومدرعة تختفي خلف أجولة كثيرة من الرمال وعدد من الجنود والضباط لا يتجاوز أصابع اليدين.

في الخلفية كان المشهد أكثر من مخيف، مساحة مفتوحة من الرمال والكثبان الرملية لا يوقفها إلا جبل على مرمى البصر في كل اتجاه، تتوقع أن يأتي الخطر من أي اتجاه وأن يصل أي إرهابي حتى باب الكمين دون مضايقة من أي نوع.

بقدر ما كان غضبي من منع القافلة، بقدر ما كان تعاطفي معهم بعدما تركناهم، نظرت من زجاج السيارة الخلفي والكمين يبتعد شيئا فشيئا والشمس تستعد للرحيل، وهذا يعني بالنسبة لهم ليلة جديدة في صراعهم اليومي مع المجهول.

سألت مصدرا آمنا عن إمكانية رفع كفاءة الأكمنة في سيناء وكيفية تأمينها

لتصبح مؤهلة للتعامل مع المخاطر المتراكمة كمان، سرد أكثر من ١٠ طرق كلها جاهزة للتطبيق وكفيلة بتقليل المخاطر بدءاً من إقامة أسوار على مسافة مناسبة من الكمين مروراً بنشر كاميرات المراقبة الليلية وصولاً إلى رفع كفاءة الأسلحة وتدريب المجندين على التعامل مع المواقف الطارئة.

الأزمة تكمن في المخصصات المالية الكبيرة لشراء وإقامة وسائل التأمين، بينما لدى القيادات الأمنية ولدى الدولة أولويات أخرى للإنفاق.

-٤-

صراع الأجهزة محتدم في سيناء ويضر فعلياً بكل جهود مكافحة الإرهاب، وهناك حكايات كثيرة عن الأجهزة التي تحجب معلومات عن أجهزة أخرى لتُظهر فشلها وتثبت للسلطة أنها أهم من غيرها.

هذه الحكايات تُعرّف ولا تُكتَب، لأن الدولة تعرفها جيداً وتعجز عن وقفها، ولأن ضرر الخوض في تفاصيلها أكثر من نفعه.

-٥-

الأمر في سيناء أكبر بكثير من القشور، دعك من قمة جبل الجليد التي تخذعك وانظر دوماً لما هو أعمق وأخفى.

سُتُغلق الأنفاق الآن لكنك لن تُحاسب من سمح بوجودها سابقاً، ولا من أغلق معبراً سريعاً يمكن مراقبته ليُجعل البديل أنفاقاً لا يمكن التحكم فيها، ولن ينفي ذلك أيضاً أن الأسلحة باتت تملأ كل شبر في سيناء بالفعل.

يقولون إن نظام مبارك هو من بدأ الأزمة في سيناء حين لجأ للحل الأمني فهَمَّش البدو وحاصرهم وأصدر بحق المئات منهم قرارات اعتقال بتهم ملفقة ففروا إلى الجبال ونزلوا منها يحملون السلاح ويعادون الدولة، ويتجاهلون أنهم يقعون في الفخ نفسه بإيقاع أسرع.

يبحث الجميع عن حلول جديدة، لكن الحلول الجديدة لا تأتي من سلطة قديمة، سلطة تقول إنها جاءت لمنع تقسيم مصر، بينما تسير هي في هذا الطريق بكل حماس.

الفصل الثالث

.. إخوان ..

حوار تاريخي مع مرسي وبديع والعريان

كان الإخوان يدركون أن ترشيح أحد قياداتهم للرئاسة سيضر بالثورة والجماعة معاً، وسيعطي فرصة لمن يجيدون استخدام فزاعة الإسلاميين، لكنهم رشحوا.

كان الإخوان يعرفون أن عدم إشراك القوى السياسية في الحكم سيجعل مقعد رئيسهم الذي وصل إليه بـ ٥١% مهددًا من الـ ٤٩% الآخرين، لكنهم لم يشركوا.

كان الإخوان يعلمون أن عدم مبادرة مرسي بالدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة يعني أن يعود الجيش ليخلعه ويمارس السياسة بوضع اليد، لكنهم لم يبادروا.

دائمًا يعرف الإخوان الشيء السيئ، ودائمًا يفعلونه.

ولأن خير عقاب للإخواني أن تدعه يتكلم، سنجري حوارًا مع الإخوان نظرح عليهم فيه الأسئلة المثارة حاليًا ونسمع إجاباتهم عليها، لنعلم من هم عبيد البيادة حقًا ومن برر القتل قولاً ومن شارك في القمع فعلاً:

• هل نحن بحاجة إلى ثورة جديدة ضد العسكر؟

- «ما الذي سنحطمه في الثورة الجديدة؟ مؤسسة من مؤسسات مصر سواء كانت وزارة الداخلية أو الدفاع، وماذا سنحرق؟ ممتلكاتنا؟ إذا كانت هناك أخطاء للمجلس العسكري فيجب التقدم بها إلى الجهة القضائية التي تطالب بحقوق الشعب المصري بالأدلة والمستندات، فأنا أرفض أن نجعل المجلس العسكري عدوًا لنا، ونقوم عليه بثورة كما قمنا على النظام الفاسد المستبد الذي كان

عدوًا لكل أطراف الشعب، وأعضاء المجلس في النهاية بشر يخطئون ويصيبون». (محمد بديع في حوار مع برنامج الحقيقة على فضائية دريم بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٢)

• مارأيك في تفويض الجيش والشرطة لمواجهة العنف والإرهاب؟

- «أصدرت تعليماتي إلى رجال وزارة الداخلية وبكل وضوح بالتعامل بمنتهى الحزم والقوة مع من يعتدي على أمان المواطنين وأرواحهم ومنشآت الدولة والممتلكات العامة والخاصة، من يروعون الناس، من يستخدمون السلاح، من يقطعون الطرق، من يقذفون على الآمنين الحجارة، من يحاولون العدوان على أمن وأمان هذا الوطن.. لا بد من التعامل معهم بكل حسم وقوة ولا مجال لتردد في ذلك؛ ليعلم الجميع أن مؤسسات الدولة قادرة على حماية الوطن وأبنائه ومؤسساته جميعها».

(محمد مرسي في خطاب بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٣)

• ما رأيك في عبدالفتاح السيسي؟

- «الفريق عبدالفتاح السيسي، رئيس المخابرات الحربية، الذي حلف اليمين أمام الرئيس محمد مرسي كوزير للدفاع خلفاً لحسين طنطاوي، يعد أصغر أعضاء المجلس العسكري سنًا، كما أن له مواقف تختلف عن باقي أعضاء المجلس الذي ظل ممسكاً بزمام السلطة في البلاد».

(تقرير نشرته بوابة الحرية والعدالة عن السيسي بعد اختياره وزيراً للدفاع، وحمل التقرير عنوان «وزير دفاع بنكهة الثورة»)

• ما رأيك في محمد إبراهيم؟

- «يجلس على الأرض يستمع بعناية لملازم أول في مشهد ما كنا لنراه في أيام العادلي والمخلوع. هذا هو وزير الداخلية الذي يطالب بإقالته صباحي والبرادعي وجبهة الخراب».

(منشور بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٣ على صفحة «ليه أنتخب شخص لما ممكن أنتخب مشروع» التابعة لجماعة الإخوان ونقلته عنها صفحة «وايت بلوك الإسلامية»).

• هل الحل لمواجهة خصومك أن تعتبرهم جماعة إرهابية، وهل من الطبيعي أن تقبض على أحد لارتدائه زيًّا أو رفعه شارة مميزة؟

- «التحقيقات كشفت أن جماعة البلاك بلوك جماعة منظمة تمارس أعمالاً إرهابية يندرج من ينضم إليها من عناصر تحت طائلة العقاب، والنيابة العامة أصدرت أمراً بضبط وإحضار جميع عناصر البلاك بلوك، ومن ينضم إليها من عناصر أو يشاركها بأي صورة كانت، بما في ذلك ارتداء زي عناصر تلك الجماعة».

(المستشار حسن ياسين، رئيس المكتب الفني النائب العام السابق طلعت عبدالله المعين بقرار إخواني، أثناء إعلانه البلاك بلوك جماعة إرهابية)

• ماذا تقول في القضاء والقضاة؟

- «قضاة مصر يتحملون ما لا طاقة لبشر به، كان الله في عونهم، وجعلهم

من قضاة الجنة».

(تغريدة لعصام العريان على صفحته بموقع تويتر في ٢٦ يناير ٢٠١٣).

• أدنت محاولات التضيق على قناة الجزيرة، فهل ترفض أي إجراء مماثل تجاه قناة أخرى؟

- «حملت حلقات باسم يوسف الكثير من التهكم والاستهزاء بالرئيس، فضلاً عن اشتغالها على العديد من عبارات الاستهزاء والاستخفاف سواء بالنسبة للمشاهدين أو بالنسبة لشخصية الرئيس، وتلميحات تجاوزت حدود النقد المباح والموضوعية الهادفة، وأصبحت تمثل تطاولاً على رمز الدولة، وانتهاكاً للقيم والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع».

(جزء من الدعوى التي أقامها محمود أبو العينين، محامي جماعة الإخوان المسلمين، في نوفمبر ٢٠١٣ لوقف برنامج باسم يوسف وإغلاق قناة سي بي سي).

• ما رأيك في الأصوات الراضة لقانون التظاهر؟

- «ضعف الأمن في مواجهة البلطجة، وضعنا جميعاً في حرج، ولا يمكن تسمية من يطلقون الرصاص على الشرطة والجيش بالمتظاهرين وإنما بلطجية، ولا يجب أن ننتظر لما البلد تولع مرة أخرى».

(القيادي الإخواني جمال حشمت مدافعاً عن قانون التظاهر في جلسة مجلس الشورى بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٣).

• هل ترى أن هناك من يترصد بالإخوان بسبب مواقفهم الثورية تجاه مبارك والفلول؟

- «أنا شخصياً أؤيد الإفراج عن مبارك شريطة رد الأموال المنهوبة والاستفتاء الشعبي على ذلك، وأرى أن من صالح الشعب الحصول على أمواله بأي شكل».

(خيرت الشاطر في حوار مع وكالة الأنباء الألمانية في ٢٢ إبريل ٢٠١٣)

- «لا يوجد خلاف شخصي مع الحزب الوطني، ولا مانع من التصالح مع رجال أعمال النظام السابق المتورطين في قضايا الفساد المالي، وأهمية تلك الخطة تكمن في كمية الأموال التي يمكن ضخها لإنعاش الاقتصاد».

(عاشور الحلواني أمين حزب الحرية والعدالة بالمنوفية في تصريحات صحفية بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٣)

وفي نهاية هذا الحوار الشيق: ما هي الرسالة التي يريد أن يوجهها الدكتور محمد بديع للقراء الأعزاء؟

- «أدعو كل القوى السياسية والشعبية والثورية لسحب أنصارها من الشارع، والتوقف لفترة زمنية محددة عن النزول للشارع، والتفرغ لبناء الوطن واستكمال المؤسسات، وذلك لتحقيق التمايز بين المخلصين من أبناء الوطن من السياسيين الشرفاء، والمخربين والمتاجرين بدماء شبابنا، ولرفع الغطاء السياسي عن هؤلاء المجرمين الذين يتلذذون بإراقة الدماء ويوغلون فيه، ولنساعد بذلك الأجهزة الأمنية المعنية في التفريق بين المصلح والمفسد، والتائر والبلطجي، والسياسي والمجرم».

(الرسالة الأسبوعية للمرشد العام بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٣)

جماعة «البناء».. هدمتها «منصة»

«سيتذرع الغاصبون بكل طرق لمناهضتكم وإطفاء نور دعوتكم، وسيستعينون في ذلك بالحكومات الضعيفة والأيدي الممتدة إليهم بالسؤال وإيكم بالإساءة والعدوان. وسيثير الجميع حول دعوتكم غبار الشبهات وظلم الاتهامات، وسيحاولون أن يبصقوا بها كل نقيصة، وأن يظهروها للناس في أبشع صورة، معتمدين على قوتهم وسلطانهم، ومعتمدين بأموالهم ونفوذهم».

لم يكن حسن البناء يدرك وهو يكتب رسالته هذه قبل عدة عقود أن خصوم الإخوان ليسوا في حاجة للاستعانة بالحكومات الضعيفة ولا بالقوة والسلطان من أجل تشويه الجماعة ما دام عندهم منصة رابعة العدوية.

تقول الحكمة المصرية الجديدة: لا تنفق وقتك ومالك لإثبات أن الإخوان سيئون.. يكفيك تسليط الكاميرا على منصة رابعة.

قدمت المنصة خدمة جلييلة لمصر والوطن العربي بأكمله عندما أظهرت وجهًا أخفته الجماعة لأكثر من ٨٠ عامًا، وحطمت تابوهات صنعها عملها الدائم تحت الأرض.

هناك في رابعة العدوية خلع الإخوان أفتعتهم وأظهروا وجههم مجبرين، ذلك أن الخطاب الذي يقدمه قيادات الجماعة على المنصة هو الذي تريد القواعد سماعه ليزداد تمسكها بالمبادئ، وهو الذي تريد إسماعه لحلفائها في أقصى اليمين الديني ممن اتهموها مرارًا بالتفريط في الشريعة والإفراط في المرونة.

Protect the revolution.. anti coup.. We want democ.racy..
anti coup

لست في «الهايد بارك»، إنك الآن في ميدان رابعة العدوية الذي يعتصم فيه الإخوان وبقية التيارات الإسلامية، وبما أن مصر دولة موحدة لا تتحدث سوى اللغة العربية، فرفع لافتات بلغات أخرى يعني أنها موجهة للخارج وليس للدخل، هناك على المنصة ستري «البلتاجي» يقف مطالبًا «أحرار العالم» بعدم الصمت إزاء ما يحدث في مصر، وستسمع «العريان» وهو يعرّي الجماعة قائلاً لأمريكا: «كم من الضحايا تنتظرين حتى تقولين كلمتك؟».

تساءلت كثيرًا عن نوع التدخل الذي يريده قيادات الإخوان من الغرب: هل هو تدخل عسكري على طريقة العراق وأفغانستان يدمر البلاد لعقود مقبلة؟ أم تدخل اقتصادي عبر فرض حصار على مصر ووقف تقديم المعونات والمساعدات إليها، بما يضاعف مشاكل الفقراء ويزيد عجز المعونة ويدفعنا إلى إفلاس محقق؟

لم أجد طريقة ثالثة للتدخل، ولم أعرف أي الخيارين السابقين يميل له الإخوان، فقط تذكرت ٣٠ شهرًا بعد ثورة ٢٥ يناير تعرض خلالها الثوار للضرب والسحل والتعرية والدهس والقتل، في ماسبيرو ومجلس الوزراء ومحمد محمود ومسرح البالون والعباسية، كما وقفوا في المحاكم العسكرية ولُفقت لهم التهم، دون أن يرفعوا لافتة واحدة بالإنجليزية أو يطالبوا ولو مرة بتدخل أجنبي لنصرتهم.

يقول الإخوان «أن ينهزم الجيش من عدوه خير له من أن ينتصر على شعبه»، ونقول للإخوان «أن تنهزم أمام جيشك خير من أن تنتصر عليه بمساعدة عدوكما».

على منصة رابعة تحطمت تابوهات من نوعية أن «الإخوان جماعة وطنية».

فبدت الجماعة التي ترى أنها تركت الحكم بدبابة جيش راغبة في العودة ولو على دبابة مُحْتَل.

شكرًا أيتها المنصة، فقد أظهرت كم كنا ساذجين عندما اعتقدنا الإخوان جماعة وسطية، حيث أصبح «تواضروس» في نظرهم هو من حرّض الفريق السيي على «الانقلاب»، و«النصارى» هم العمود الفقري لجميع المظاهرات، وصار الجهاد الذي طالما تبرأوا منه بعد أحداث ١١ سبتمبر، مباحًا في مواجهة جيش بلادهم ومواطنين مثلهم، وبات شعارهم في الحرب المقدسة من أجل الكرسي: «قتلنا في الجنة وقتلهم في النار».

حتى وقت قريب كان هناك اعتقاد راسخ لدى الكثيرين بوجود عداة تاريخي بين الإخوان وأمريكا، وجاءت منصتهم بنفسها لتكشف أن العلاقة بين الجماعة وواشنطن «زواج عرقي»، ظلت ورقته مختبئة في الأدراج لسنوات حتى اضطر الإخوان لإظهارها ليعرف الجيش أن الجماعة «مش حيطة مايلة» وأن «ليها زهر»، وكأنها تتساءل: «إنتوا مش عارفين أنا مرات مين.»

لذلك..

عندما ترى أمريكا تحارب لإخراج مرسي من مقر احتجاجه وتبعث مندوبيها يوميًا لضمان خروج آمن للإخوان، وتتبارى صحفها في الهجوم على الجيش، ثم ترى مسيرة إخوانية تطالب بطرد السفارة الأمريكية من مصر.. صدّقها.

«وإن قيل لكم أنتم دعاة ثورة، فقولوا نحن دعاة حق وسلام نعتقده ونعتز به، (فإن تُرتم علينا ووقفتم في طريق دعوتنا فقد أذن الله أن ندفع عن أنفسنا وكنتم الثائرين الظالمين)».

كتبها حسن البنا صريحة في رسائله منذ زمن، لكننا لم نقرأها، حسمها الرجل قبل عقود فقسّم البلاد إلى فسطاطين، الأول فسطاط حق وسلام تمثله جماعته ومن يسرون على نهجها، والثاني فسطاط الثائرين الظالمين، وغالبًا يقصدوننا نحن، وسمح للفريق الأول باتخاذ ما يراه من إجراءات لدفع المخاطر عنه في حالة ثورة الفريق الثاني عليه ووقوفه في طريق ما سماه «دعوتهم».

لا فرق إذن بين من اختصروا الدولة في مبارك ومن اختصروا الديمقراطية في مرسي، وكما بقيت الدولة بعد خلع مبارك لن تنتهي الديمقراطية بعزل مرسي.

إذا كانت الديمقراطية عند الليبراليين إلهاً من «عجوة»، فإنها عند الإخوان سُلمًا صعّدوا به إلى السلطة ثم ركلوه بأرجلهم، رضوا بالبقاء في السلطة رُغمًا عنّا فرضينا بإبعادهم عنها رُغمًا عنهم.

عزيمي الإخواني.. تعرف إيه عن المنطق؟

-١-

يعارض الإخوان السيبي لكن لا يجراون على الدعوة لمظاهرة أمام قصر الرئاسة، يسب الإخوان النائب العام لكن لا يمكنهم تنظيم وقفة احتجاجية أمام مكتبه، يعادي الإخوان القضاء لكن لا يستطيعون محاصرة محكمة قضت بإعدام زملائهم كما فعلوا من قبل مع المحكمة الدستورية التي هي أرفع محكمة في مصر، أحيا الإخوان الذكرى الأولى لفض اعتصام رابعة العدوية لكنهم لم يحاولوا حتى الاقتراب من الميدان.

بعد ساعات من إلقاء بيان عزل مرسي نظم الإخوان مظاهرات بالآلاف في كثير من محافظات مصر، وأثناء اعتصام رابعة العدوية كانت مسيرات الجماعة تجوب الشوارع بكل ثقة وتشتبك مع الأهالي والأمن فيسقط ضحايا من الطرفين، وبعد فض الاعتصام احتفظوا بقدرتهم على الحشد لأسابيع وكانت مسيرتهم تسيطر على كوبري ١٥ مايو في حراسة أفراد يحملون السلاح الآلي.

الآن أقصى ما يمكن أن يفعله الإخوان أن يتظاهروا في قرية بعيدة عن أعين الأمن أو يقطعوا طريقا لدقائق وينصرفوا قبل وصول الشرطة وانخفضت قدرتهم على الحشد لأقصى درجة وحتى حلفاؤهم القطريون تخلوا عنهم وطردوا قياداتهم، وفي المقابل هناك سلطة تكيل اللكمات للجماعة مداراة لفشلها في محاربة الإرهاب الحقيقي، ورأي عام يؤيد سحق الجماعة ويلوم على النظام أنه متساهلاً أكثر من اللازم في التعامل معهم، وجيش وشرطة عصيان على الانقسام أو التعاطف مع الجماعة.

هم في أضعف مراحلهم فعلاً، وأصعب محنهم حقاً، لكنهم ما زالوا مقتنعين بقدرتهم على إسقاط النظام وعزل السيسي ومحاكمته وإعدامه وإعادة مرسى للحكم، فماذا يعرف الإخوان عن المنطق؟

-٢-

يتحدث الإخوان عن الثورة حديث العاهرة عن الشرف، فهم من باعوا أهداف الثورة بحفنة مقاعد في البرلمان والسلطة، وهم من جاءوا بمسؤولين نكّلوا بنا ثم بهم، وهم أول من ابتكر عبارة «عاوزين البلد تستقر»، وهم أول من سبوا من يعارض حكم العسكر.

ينتقدون اهتمامنا بعلاء عبد الفتاح وأحمد ماهر وأحمد دومة وماهينور المصري، وعدم اهتمامنا بمحمد سلطان وبقية معتقلي الإخوان، ورغم أن كثيراً من شباب الثورة متضامنون بالفعل مع الإخوان المضربين على الطعام في السجون، لم نجد حملة للجماعة ترفع شعار الحرية لأحمد ماهر أو أنقذوا أحمد دومة.

يقولون على موقعهم الرسمي تعليقا علي الإفراج عن علاء إن المسألة مرتبطة بالحرب على الإسلام، وإفساح الحريات للنشطاء العلمانيين وقمع التيار الإسلامي، وينسون أن علاء ورفاقه أُفرج عنهم بكفالة بعد أيام من الإفراج عن حلمي الجزار ومحمد العمدة ومئات المحبوسين الإخوان بنفس الطريقة.

يسلقونك بألسنة حداد عندما تنتقد أفعالهم باعتبارهم في السجون وخارج السلطة الآن، ثم يسلقونك بنفس الألسنة إذا قلت في أي مناسبة إنهم صاروا ضعافا أو غير مؤثرين أو خارج المعادلة، ثم يسلقون رموز دولة مبارك بنفس الألسنة رغم أنهم أيضا في السجون أو خارج السلطة الآن.

يقدمون للسلطة أسبابا إضافية للقمع وغطاء شعبيا للاستبداد مع كل اشتباك مع الأهالي ومع برنامج على قنواتهم ومع كل تصريح لقياداتهم في الخارج،

ويشوّهون مصطلح الثورة كلما جاءت على ألسنتهم، ويخوّفون الناس من المستقبل كلما تحدثوا عن عودة مرسي.

سينتقد الإخوان هذه الكلمات ويتهمون كاتبها بشق الصف، حسنا، فشق الصف مع جماعتهم هدف في حد ذاته، والتحالف معها لا يختلف كثيرا عن التحالف مع الدولة العسكرية، ذلك أن كليهما عدوان للحرية تاجرا بالدين والوطنية.

ثورتنا كانت لأجل عيش وحرية وكرامة ومبادئ، وثورتهم لأجل سلطة ومنصب وانتقام، هل يستويان مثلا؟.

-٣-

لا يدفع الإخوان الإخوان وحدهم ثمّن أخطائهم، هم يدركون ذلك ولذلك يخطئون

ما الحكمة في استمرار فعاليات الإخوان بنفس الطريقة التي أثبتت فشلها عشرات المرات؟ هل هو إدمان للفشل أو رغبة أكيدة في الانتحار؟

تخرج مظاهرة محدودة للإخوان في كل مرة، يشتبكون مع الأهالي ثم مع الشرطة، يسقط بعض القتلى أحيانا ويدخل البعض الآخر السجن دائما، تكون مظاهرة الأسبوع التالي أقل عددا وأضعف تأثيرا، ويكون النظام في مواجهتها أكثر ثقة وعنفا، تنتهي المظاهرة كما انتهت سابقتها دون جديد يذكر أو قديم يعاد، إلا زيادة ضرورية في أعداد الضحايا والمسجونين لزوم المظلومية والتجارة.

لو أعلن الإخوان بعد عزل مرسي انكفائهم على ذواتهم وعمل مراجعات لما تم وما يمكن أن يتم وتركوا الشارع ولو مؤقتا لوجد الناس فرصة يسألوا فيها أنفسهم هل نجحت السلطة الحالية أم فشلت؟ لكن ما فعلته الجماعة طوال

٢٠١٣ و٢٠١٤ أعطى للسلطة الفرصة لتحميل الإخوان مسؤولية انقطاع الكهرباء وتدهور الاقتصاد وهزيمة المنتخب، ولتبرئ نفسها أمام الشعب من أي فشل.

يصر الإخوان على مواصلة طريق الفشل للنهائية، بدأت مسيراتهم بالآلاف ثم انخفضت إلى المئات ثم تقلصت إلى العشرات، بدأت فعالياتهم في الشوارع الرئيسية والمدن وفوق الكباري وأمام مباني المحافظات والأقسام ومديريات الأمن، وأصبحت الآن مجرد ذبابة تقف على أنف السلطة، ربما تزعجها لفترة لكنها لا تقتلها أو تصيها بأذى، وتتخلص منها بـ«هشة».

المنطق لم ينتحر، لكن الإخوان ينتحرون.

ما يفعله الإخوان بنا

«تسلم الأيادي اللي بتقتل الأعادي.. إرهابي وأفتخر»

«إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين.. متجيش تقف في صف الباطل ولما أهل الحق يقتلوك تطلع تعيط وتقول أنا غلبان.. أنت قاتل مجرم مرتد مش غلبان».

هكذا علق الناشط الإخواني «الإرهابي باعترافه» أحمد المغير على الحادث الإجرامي الذي راح ضحيته ستة من شباب مصر المجندين بالقوات المسلحة غدراً وغيلة، ليعبر بذلك عن توجه قطاع كبير من شباب الإخوان أصبحوا يستحلون دماء أي شخص يرتدي زيا عسكرياً، ويعتبرونه جزءاً من النضال المطلوب ضد السلطة الحالية.

يشحن الإخوان أنصارهم ضد الجيش، يشكك قياداتهم في المهجر في دين ووطنية قيادات الجيش والشرطة ويدعون إلى النضال في مواجهتهم، يحشدون الآلاف كل جمعة لإسقاط الانقلاب وتعليق الانقلابيين على المشانق، يحتفي شبابهم على الفيس بوك بكل حادث إرهابي، ثم تصدر الجماعة بياناً تؤكد فيه إدانتها بالعنف وتمسكها بالسلمية.

رفض العنف يحتاج أكثر من مجرد بيان، يحتاج خطوة إلى الخلف نطالب بها الإخوان منذ شهور، يتطلب تهديد لمصالحه وطنية لن تحدث ما دامت الجماعة تعتبر عودة الرئيس المعزول محمد مرسي شرطها الأول قبل الجلوس على مائدة التفاوض، لذلك ستبقى الجماعة، في نظري، شريكة في المسؤولية عن كل دم يراق وكل روح تزهق.

لن نصدق حديث الإخوان عن رفض العنف وهي لم تتخذ قرارا بفصل أحمد المغير أو غيره من شباب الإخوان المتورطين في التحريض على العنف صراحة، أو مباركة قتل إخواننا في الجيش والشرطة على صفحاتهم الشخصية، ولن تجدي حجة أن كل قيادات الجماعة في السجن ومن ثم لا يوجد أحد يتخذ هذا القرار، لأن من يصدر بيان الإدانة يمكنه أن يصدر قرار الفصل.

يتكلم الإخوان كثيرا عن رفض العنف ويعطون غطاء سياسيا لجماعات الإرهاب لتفجّر وتحرق وتحطم وتغتال لإعادة رئيسهم إلى السلطة، يزعمون أنهم ضد إزهاق الأرواح ويكتفون ببيانات باردة عن رفض العنف لا تقترب من جماعات التكفير بكلمة سوء أو عبارة هجوم.

كان الإخوان جزءاً من المشكلة ولا يريدون أن يكونوا جزءاً من الحل، كلما اقتربنا منهم ذراعاً ابتعدوا عنا باعاً، وكلما أتيناهم نمشي فروعاً منا هرولة.

حاولنا كثيراً أن نساعد الإخوان لكنهم لا يريدون أن يساعدوا أنفسهم، هاجمنا من يبرر إراقة دمائهم ففاجأونا بتبرير إراقة دماء خصومهم، تحملنا كثيراً من التشكيك والتخوين وواجهنا اتهامات بالعمالة كلما تحدثنا عن حرمة دمائهم أو طالبنا بالتحقيق في جرائم قتلهم، لكن كل هذا كان يتحطم على صخرة تمسكهم بشرعية رئيس فاشل وقيادات مجرمة.

الأزمة أن الإخوان لا يدفعون وحدهم ثمن أخطائهم، بل يدفعه كل معارض للنظام الحالي، وكل رافض للحكم العسكري، وكل حام بالدولة المدنية، وأتمنى أن لا يأتي يوم نكتشف فيه أننا كنا مثاليين بما فيه الكفاية عندما كنا نعتقد أنه بالإمكان إصلاح الإخوان.

مرسي الذي ظلموه

مرتديا جلايية بيضاء، على كتفه عباء سعودية، وفي يده مسبحة ٣٣ حبة، كان يجب أن يقضي الدكتور محمد مرسي ما تبقى من حياته، لكن القرار الذي أخذته جماعة الإخوان المسلمين في أبريل ٢٠١٢ بتشيحه للرئاسة حتى يكون بديلا للمرشح الأساسي خيرت الشاطر، وضع الرجل في مكان لا يناسبه ولا يليق به.

كانت الجماعة تريد أن تثبت لنفسها أولاً ثم للآخرين أنها لو رشحت «مملة» في أي انتخابات ستفوز بكل أريحية مستندة إلى كتلتها التصويتية الثابتة وقدرتها على حشد المتعاطفين والمؤيدين وعدم وجود منافسين حقيقيين من القوى السياسية والأحزاب المترنحة والغارقة في مشاكلها الداخلية.

حدث ما توقعه الإخوان وفاز محمد مرسي برئاسة الجمهورية، لكن «مملة» الجماعة صارت وبالأعلى عليها، فُنسب ضعفه وفقره ومحدودية تفكيره نُسب إليها، وكانت الأزمات التي افتعلها والمشاكل التي اختلقها والمعارك التي دخل فيها القشة التي قصمت ظهرها.

راقب حركات مرسي داخل القفص ونبرة صوته المضطربة ونظرات عينيه التي تطرح سؤالاً واحداً: أنا إيه اللي جابني هنا؟

يدرك الرجل، كما ندرك نحن، أنه ليس من المفترض أن يكون في القفص، أنه لم يكون من المفترض أن يدخل قصر الرئاسة من الأساس، أنه كان يجب أن يجلس الآن بين أبنائه وأحفاده ينتظر موعد العلاوة السنوية ويجلس أمام التلفزيون على أمل أن ينطق الرئيس بها في خطاب عيد العمال.

استمع للتسجيل الذي تسرب من لقائه مع محاميه سليم العوا لتدرك أن هذا الراجل لا يعيش على كوكب الأرض ولا يتفهم الواقع الجديد الذي اختاره لنفسه حين اختار أن يتحدى إرادة الشعب ويختطفه ليهادي به جماعته.

بينما يموت العشرات من أنصاره في الشوارع ويقبع المئات منهم في السجون دفاعاً عن شرعيته الوهمية، يطلب مرسي من محاميه أن يترك له أموالاً في السجن لينفق منها، وبينما يتحدث دوماً عن عدم شرعية المحكمة يتدبر مع «العوا» الدفوع التي سيقدمها أمامها.

مرسي ككل قيادات الإخوان. يبيع ل دراويشه الوهم ليموتون ويعيش.

محمد مرسي درس لكل فصيل سياسي في مصر، أنك ربما تبيع سلعة فاسدة للمستهلك وتحصل على ثمنها، لكن هذا المستهلك سيأتي إليك بعد فترة مطالباً بإعادة السلعة واسترجاع أمواله، وإن رفضت ربما يأتي بأصدقائه ويحول محلك إلى «كوم تراب». يبيع سلعة فاسدة ربما يأتي إليك بربح وقتي لكنه قد يتسبب في خراب تجارتك كلها أسرع مما تتخيل.

كونك قويا وصاحب شعبية كبيرة يجعلك تدقق جيداً فيمن تختاره ليمثل تيارك ويتحدث باسم فصيلك، نعم ربما ينجح من تقدمه أياً كان، لكنه قد يكتب نهايتك بخط يديه إذا لم يكن أهلاً لأن يُختصر حزبك أو جماعتك فيه.

الآن يريد البعض أن يكرر نفس التجربة، فكما أوهم الإخوان الناس لبعض الوقت أن أي مرشح يقدمونه هو اختصار للإسلام، يحاول الآخرون الآن أن يوهمو الناس بأن أن مرشح تقدمه المؤسسة العسكرية هو اختصار للوطنية والاستقرار.

لا فروق كثيرة بين ترشح الدكتور مرسي والمشير السيسي للرئاسة. كلاهما لم يبذلا جهداً في الدعاية. كلاهما يتطوع فريقهما بتسويقهما قبل حتى أن يعلن

ترشحهما. كلاهما يقتنع مؤيدوهما بأنهما ليسا في حاجة لتقديم برنامج انتخابي، كلاهما صفقة لشراء سمك مازال في البحر لعمل وجبة دجاج مشوي.

حين ينسى «الإخوان» ماضيهم

-١-

بينما كان شباب الثورة يحيون ذكرى أحداث الاتحادية بالكتابات والصور على مواقع التواصل الاجتماعي، كانت تعليقات شباب «الإخوان» والقرييين منهم تنحصر على أمرين، الأول لوم الثوار على الاستغراق في الماضي والبحث في الملفات القديمة، والثاني مطالبتهم بالبحث عن ما يجمع ولا يفرق.

ما أسهل النصائح حين توجهها للغير، فأعضاء الجماعة التي تقضي على أي أمل لإحياء الثورة يومياً بإصرارها على رفع مطلب عودة رئيس أصبح من الماضي، تنصح غيرها الآن بتارك الماضي وشأنه، والذين يمتلكون تاريخاً طويلاً في شق الصف وتقسيم المصريين إلى أهل جنة وأهل نار يتهمون غيرهم بشق الصفوف.

-٢-

بعد حكم براءة مبارك كنت في مداخلة عبر الهاتف مع إحدى فضائية عربية بينما كان في الاستوديو شخص محسوب على الإخوان، سألت المذيع عن إمكانية استغلال البراءة في تجميع الثوار مرة أخرى على هدف واحد، فأكدت أن ذلك مرتبط بتخلي الإخوان على مطالبهم الفتوية وأهمها تلك المتمثلة في عودة مرسي، كان رد الضيف الإخواني مشجعاً، تحدث كثيراً عن صحة هذا الطرح ووجوب تقديم تنازلات من كافة الأطراف، وقبل أن يبلغ تفاؤلي مداه أحبطني الرجل بطرح جنوني يتحدث عن قبول الإخوان بعودة مرسي رئيساً في مرحلة

انتقالية لمدة ٦ أشهر يدعو بعدها لانتخابات رئاسية مبكرة.

على صفحة الفيس بوك الخاصة بالبرنامج تم رفع فيديو الحلقة، قليل من التعليقات كانت تتحدث عن ضرورة التوحد حول أهداف الثورة، بينما الغالبية الساحقة منها يرون أنهم لا يحتاجون أصلاً هذه الوحدة وأن الثوار في الشارع ولا تنازل عن عودة مرسي.

ما زال الإخوان يقتنعون بأنهم قادرين على إعادة مرسي للسلطة، وهم لا يستطيعون تنظيم مظاهرة واحدة أمام قسم شرطة أو وزارة أو ميدان رئيسي، وهم لا يجرون على التصريح بانتماهم للجماعة في الشارع أو الأتوبيس، وهم غير قادرين على عقد اجتماع تنظيمي أو إقامة مؤتمر حزبي.

من لم يقتنع أن مرسي كان رئيساً فاشلاً، سيظل مقتنعاً بأنه عائد.

-٣-

«الإخوان المسلمون حريصون على وحدة نسيج المجتمع المصري ونبذ الخطاب الطائفي والمذهبي»، هذا ما قاله بيان للإخوان موقع باسم الأمين العام للجماعة محمود حسين مطلع ديسمبر الجاري، بينما كان الإخوان يشاركون يوم ٢٨ نوفمبر في المظاهرات التي دعت إليها الجبهة السلفية تحت عنوان «انتفاضة الشباب المسلم».

هراء مثل هذا قائله الجماعة وهي تعلن النفي العام قبل عامين من الآن لمنع متظاهري الاتحادية من اقتحام القصر وحماية رئيسها من السقوط، لم يكن الإخوان يعلمون إن مرسي قد سقط فعلاً من وقتها، وأن كثيراً ممن كانوا يقبلون به رئيساً حتى لا يعود حكم العسكر اقتنعوا حينها أن حكم الإخوان لا يختلف عن حكم العسكر.

مازالَت الجماعة مقتنعة ببراءتها من الدماء التي سالت بالقرب من أسوار القصر باعتبار الخسائر الأكبر كانت في صفوفهم، لكن من قال إن المعتدي يخرج منتصرًا طوال الوقت؟ ومن قال إنهم لا يتحملون وزر دماء شبابهم الذين سقطوا بإجرام القيادات؟

سببى ٥ ديسمبر ٢٠١٢ عارًا على كل من أنهاه على هذا النحو، ذلك أنه قتل الثورة ولم ينقذ نفسه، سببى ٥ ديسمبر ٢٠١٢ دليلا على أن نجاتنا جميعا مرتبطة بنجاة الثورة، إن عاشت عشنا وإن ماتت سبقناها.

قد نتعاون الإخوان إن اقتنعوا بأنهم أخطأوا قبل الحكم وبعده، وهذا يعني أننا لن نتعاون معهم أبدًا.

عندما خرج الإخوان لتفويض السيسي

-١-

يقولون إنها جمعة الهوية وهي على الأرجح جمعة الهاوية.

لم ينزل الإخوان وأنصارهم إلى الشوارع يوم ٨٢ نوفمبر ٢٠١٢ للمطالبة بحياة كريمة للمصريين، لم ينزلوا للإفراج عن المعتقلين ولا القصاص للشهداء ولا حتى إعادة مرسي إلى الحكم، لكنهم نزلوا دفاعا عن الهوية وتحت شعار «انتفاضة الشباب المسلم».

كان بوسع الإخوان أن يعلنوا مقاطعتهم المظاهرات أو تأجيل تحركاتهم إلى ٥٢ يناير حيث الذكرى الرابعة للثورة أو على الأقل يشاركوا دون إعلان رسمي، لكنهم اختاروا أن يستجيبوا لدعوة أطلقتها الجبهة السلفية التي هي أكثر التيارات الإسلامية قربا للسلفية الجهادية، وبعد أيام قليلة من هتاف أعضائهم في الشارع تأييدا لتنظيم داعش الإرهابي.

خسر الإخوان تأييد الشارع بغير رجعة، والآن يعملوا بحماس ليخسروا ما تبقى من مساندة دولية لتحركاتهم ومطالبهم.

لكل داء دواء يستطب به.. إلا الإخوان أعيوا من يداويهم.

-٢-

مظاهرات ٨٢ نوفمبر كانت تفويضا جديدا للسيسي، وكان الرجل سيخرج منها منتصرا أيا كانت مجريات اليوم ونتائجه، إذا مرت الأمور بسلام وفشل الإخوان وأنصارهم في الحشد للتظاهرات وافتعال أحداث عنف سيكون ذلك بمثابة تأكيدا على صحة السياسات التي اتبعتها السيسي منذ وصل إلى الحكم وإيدانا

باستمرارها بتفويض ومباركة شعبية ما دامت قد نجحت في إنهاء الإخوان وضرب قدراتهم التنظيمية والحركية، وهو ما حدث يومها بعدما فشل الإخوان وحفاؤهم في حشد أعداد تذكر، وحتى إذا شهد اليوم أحداث عنف أو حدثت بالتوازي معه عمليات إرهابية كان ذلك سيصبح تفويضا جديدا للسياسي أن ضاعف إجراءاتك القمعية وتضييقك على الحريات وملاحقتك المعارضين حتى تحمي مصر من السقوط.

هذا كله يبرر حشد الدولة والإعلام الدائر في فلکها لذلك اليوم واعتباره يوما فاصلا حتى قبل أن يعلن الإخوان رسميا المشاركة فيه ومنذ أن كان الداعي للتظاهرات الجبهة السلفية التي نعرف من أعضائها عددا لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة.

الأسلوب الذي اتبعه الإعلام في التعامل مع ٨٢ نوفمبر، وإعلان كل أجهزة الدولة الاستنفار في مواجهته، يغري المترددين بين التيارات الإسلامية للنزول والمشاركة باعتبار أن حدثا كبيرا يلوح في الأفق، وبدا أن الدولة كانت تريد أن تطبق سياسة «صاعق الناموس»، وترغب في معرفة حجم الإخوان والإسلاميين بعد الضربات الأخيرة وتتعرف على قياداتهم الجديدة لتقضي عليهم في الضربات التالية.

طبعي أن تسعى الدولة لضرب الإخوان، لكن الغريب أن يناولها الإخوان العصا.

-٣-

«مليونية ٩٢-٧. دعوة للشعب المصري للمشاركة في جمعة هوية مصر الإسلامية والحفاظ علي نتيجة الاستفتاء. التطهير الاستقرار نعم للمجلس العسكري».

هذا نص الدعوة التي وزعها الإخوان وأنصارهم على الناس في الشوارع منتصف ١١٠٢ عندما كان التحالف قائما بين العسكر والإخوان، وقتها أطلق

المراقبون على هذا اليوم «جمعة قندهار» بعدما رفع المشاركون في قلب ميدان التحرير صور أسامة بن لادن وأعلام القاعدة وهتفوا «يا أوباما يا أوباما كلنا هنا أسامة».

في ٨٢ نوفمبر خرجت نفس الأعلام ونفس الصور، وكانت الجمعة تحت نفس الاسم، لكن الهتافات هذه المرة كانت ضد الجيش بعدما كانت الهوية الإسلامية تتطلب تأييده في المرة الأولى، كما لم نسمع في ٨٢ نوفمبر هتافات مضادة للعدو السابق أوباما باعتباره أصبح حليفا الآن.

يستخدم الإخوان الهوية الإسلامية في الشيء وعكسه، وهكذا دوما يفعل التجار.

-٤-

«إن الإخوان المسلمين يؤكدون على أن هوية الأمة هي مصدر نهضتها وأساس تحررها ولن يقبل الشعب المصري بطمس هويته والحرب على مقدساته وتدمير المساجد وحرق المصاحف وقتل شبابه وسحل نسائه».

هكذا تحدث الإخوان في بيانهم الذي أعلنوا من خلاله المشاركة في مظاهرات ٨٢ نوفمبر، تحدثوا عن هوية تُطمس ومساجد تدمر ومصاحف تُحرق وحرب على المقدسات، لم يقولوا أين ومتى حرقت المصاحف ولماذا ومن دمر المساجد، ولم يوضحوا قصدهم من طمس الهوية والحرب على المقدسات، لكن لا يهم، فهذا الكلام يحبه أنصارهم ليقتنعوا بأن خروجهم لأجل الله ودينه لا لأجل مرسي وكرسيه.

تحتاج الجماعة من وقت لآخر إلى فعاليات تثبت لأنصارها أنها موجودة ولم تياس ولم تمُت، ويقتنع أنصارها في كل مرة أن النظام سيسقط والانقلاب سيترنح،

تفشل الفعاليات، يزيد النظام قوة وبطشا فيكون هناك مبرر لإجراءات قمعية جديدة، تزيد الجماعة مظلومية ويزيد عداد القتلى والمعتقلين فيكون هناك مبرر لخروجات جديدة.

يفوز النظام والإخوان سواء نجحوا أو فشلوا، وتخسر الثورة وأهلها في كل الحالات، ويبقى الأمل غائبا عن الأفق مادامت ثنائية النظام والإخوان باقية.

الحياة لـ«محمد سلطان»

ذلك الحنين إلى احتضان ولدك وتقبيله، ذلك الظلم عندما يتطلب سلامك عليه إذنا من نيابة أو محكمة، ذلك الوجع في رؤية فلذة كبذك وقد ذبلت ملامحه ويتحرك على سرير طبي بينما هو في ريعان الشباب، ذلك الظلم الذي يفوق مرتكبه إنما الساكت عليه، ويفوق الساكت عليه حقارة السعيد به والمبرر له.

تلك الصورة التي يهتز لها ضمير الإنسانية والتي تجمع بين القيادي الإخواني صلاح سلطان ونجله محمد المضرب عن الطعام منذ ٢٦ يناير ٢٠١٤ في جلسة محاكمتها على ذمة قضية «غرفة عمليات رابعة»، تلك القضية التي ستذكرها كتب التاريخ الحقيقية في صفحة القهر، فصل الفجر في الخصومة، باب تجاوز الظالمين المدى، تلك الأيام التي لا تريد أن تمر دون أن تعلق في رقابنا عارها.

بينما كانت الصحف تنشر صور دخول محمد سلطان إلى قاعة المحكمة مقيدا بالكلابشات على نقالة سيارة الإسعاف بعد رفض المحكمة أكثر من مرة إخلاء سبيله على ذمة القضية، كانت صحف أخرى تتحدث عن تكلفة نقل وتأمين مبارك خلال جلسات محاكمته في أكاديمية الشرطة والتي وصلت إلى نصف مليار جنيه ما بين تأجير الطائرة التي تنقله وأجر الفريق الطبي الذي يرافقه ونفقات أكثر من ٥٠٠ ضابط وفرد شرطة نظير القيام بمهام التأمين.

مبارك المدان بالسجن ٤ سنوات في قضية القصور الرئاسية يجري حوارا كاملا مع صحيفة رغم أن ذلك يتطلب إذنا من النيابة باعتباره سجيناً، ومحمد الذي ما زالت قضيته قيد النظر لا يهتم الإعلام ولا القضاء ولا الشرطة والنيابة بالتقارير الطبية التي تؤكد أن حالته الصحية في تدهور مستمر وأن الموت أصبح

أقرب إليه من أي وقت مضى بسبب إضرابه عن الطعام المرشح ليكون أطول إضراب لسجين في التاريخ.

سيتحدث الجميع الآن عن أن محمد متهم كغيره من المتهمين لا يجب أن يحصل على أي ميزة إضافية، بينما غالبية هؤلاء لا يعرفون شيئاً عن قضية «غرفة عمليات رابعة» وأنه متهم فقط بإعداد غرفة عمليات لتوجيه تحركات الإخوان، محمد ليس متهما بالقتل ولا الشروع فيه ولا التفجير ولا التحريض عليه، لكن مادام والده قيادياً إخوانياً فدمه وماله وعرضه حلال.

لست في حاجة للتأكيد على اختلافي مع الإخوان كتنظيم وصلاح سلطان كشخص لأن مساندة الحق ومواجهة الباطل لا تحتاج مقدمات، وما نفعه الآن بإغماض أعيننا عن التنكيل بأي إخواني بصرف النظر عن طبيعة تهمته جريمة سيعاقبنا عليها الله والتاريخ وربما القانون إذا دار الزمان دورته مجدداً وحققت كلمة الله على الظالمين.

شيء ما يجعلك تقف باحترام أمام محمد سلطان، ذلك الشاب الذي نشأ ودرس وعاش في الولايات المتحدة قبل أن يعود إلى مصر نهائياً في فبراير ٢٠١٣ لمراعاة والدته المصابة بالسرطان، وقبلها كان يتردد على مصر من وقت لآخر إما للاشتراك في الأنشطة الداعمة للشعب الفلسطيني أو للمشاركة في فعاليات الثورة، حتى أنه هو الذي صمم القميص الموحد لائتلاف شباب الثورة.

كان بوسع محمد أن يتأقلم على حياة السجن مثل آلاف غيره من قيادات وشباب الإخوان، يعتبر السجن محنة مؤقتة، يأكل ويشرب وينتظر زيارة أسرته،

يستغل وقته في قراءة الكتب وكتابة المذكرات، يضحك مع القاضي أو يشتبك معه في جلسات المحاكمة، لكن احترامه للحرية جعله يدرك أنها إذا غابت فقدت كل الأشياء طعمها ومعناها.

هكذا قالتها الثورة في وجه مبارك حين خيّر الناس بين الخبز والحرية، وهكذا قالها محمد في وجه سجانيه حين خيّرّه بين قبول الظلم والموت جوعاً، تمر الثورة بوعكة كالتّي يمر بها محمد، لكن لا الثورة ستموت ولا محمد سيموت، ستذكر الثورة غدا تلك الفترة بكل اعتزاز لأنها كشفت من ثاروا للحرية حقاً ومن ثاروا فقط لتحسين شروط العبودية، وسيحكي محمد عن هذه الفترة بفخر لأبنائه لأنها كشفت معدنه واختبرت مبادئه.

أنت من تحتاج للتضامن مع محمد سلطان وأحمد ماهر ومحمد عادل وأحمد دومة وعلاء عبد الفتاح وغيرهم من معتقلي نظام ٣ يوليو وليس هم من يحتاجون تضامنك، غالباً لن يغير تضامنك كثيراً في ظل نظام يعتقد بأن معه توكيل شعبي بالقتل والسجن والتنكيل، لكن هذا التضامن هو فرصتك الأخيرة للتأكيد على أنك لم تمت مع من قتلت الرغبة في الانتقام فيهم كل شيء حي.

الفهرس

- ٩ الفصل الأول «ثورة»
- ٨٣ الفصل الثاني «سلطة»
- ١٣٥ الفصل الثالث «إخوان»

بتكتب رواية أو قصص أو مقال ..
بالفصحى، بالعامية أو حتى بالإنجليزية ..
بتحب تكتب ، أو تعرف حد بيحب يكتب ، كلمنا ..
هنعمل كل اللى نقدر عليه عشان نساعدك تحقق حلمك وتكون
كاتب ..
لأن في كيان ، للإبداع مكان ..

اتصل بينا على :

محمول: 01005248794 - 01001872290 - 01000405450

أرضي: 0235688678

www.kayanpublishing.com

وابعتلنا على :

info@kayanpublishing.com

kayanpub@gmail.com

وتابعنا :



[kayanpublishing](https://www.facebook.com/kayanpublishing)



[kayan.publish](https://twitter.com/kayan.publish)



[kayanpublishing](https://www.pinterest.com/kayanpublishing)



[kayan_publishing](https://www.instagram.com/kayan_publishing)